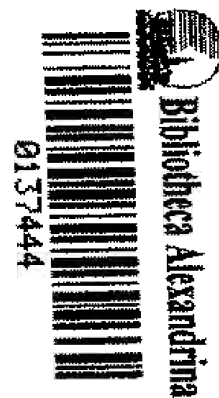


المستوى اللغوى

للفصحى واللهجات
للتثنية والشعر

الدكتور محمد عياد
الأستاذ بكلية دار العلوم
جامعة القاهرة

الناشر
عالم الكتب
٢٨ عبد الخالق شروت ١١١١ هـ



المستوى اللغوي

للفصحى واللهجات
للتثنية والشعر

الدكتور محمد عبيد
الأستاذ بكلية دار العلوم
جامعة القاهرة

الناشر

عالم الكتب

٢٨ شارع عبد الحفيظ قنوت - القاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة البحث

عنوان هذا الكتاب (المستوى اللغوى للنصيحى واللهجات والنثر والشعر) و « المستوى اللغوى » يقصد به « التوذج اللغوى » الذى يحقق للناطقين به صلاحهم الاجتماعى والفكرية ، ويحمل الخصائص اللغوية التى تعارف عليها أهله أصواتا وبقية و ترا كيب وإعرالاً .

فكل لغة تتوافق مع المستوى الاجتماعى الذى يتطلب استعمالها فيه ، ومع مقتضى النظام اللغوى الذى تعارف عليه أهلها للوقاء بمتطلبات هذا الاستعمال هى « مستوى لغوى » جدير بالاحترام والملاحظة والنظر .

وقد درس فى هذا الكتاب أربعة مستويات من لغتنا العربية هى « النصيحى » ويقابلها « اللهجات » و « النثر » ويقابله « الشعر » بهدف معرفة الواقع الذى كان عليه كل منها بين الناطقين بالعربية والكشف عن الخصائص اللغوية التى يتميز بها كل منها ، مع بيان نظرة علماء العربية من اللغويين والنحاة لوجود هذه المستويات الأربعة أصلاً ، وما ترتب على نظرتهم من آراء وأفكار .

هذا جانب التراث فى هذا البحث ، وتحقيقه إنجاز جديد ومفيد لكن هذا البحث لم يقف عند ذلك ، بل تجاوزه إلى بيان نظرة علم اللغة الحديث إلى « المستوى اللغوى » والاسس التى تقوم عليها هذه النظرة ، بهدف إضاءة تراثنا وتفسيره بما يفيد منها .

والحق أن الذى دفعنى لموضوع هذا البحث كله ما عرفته عن النظرة الحديثة للمستوى اللغوى ، وأن عناصر هذه النظرة حين تتكامل اللغة — أية لغة — يتحقق لها التميز الواضح ، وتحقق فى الوقت نفسه للتأطيقين بها الصلات الإنسانية بالتفاهم الراقى والدارج على السواء .

وقد جاء هذا البحث فى ثلاثة فصول :

شرح الفصل الأول (النظرة الحديثة لتحديد المستوى اللغوى) فذكرها إجمالاً ، ثم بين عناصرها وأنسبها تفصيلاً ، ومن أم العناصر التى يعتمد عليها تحديد المستوى اللغوى وتكفل هذا الفصل بشرحها عنصران :

١ — مطابقة نطق اللغة للعرف الاجتماعى لاستعمالها .

٢ — الوضوح الذى يتحقق بمراعاة نظام اللغة أصواتاً وكلمات وجملاً وأساليب .

وقد اعتمد فهم هذا الفصل كله على ما ذكره اللغويون المحدثون من العرب أو من غيرهم ، واقتضى هذا مراجعة المصادر اللغوية الحديثة باللغة العربية أو بغيرها .

والهدف من هذا الفصل بيان هذه النظرة الحديثة متكاملة من أول الأمر ، واستخدامها بعد ذلك للتفسير وبيان رأى فى الفصلين الأخيرين . ودرس الفصل الثانى (الفصحى واللهجات) من ناحيتين :

الأولى : تتبع هذين المستويين فى مادة اللغة العربية ودراستها ، وتأيد ذلك بأدلة من اللغسة نفسها ، ومن المصادر القديمة لدراسة اللغة من كتب النحو والصرف والأدب والطبقات والتاريخ ووصف الأرض والمجتمعات واللغات .

الثانية : استخدام النظرة الحديثة التي شرحت في الفصل الأول لخدمة هذا التراث وإضاءته وتفسيره ، بتأكيد الجانب الصحيح منه والدلالة على ما نكمل به نواحي القصور فيه .

والفصل الثالث عن (لغة النثر ولغة الشعر) فدرس قضايا هذين المستويين أيضاً من واقع مادة النثر والشعر للغة العربية ومن آراء اللغويين العرب ، ثم عرض هذه القضايا آخر الأمر على النظرة الحديثة للمستوى اللغوي ، لمعرفة ما تقيده منها .

وهذا الكتاب يقدم حلولاً علمية لكثير من الخلط والاضطراب الذي حوته دراساتنا اللغوية القديمة التي ضمتها كتب النحو والصرف واللغة عن لهجات القبائل وصلة الفصحى بها ، وعن لغة الشعر وخططها بالنثر في استنتاج القواعد العربية ، كما يبين قيمة الآراء التي دارت حول هذه المستويات الأربعة من علمائنا القدامى ، رحمهم الله .

وقد اتضح لي — ولعله يتضح لك أيها القارئ — أن بعض المثقفين والمهتمين باللغة في عصرنا الحاضر يحاربون في غير ميدان ، إذ يتحدثون عن مستويات اللغة مع انحيازهم إلى جانب الفصحى أو اللهجات ، أو يخلطون بين لغة النثر ولغة الشعر حين الحكم على صحة اللغة أو جمالها في التراكيب أو الأساليب .

فالنظرة المنصفة التي يحاول هذا الكتاب تقديمها للقارئ عن هذه المستويات اللغوية الأربعة تضع — فيما أظن — حدا لهذا الصراع في غير طائل ، بمعرفة أن لكل مستوى منها خصائصه واستقلاله ، وأن لكل منها ضرورته ومكانه ومكاته ، بشرط ألا نخلط بينها في الاستعمال أو في الدراسة .

والذي أعلمه أن هذا أول بحث متكامل يصدر عن هذه الزاوية اللغوية
الدقيقة لمستويات اللغة معتمدا على واقع اللغة العربية وعلى النظرة العلمية
للتقنيين الأقدمين والمحدثين، لوضع الأمور في مكانها الصحيح ، دون تعصب
أو حماس أو تجاوز (ومن اجتهدنا خطأ ، فله أجر ، ومن أصاب فله أجران) ،
وقد اجتهدت ، وقلت ما أظنّه الحق ، وأجرى على الله !!

د . محمد عيد

مايو سنة ١٩٨١

المستوى اللغوي

للفصحى والاهجات والنثر والشعر

المحتوى

- الفصل الأول : النظرة الحديثة لتحديد المستوى اللغوي**
- الفصل الثاني : الفصحى والاهجات**
- الفصل الثالث : لغة النثر ولغة الشعر**

فصل الأول

النظرة الحديثة لتحديد المستوى اللغوي

أسس النظرة الحديثة

- ١ - مراعاة المستوى الاجتماعي لاستعمال اللغة
- ٢ - مطابقة العرف اللغوي لنظام صحة اللغة
- ٣ - الاختصار في اللغة على زمن خاص وبيئة خاصة
- ٤ - اعتبار التطور في اللغة
- ٥ - المستوى اللغوي نشاط للتكلم يصفه الباحث

أسس النظرية الحديثة للمستوى اللغوي

يلبغى معرفة أن الأسس التي ستشرح في هذه الفقرة ليست أمكارات مستقلة يمكن أن ينظر لكل واحد منها على انفراد ، بل هي أسس متكاملة متعاونة ، يتحقق المتكلم بالتوافق معها صحة نطقه ، كما أن مخالفتها جميعاً كخالفه أحدها على انفراد ، كلاهما يؤدي إلى خروج الكلام عن مستوى الصحة ، ويؤدي إلى وصفه « بالخطأ » .

والمستوى الصواني في عبارة واحدة هو (مراعاة العرف اللغوي المقتصر هل بيئة خاصة في زمن خاص مع اعتبار التطور في اللغة — يتوافق معه نقاط المتكلم ويلاحظه الباحث بهذه الصفات

هذا هو المستوى الصواني بإجمال ، وحول هذه العبارة جاء حديث اللغويين المحدثين عنه ، سواء في ذلك الحديث المباشر عن هذه العبارة وحدة واحدة ، مما يطلق عليه أحياناً اسم « المستوى الصواني » ، Standard of Correctness ، كما صنع « أوتوجسبرسن » في كتابه « اللغة بين الفرد والمجتمع » ، و « جاردنر » ، في كتابه « الكلام واللغة » ، والدكتور تمام حسان في كتابه « اللغة بين المعيارية والوصفية » ، ومن ذلك حديثهم عنه بطريقة مباشرة أيضاً فيما يتعلق بالأمكار السابقة منجمة ، من حيث اعتبار اللغة ظاهرة اجتماعية يصدق عليها ما يصدق على غيرها من أنواع السلوك الاجتماعي الأخرى ، ومن حيث مراعاة العرف اللغوي في قبول الكلام أو رفضه دون تحكم أو اقتراض ، واقتصار هذا العرف على زمن خاص وبيئة خاصة ، لأنه إذا لم يحدد الزمن والبيئة ، تعرض للنطق والدراسة كلاهما للخلط وعدم الدقة ، إذ لا يصح أن يتحكم عرف لغوي لبيئة خاصة في بيئة

أخرى ، كذلك لا يصح أن يفرض مستوى لغوي مأخوذ من فترة زمنية معينة لإحدى اللغات على فترة أخرى ، وإلا أدى الأمر للتحكم والاضطراب ، ويؤخذ في الاعتبار كذلك ما قرره المحدثون من تطور اللغة باستمرار ، لأن الحكم على اللغة بالترقف فكرة غير سليمة وغير عملية ، لا تتفق مع تطور اللغة الذي لا قدرة لأحد على إبقائه والوقوف في طريقه .

والمستوى الصوابي يتعلق بنشاط المتكلم ، إذ هو معيار يراعيه في كلامه — عن غير قصد في الغالب — ويتنبه أو يتنبه له قصدا إذا حدثت عنده له ، أو إذا كان في موقف التمام للغة ، حيث يلحق من قواعد النحو وجدول التصريف ما يجب عليه مراعاته في استعماله اللغة المتعلمة .

أما دور الباحث فهو دور من يقوم بوصف نشاط يؤديه الناطقون وكيفية هذا الأداء وأساسه ، وليس دوره وضع قواعد جامدة يصب فيها نشاط المتكلمين باللغة ، فما وافقها فهو صواب وما خالفها فهو خطأ ، فهذا الموقف — خلاصة على أنه تحكمي وغير علمي — تجاوز لعمل الباحث وهو الوصف إلى اتخاذ موقف الناطق وهو المعيار ، وإن كان هناك فرق بين معيار الباحث ومعيار مستعمل اللغة ، الأول تحكمي ذو سلطة والثاني تلقائي ولا سلطة فيه .

يقول جاردنر :

يجب أن يتسع مجال الرؤية إلى حد يسمح بإعطاء فكرة موجزة عن الكلام الخطأ ، والإشارة إلى هذا الموضوع تعني وجود مستوى لغوي ربما أخفله المتكلم أو عجز عن الوصول إليه ، ومن أجل هذا يجب أن نسأل أنفسنا أولا ، ما هي اللغة ؟ ومن صاحب السلطة في وضع القواعد والأسس والاستعمالات والكلمات التي يجب التزامها وتفرض على الجميع ١١ وهذه

أشنة سهلة ، ولكن الإجابة عليها صيرة ١٩ فهناك تقدير تقريبي للموضوع :
من رايه أنه كما يقف الفرد وراء كلامه ليدافع عنه ، فإن المجتمع اللغوي يقف
أيضا وراء اللغة عموما .

ونحن إذا أنعمنا النظر أكثر ازدادت صعوبة الموضوع ، فهناك اللهجات
المحلية والطبقات الاجتماعية وكل من النوعين له نظامه وطاداته اللغوية
الخاصة ، وحتى وقتنا الحاضر يسود اعتقاد في إمكان وضع مستوى حاسم
يعتبر عاما وغير قابل للنقض (يقصد القواعد) ، وكان السائد في الجيل الماضي
— بالنسبة للمؤلف — اتجاه اللغويين إلى النظرة للغة نظرة معيارية صرفا ،
فقد كان النحو في نظرم مهمته تدريس قواعد صحة الكلام ووظيفة المعجم
ليس إعطاء معاني الكلمات فقط ، بل الإشارة أيضا إلى ما يجب أن تعنيه
الكلمات ، ولكن الاتجاه الآن يسير في اتجاه آخر مناقض تماما لذلك
الاتجاه المعيارى ، إذ أصبحت المؤلفات اللغوية — في جزئها الأعظم —
تصف الاستعمال اللغوي في صورته للماضية والحاضرة .

وبضيف بعد ذلك قوله : لا يعد النحو ولا المعجم إوافيا بالمراد منه
إلا إذا اعترف وسجل الدرجات التي تقع بين الكلام المتفق على صوابه
والكلام المتفق على خطائه ، وأنه يجب أن تمزج النظرة المعيارية بالدراسة
الوصفية الصرفة واضعين في الاعتبار أن اللغة في أى لحظة من لحظاتها
ليست فقط ما هو كائن بالفعل ، وإنما ما سيكون في المستقبل أيضا ، فاللغة
في حركة دائمة وفي تطور دائم (٥) .

ففي النص السابق يتساءل « جاردنر » عن تحديد السلطة التي تقرر

القواعد والأسس والاستعمالات والكلمات ، ويجيب بأنها «المجتمع اللغوي الذي يقف وراء اللغة عموماً» .

وبهذا الحرص نفسه يقرر وجوب مراعاة اختلاف البيئة في «اللهجات المحلية والطبقات الاجتماعية فلكل من التوعين نظامه وعاداته اللغوية الخاصة» .

ويرفض «جاردنر» وضع مستوى حاسم من القواعد المعيارية يعتبر طاماً وغير قابل للنقض وإن كان هذا أمراً سائداً قبل عصره وفي عصره ، فالبحث في اللغة الآن يتناقض مع المنهج المعيارى ، إذ يقصر مهمته على وصف ما يدخل في الإمكان من صور الاستعمال في الماضى والحاضر فقط ، دون فرض نتائج على المستقبل .

وهو أخيراً يقرر اعتبار «تطور اللغة» ، «لأن اللغة في أى لحظة من لحظاتها ليست فقط ما هو كائن بالفعل ، وإنما ما سيكون في المستقبل ، واللغة في حركة دائمة وفي تطور دائم» .

تلك هى النظرة الحديثة وأسسها إجمالاً ، وفيما يلي بيان لكل أساس منها على حدة واضعين في الاعتبار — كما ذكرنا — أن كلا من هذه الأسس ليس له استقلال منفرد ، وأنه يؤدي دوره باعتبارها عنصراً من جهاز متكامل .

١ - مراعاة المستوى الاجتماعى لاستعمال اللغة

في كل مجتمع من المجتمعات مهما كان صغيراً - توجد مجموعة من المظاهر الاجتماعية التى تسود بين أعضائه ، حيث ينظر إليها على أنها مجموعة من الأصول السلوكية التى ينبغى مراعاتها كما ارتضاها المجتمع ، وذلك كالمادات والتقاليد والملابس والأسواق وطريقة المعيشة واللغة ، وهذه المظاهر

العرفية ليست من صنع أحد من أفراد الجماعة ، وإنما هي ميراث من العادات العرفية التي تكونت على مر السنين ، وارتضى أفراد المجتمع عامة الخضوع لها ومراعاتها ، ولكي يعيش الفرد متوافقاً مع مجتمعه يجب أن ينسجم سلوكه مع المظاهر الاجتماعية العرفية ، وإلا تعرض لعقوبات تتدرج من السخرية منه ، إلى الامتناع عن مزاملته وصحبته ومعاملته ، إلى العقوبات القانونية الرادعة — كما هو الحال في حالة الجريمة — وكل هذه أنواع من الضغوط الاجتماعية العنيفة التي يتعرض لها الفرد إذا خرج على السلوك العرفي المقرر للجماعة ، ولنفترض أن إنساناً ما خلع كل ملابسه ، وسار في أحد شوارع القاهرة عارياً كما ولدته أمه ، أو أن إنساناً آخر ارتدى زياً غريباً على الناس ، فخرج عليهم « بطربوش » طويل تعلوه قبعة ، وتحتة جلباب بلدى قصير إلى ما فوق الركبة ، وشراب ملون بدون حذاء ، ولنا حينئذ أن تصور مدى الدهشة والسخرية التي يقابل بها الناس كلا منهما ، وما يصب عليه من لعنات ، بل ربما أقدم أحد المارة في الشارع على الإمساك به وتقديمه إلى أقرب مركز للشرطة أو إرساله إلى مصحح للأمراض العقلية .

ومثل الملابس غيرها من أنواع السلوك الأخرى ، فنحن مثلاً أمة مسلمة إذا أظلم شهر رمضان ، فرض العرف الدينى على الناس الامتناع عن الطعام والشراب وكل أنواع المفطرات ، فلنفترض أن شخصاً ما وقف في نهار رمضان في أحد المساجد وهو يلثم الطعام ويبع الماء عياناً ياناً ، فإذا يكون مصيره ؟ أغلب الظن أن شعور الاستياء العام سوف يعم كل من يتصادف وجوده في المسجد حينئذ من هذا السلوك الشاذ ، وسيقدم الكثيرون منهم على سبه وردعه وطرده من المسجد ، وربما نالته من أحدم عقوبة بدنية قاسية .

يقول « ساپير Sapir » : إننا باعتبارنا كائنات بشرية لا يمكن أن توجد خارج المجتمع ، حتى إنه لو وضع شخص ما في زنزانة منفردا ، فإنه مع ذلك لا يزال موجودا في المجتمع ، لأنه يحمل أفكاره معه ، وهذه الأفكار مهما كانت خاصة به ، فإنها تكونت بمساعدة الجماعة ، فنحن لا نحصل على خبرة مألها طالبعها الاجتماعي بصفتنا الفردية ، مهما بلغت درجة اهتمامنا بها^(١) .

ويقول « جيسبرسن O. Jaspersen » : إن وجود قواعد تحكم السلوك الاجتماعي للإنسان من الأمور المسلم بها ، وتبعاً للظروف الاجتماعية المختلفة يختلف سلوكنا الاجتماعي والقاعدة السلوكية هي الحكم بقبول سلوك معين أو رفضه تبعاً لما يقضى به العرف الجماعي^(٢) .

فالإنسان - كما يرى ساپير - لا يمكنه أن يعيش خارج مجتمع ما ، وهو بذلك يستمد خبراته الاجتماعية من هذا المجتمع الذي يعيش فيه ، ومن ذلك بالطبع كل أنواع السلوك التي تعارف عليها المجتمع ، وهو في الوقت نفسه يقوم بحراستها وإلزام الأفراد بها ، وذلك - كما يقول جيسبرسن - بوجود قواعد سلوكية تصبح بفعل العادة من البديهيات التي لا تناقش ، والقواعد السلوكية ما هي في الحقيقة إلا التعبير غير المحسوس عن عرف الجماعة فيما تقبله أو ترفضه .

واللغة من بين المظاهر الاجتماعية المختلفة عامل أساسي من عوامل الاتصال بين الناس ، والوصف « أساسي » وصف مقصود هنا ، لأن عوامل الاتصال بين الناس - كما يقول ساپير - تنقسم إلى عوامل ثانوية ،

(١) Selected Writings of Edward Sapir, P. 539.

(٢) انظر : اللغة بين الفرد والمجتمع ص ١٢٢ .

وهي التي تظهر في فترات خاصة، وذلك عند بلوغ شعب ما مستوى حضارياً معيناً ، بينما العوامل الأساسية تعتبر عامة وضرورية لكل الناس ، ومن أهمها اللغة والإشارة في أوسع معانيها وتقليد السلوك والإيماءات الاجتماعية واللغة هي أحسن هذه الوسائل من حيث الوضوح والتحديد .

ولا يمكن أن يتصور مجتمع بدون لغة ، واللغة - من ناحية أخرى - تدين بوجودها للمجتمع ، إذ أن حاجة الناس إلى الاتصال والتفاهم قد دفعتهم دفعاً لإيجاد الوسيلة التي تحقق لهم وجودهم الاجتماعي ، فكانت اللغة هي أرق هذه الوسائل .

وقد دار بين العلماء حوار طويل حول اعتبار اللغة أداة تعبير عن الفكر أو وسيلة للاختلاط الاجتماعي .

والحق أنه لا يمكن أن تجرد اللغة للتعبير عن الفكر وحده ، كما أنه لا يمكن أن تعتبر وسيلة سلوكية فقط كأى فعل من الأفعال ، فالانحياز الحاسم إلى هذا أو ذاك لا يتفق مع استعمال اللغة في الواقع ، فليست حياة الناطقين باللغة - أية لغة - تفكيراً مستمراً مضطرباً تعبر عنه الألفاظ والعبارات في قوالب منطقية محددة بأسوار الفكر باستمرار ، وليست حياة الناطقين أيضاً خالية تماماً من الأمور الذهنية العميقة ، ومقتصرة على الاتصال الاجتماعي المباشر ، حيث تستعمل فيه اللغة لتحقيق الرغبات أو نقائها للآخرين أو سؤالهم عنها أو إغرائهم بفعلها واستمالتهم لذلك أو التسلية والمتعة .

فالحق أن اللغة تعبر عن هذا وذاك ، وإن كان التعبير عن الفكر يبدو أمراً ثانوياً بالنسبة للوظيفة الأساسية للغة ، لأن استخدام اللغة في الأمور (٢ م - المستوى القوي)

الذهنية جانب واحد فقط من جوانب استخدام هذه الأداة الرائعة في شئون الإنسان الاجتماعية المتنوعة .

فاللغة تستخدم في الفكر والمسائل الذهنية أحياناً ، وتستخدم في تحقيق الصلة الاجتماعية بين الناس في معظم الأحيان ، ومع ذلك فإن استخدامها في المسائل الذهنية مظهر أيضاً من مظاهر الصلة الاجتماعية على مستوى الفكر ، لأن صلة الناس لا تتحقق بالأمور العادية فقط ، بل تتحقق كذلك على مستوى أرق هو مستوى الأفكار الذهنية المجردة .

وبناء على ذلك فإنه لا يصح عزل الجانب الذهني وحده ثم الانحياز له مقابل استخدام اللغة على أنها مسلك اجتماعي لتحقيق الصلة بين الناس ، فإنها في هذا الجانب الفكري لم تخرج عن كونها مسلكاً اجتماعياً لتحقيق الصلة الفكرية بين الناس .

هذا المظهر الاجتماعي الهام — استعمال اللغة — يصدق عليه ما يصدق على المظاهر الاجتماعية الأخرى ، من خضوعه للعرف الاجتماعي العام الذي يفرض عليه قواعد السلوك الخاصة به ، كما يعرضها على غيره من أنواع السلوك المختلفة التي تسود المجتمع .

فمراعاة العرف الاجتماعي تشمل اللغة كما تشمل غيرها من أنواع السلوك الأخرى ، فالتكلم يستعمل لغة المجتمع الذي نشأ فيه ، ويتطابق معها تلقائياً دون تفكير في ذلك ، كشأنه في كل الأمور الدرفية الأخرى من العادات والتقاليد والملابس وغيرها .

٢ — مطابقة العرف اللغوي لنظام صحة اللغة

يلبغى توضيح الأمور الآتية باختصار :

١ - المقصود من العرف اللغوى .

٢ - الصلة بين العرف الاجتماعى وعرف صحة اللغة .

٣ - السلطة اللغوية بين الترفيف والعرف .

المقصود بعرف اللغة : نظامها أصواتاً وصيغاً ومفردات وتراكيب حسب أصول استعمالية خاصة بالمستوى الاجتماعى الذى يتداولها فيه أفرادها إذ يجيدها هؤلاء الأفراد بالمشاركة والمران .

فالعربية الفصحى مثلاً لها نظامها الخاص بها فى المظاهر السابقة - أصواتاً وصيغاً ومفردات وتراكيب - والذى حدد لها هذا النظام وقرره هو عرف الاستعمال الذى جاء به تراثها الدينى والعلمى والأدبى ، ونطقها فى المواقف الجادة والعامة حيث لا يصلح فى كليهما غيرها ، وينطبق ذلك أيضاً على اللهجات المحلية واللغات الخاصة - على كثرتها - فلكل منها أبنا عرفها اللغوى فى هذه المظاهر نفسها .

والصلة بين العرف الاجتماعى - الذى سبق شرحه - والعرف اللغوى الذى نحن بصدده أن مراعاة المتكلم لكلا الأمرين - الاجتماعى واللغوى - يحقق لكلامه المستوى المطلوب للقبول ، أما إذا راعى العرف الاجتماعى دون اللغوى فإنه حينئذ يقع فى الخطأ والتخليط . وإذا حدث العكس من مراعاة العرف اللغوى وحده مع إغفال العرف الاجتماعى ، فإن كلامه يكون صحيحاً من الناحية اللغوية ، لكنه فى الوقت نفسه لا يحقق المستوى المطلوب لقبوله ، وحينئذ يتعرض كلامه لرد فعل اجتماعى عنيف قوامه السخرية به أو رفضه .

لنفترض أن مؤتمراً عربياً عاماً عقدته الجامعة العربية للتداول فى شأن من شئون التعليم أو الإعلام أو السياسة ، يحضره ممثلون من كل الأقطار

العربية ، ووقف فيه أحد الأعضاء وهو يتحدث الفصحى دون مراعاة كاملة
لنظامها الصوتى أو الصرفى أو لتأليف جملها وإعرابها أو خلط في حديثه
أحيانا بين الفصحى والعامية ، فإذا تكون النتيجة ؟

الذى أتوقعه أن هذا المتحدث ربما أدى مهمته في الإقناع ، ولكنه
في الوقت نفسه سيترك في نفوس المؤتمرين مرادة وسخرية ، والسبب
في ذلك أنه دأبى العرف الاجتماعى فتحدث الفصحى ، لكنه أغفل
العرف اللغوى للفصحى ، فانتقر كلامه إلى الصحة .

ولنفترض في هذا المؤتمر نفسه أن وقف أحد الأعضاء يتحدث لهجته
المحلية - السودانية أو المراقية أو السورية أو المصرية - فإذا تكون
النتيجة ؟

أغلب الظن أن كثيراً من الحاضرين لن يستوعبوا حديثه كاملاً ،
مع أنه قد دأبى المستوى الصوابى للهجة الخاصة ، فكلامه صحيح من
هذه الناحية ، لكنه في الوقت نفسه أغفل العرف الاجتماعى المتمثل في
أعضاء المؤتمر القادمين من أقطار عربية مختلفة ، ويحتم عليه هذا المستوى
الاجتماعى العام أن يخاطبهم بالفصحى ، ويترتب على إغفال ذلك أن يصبح
فهم كلامه متعسراً ، وهذا أضعف الإيمان ، وأقواء أن يسخر منه أحد
الأعضاء أو يقاطعه أو يرفض الاستماع إليه ، وقد يترتب على ذلك فشله
في أداء مهمته التى جاء من أجلها .

وهذا المعنى السابق هو الذى يفسر لنا تلك النوادر الطريفة التى جاءت
عن بعض النحاة قديماً كحيسى بن عمر (ت ١١٧) وأبى علقمة النحوى حيث
كانوا يلتزمون مستوى خاساً في استعمال اللغة يغرّبون به على السامعين

من العوام ، وقد لحق كلا منهما — كما جاء في كتب طبقات النحاة — كثير من السخرية والأذى .

ولعل أوضح ما يعبر عن ذلك في وقتنا الحاضر تلك العبارة الساخرة التي يطلقها أحياناً أحد أولاد البلد ، من المصريين في وجه من يخاطبونه بالفصحى في شئون الحياة العادية (يتكلم بالنعوى — بفتح الحاء) وربما أتبع ذلك بحركات من يديه ووجهه ولسانه ، والسبب وراء ذلك كله هو إغفال العرف الاجتماعي ، وإن كان الكلام صحيحاً بحسب عرف اللغة فصحي أو لهجة .

« يقول ماييه : في كل وسط اجتماعي متجانس السكان نجد عادة أن اللغة شيئاً من الوحدة ، بل إنه لشرط أساسي لوجود اللغة أن يحرص من يتكلمونها على استخدام نفس الوسائل للتعبير ، وهذا ما يدركه أفراد كل جماعة محددة ، فالخروج عن جادة اللغة يثير من يسمعونها ، ويعرض الخارج إلى السخرية على الأقل » (١) .

« ويقول جيسبرسن : كل شخص يحاول المحافظة على ما ثبت واستقر أو معروف عليه ، فإذا خرج عن ذلك فالنتيجة أن كلامه لا يؤدي فكرته مطلقاً ، أو يؤدي ذلك إلى إساءة فهم ، لكن الغالب أن يفهم كلامه بصعوبة ، إذ يحس سامعوه بشذوذ في اختيار الكلمات أو التعبيرات أو النطق » (٢) .

ويقول بلومفيلد : الجماعة التي تستعمل نظام الكلام بطريقة موحدة تكون جماعة لغوية واحدة ، ومن الواضح أن قيمة اللغة تعتمد على من

(١) منهج البحث في الأدب واللغة ص ٨١ .

(٢) Language, its Nature, Development and Origin, P. 282

يستعملونها بنفس الطريقة ، وكل فرد في هذه الجماعة ينبغي أن يعبر عن كل مناسبة بالكلام المضبوط ، وكما يقوم بالاستجابة الصحيحة حين يسمع أحد أفراد هذه الجماعة ينطق نفس اللفظة ، يجب إذن أن يتحدث بوضوح ، وأن يفهم أيضاً ما يقوله الآخرون^(١) .

ففي النصوص السابقة شرح المقصود بالعرف اللغوي بأنه نظام اللفظة « على ما ثبت واستقر أو تعورف عليه » - كما يقول جسر سن - أو ما أسماه مايره « جادة لغوية محددة » وأن الذي يحصى هذا النظام اللغوي المتعارف عليه هو الجماعة اللغوية التي تستعمل الكلام على نظام معين وبطريقة موحدة ، وأن من يخرج عن جادة هذا النظام يؤدي به ذلك إلى إثارة السامعين عليه وسخريتهم منه .

هذا هو المقصود بالعرف اللغوي ، وقد حدده « بلومفيلد » بقوله : « يجب إذن أن يتحدث بوضوح وأن يفهم أيضاً ما يقوله الآخرون ، وهذا الوضوح والفهم لن يتحققا لمستعمل اللفظة دون مراعاة عرفها كما تستخدمها الجماعة التي استخدم المتكلم لفظها .

والخلاصة أن المستوى اللغوي يعتمد أساساً على عنصرين مهمين هما :
(١) المطابقة للعرف الاجتماعي .

(ب) الوضوح الذي يتحقق بمراعاة العرف في نظام اللفظة أصواتاً وصيغاً ومفردات وتراكيب .

أما عن « اللغة بين التوقيف والعرف » ، فإن المقصود « بالتوقيف » وجود سلطة خارجة عن اللغة من حقها التصويب أو التخلط ، سواء أكانت

هذه السلطة هي القواعد النحوية أم جهة من جهات الاختصاص اللغوى حيث يتخذ أحدهما أو كلاهما حكما من حقه أن يأمر بالصواب وينهى عن الخطأ في استعمال اللغة .

وفي مقابل ذلك يوجد « العرف اللغوى » الذى قوامه - كما تقدم - نظام اللغة المعينة على ما ثبت واستقر بين الجماعة التى تستعملها، والذى يحميه سلطة غير منظورة - لكنها موجودة - هي سلطة الجماعة كلها ، والتى يحرص أفرادها على مراعاة عرفها اختيارا دون تحكم ، لأن العرف اللغوى - كما يقول جسرسن - لا يقوم على أساس أفضلية عمل على عمل ، أو حديث على حديث ، بل هو مجرد قبول لما تجرى عليه العادة ومن الأمور المعروفة فى مناهج البحث فى العلم أن من صفات الظواهر الاجتماعية صفة القهر *Contraint* التى تحمى بها هذا القبول الاختيارى من الأفراد لعرف الجماعة .

على أى هذين الآخرين - التوقيف أو العرف - تعتمد سلطة الصواب والخطأ ؟

إن ملاحظة واقع الاستعمال فى اللغة يمكن أن تتخذ دليلا يقدم بين يدي الإجابة على هذا السؤال . فالفرد حين يستعمل لغة الجماعة التى هو عضو فيها أو لهجة البيئة التى نشأ بينها لا يتوقف استعماله على قواعد مقتنة أو هيئتها ذات اختصاص ، ولو كان الأمر كذلك لما تمكن حوام الناس - الذين لا يحذقون معايير النحو ولا يسمعون عن جهات الاختصاص وربما لا يعرف الكثيرون منهم القراءة والكتابة أصلا - من الحديث بالمرّة ، مع أن الأمر فى الواقع على خلاف ذلك تماما ، إذ نجدهم يستخدمون لغتهم بطريقة تلقائية سهلة ، وهذا لا يعود إلى أن لغتهم لا تشتمل على قواعد ونظام - كما هو شائع عنهم

خطأ — فالحق أن اللهجات العوام قواعد أشد صرامة من قواعد اللغات المكتوبة كما تدل على ذلك الملاحظة والملاحظة . فلواتقل أحد أبناء القرى إلى قرية أخرى تتكلم لهجة مغايرة لهجته ، فإنه يلاحظ على الفود الفروق الدقيقة — في الأصوات والكلمات وتأليف الكلام — بين لهجته وهذه اللهجة القرية عنه ، فما معنى ذلك ؟ .

معناه بوضوح أن المستوى الصوتي الذي يراعيه هؤلاء مرجعه إلى الاستعمال لا إلى القواعد ولا إلى جهات الاختصاص .

ولناخذ نموذجاً آخر لنقاش حاد دار في جمع اللغة العربية منذ سنوات قليلة — نشرته الصحف في حينه — حول اختيار لفظ بديل لكلمة « التليفزيون » ، وكان المرحوم « علي الجارم » قد كتب مقالا منذ أكثر من ثلاثين عاما حول هذا اللفظ صدره بكلمتين إحداهما بالحروف الأجنبية هي كلمة « Television » ، والأخرى بحروف عربية هي « المرناة » واقترح أن تستخدم الكلمة الأخيرة بدلا عن الأولى لأن الفعل (رَنَا) يدل على السمع والنظر في العربية ، « والمرناة » على هذا هي آلة السمع والنظر .

وحين استخدم « التليفزيون » في بلادنا اقترح الأستاذ محمود تيمور اصطلاحاً آخر من كلمتين هو « الإذاعة المرئية » ، ولمسلا استخدمه بعض المذيعين في الإذاعة والتليفزيون أيضا ، ولما عرضت التسمية التي اقترحها الأديب الكبير على أعضاء المجمع انقسموا إلى حزب « المرناة » وحزب « الإذاعة المرئية » واتخذت الصحف من ذلك الموضوع مادة للدعابة والفكاهة ، أما الجمهور فقد ترك أعضاء المجمع — وهم سلطة لغوية مختصة في نقائهم ، واستخدم — وما يزال — كلمة « التليفزيون » ، وأصبحت هي الشائعة بقوة الاستعمال .

فالاستعمال أو ما أطلق عليه العرب قديما « السماع » هو الفيصل في الصواب والخطأ .

يقول قنطريس : كأن هناك عقدا ضمينا أقامته الطبيعة بين أفراد الجماعة الواحدة ليحافظوا على اللغة في الصورة التي توجهها القاعدة ، وكثيراً ما ترجع هذه القاعدة إلى الاستعمال ، ولكن الاستعمال غير التحكم ، بل هو ضده على خط مستقيم ، لأن الاستعمال خاضع لمصلحة الجماعة ، وهي هنا حاجتها إلى أن تكون مفهومة ^(١) .

فما أطلق عليه العرب قديما لفظة « السماع » وأسماء « قنطريس » قواعد الاستعمال التي ترجع لمصلحة الجماعة وهي حاجتها إلى أن تكون مفهومة هو نفسه « العرف اللغوي » الذي يرجع إليه الحكم بقبول اللغة أو رفضها .

ويبقى بعد ذلك احتراز مهم لا بد من الإشارة إليه في هذا المقام هو أننا لا ندعو بذلك إلى إلغاء القواعد والانصراف عن جهات الاختصاص اللغوي ، بل الذي ندعو إليه أن تكون القواعد والمعايير متفقة مع استعمال اللغة وتطورها ، وألا تتسم بالتحكم والجود ، فتفرض قواعد مرحلة على مرحلة أخرى ، وأن يؤخذ في اعتبار جهات الاختصاص طبيعة اللغة باعتبارها ظاهرة اجتماعية تخضع للعرف الاجتماعي العام ، وللعرف اللغوي الخاص ، وحينئذ ينبغي أن يتوافق ما يقترحونه من آراء أو ألفاظ أو صيغ أو قواعد مع هذا الفهم .

٣ - الاقتصار في اللغة على زمن خاص وبيئة خاصة

يراعى الناطق باللغة في نطقه عرف البيئة التي ينسب إليها ، فبيئة الفصحى

(١) « قنطريس » اللغة ص ٣٠٤ .

مثلا تختلف عن بيئة اللهجات ، إذ تستعمل الأولى عادة في المواقف الجديدة والعامية خطابة أو تأليفا أو محادثة ، وهي بذلك تربط بيئة خاصة هي البيئة المثقفة فعلا أو التي يفترض فيها الثقافة ، وهي أيضا المستوى الذي يراعى في مواقف الخطاب العام الذي يتخطى حدود الإقليم الضيق فعلا - كما في أجهزة الإعلام الحديثة - أو يفترض أنه يتخطاه إذا ما تجمع في مكان واحد أفراد من أقاليم متعددة يفهمون جميعاً بلغة واحدة مشتركة .

واللهجات عامة ذات بيئة خاصة ، إذ تستخدم عادة في شئون الحياة العادية ، ولعل هذا يفسر تعدد لهجات اللغة الواحدة وتنوعها ، إذ تختلف لهجات القرى بعضها عن بعض ، كما نجد هذا الاختلاف نفسه بين لهجات البدو بعضها والبعض من جهة ، وبينها وبين الحضر من جهة أخرى ، بل إن المدينة الواحدة تتمدد فيها اللهجات بتعدد الأحياء أو الحرف ، فلهجة الصيادين مثلا تختلف عن لغة التجارين وعن لغة المثقفين ، بل إن لغة الشعر تختلف عن لغة النثر بين المثقفين أنفسهم ، ويرجع ذلك كله إلى اختلاف البيئة واختلاف شئون الحياة التي تهتم كل واحدة منها .

فالبيئة الخاصة تحدد المستوى الصوابي لمن يستعمل اللغة ، ولأمر ما قال السكسائي قديما : خلقت ألا أكلم عاميا إلا بما يوافقه ويشبه كلامه ، وقلت على نجار فقلت له : « بكم هذان البايان » فقال (بسلحتان يامصفعان)^(١) .

« يقول فيرث Firth : إن كلام الجماعة المتزاملة لغويا يعتبر شيئا مختلفا عن كلام أولئك الذين لا يتسبون لنفس الجماعة ، وإن هذا الكلام كما يعد رابطة بينهم هو في الوقت نفسه حد يميز يخرج غيرهم منهم »^(٢) .

(١) أخبار الطرابس ص ٧٧ .

Papers in Linguistics, P. 186 (٧)

فالجماعة المتزاملة لغويا تستعمل في لغتها أصواتا وتنغيا ونحوا ومصطلحات وصيغا وألفاظا متماثلة ، إذ يربط بينهم — كما يقول فيرث — ما يتقاسمونه من تجارب مشتركة ، وهم يستمسون بهذا التماثل ويحرصون عليه ، لأنه شرط الفهم والإفهام في بيئتهم الخاصة ، وإذا أدخل أحدهم بهذا النظام التماثل ، حكم على نطقه بالغرابة والشذوذ ، إلا أن ترضى البيئة عن هذا الشذوذ نفسه ، وحيلتد تنفي عنه هذه الصفة ، ليسمح له بالدخول إلى حين الاستعمال العام المقبول .

أما اقتصار المستوى الصوابي على زمن خاص فهو ما يتفق في استعمال اللغة مع الواقع المشاهد ، فالمرء ينطق اللغة على حسب نظامها الذي وجدها به في عصره ، إذ تتغير اللغة من عصر إلى عصر ، وقد يكون هذا التغير بطيئا لا يظهر إلا بعد مرور جيل أو أجيال ، ولكنه تغير يحدث فعلا ولا ينبغي بطء حدوثه ، أو طول الزمن به .

والأفراد يكتسبون اللغة من بيئتهم وفي عصرهم الذي عاشوا فيه ، وبناء على ذلك يراعون اللغة كما تنطق في عصرهم لا كما كانت تنطق في عصور سبقت ، ولا كما ينبغي أن تنطق وفق نموذج مثالي لعصر ذهبي غيبت الأيام .

وقد أشار لهذا المعنى ابن دشيق بقوله « قد تختلف المقامات والأزمنة والبلدان ، فيحسن في وقت ما لا يحسن في آخر ، ويستحسن في بلد ما لا يستحسن عند أهل غيره . ونجد الشعراء الخذاق تقابل كل زمان بما استجد فيه وكثر استعماله عند أهله ، بعد ألا تخرج من حسن الاستواء وحد الاعتدال وجودة الصنعة » (١) .

(١) الصلوة ج ١ ص ٥٨ .

وربما قصد ابن رشيق بما قرره من الاختلاف والاستحسان استعمال اللغة في مستراها الأدبي لا اللغوي، لكن الأمر في الحقيقة لا يختلف، فكما يتغير العرف الفني للغة من عصر لعصر، يتغير العرف اللغوي أيضا بطريقة مماثلة، والفرق لم يكن في هذا التغير، بل كان في نظرة الدارسين العرب له، فقد اعترف به دارسو الأدب — ومنهم ابن رشيق — فتطورت دداستهم مع العصور، ورفضه دارسو اللغة — مع أنه أمر واقع — فتوقفت قافلتهم عند عصور خاصة رفضوا تجاوزها. أما اللغويون المحدثون فإنهم يأخذون التغير في اللغة باعتبار العصور مأخذ الضرورة الواقعة. وينظرون — بناء على ذلك — إلى نشاط مستعمل اللغة بعين عصره، مقتصره تلك النظرة في قياس هذا الاستعمال على العصر الذي حدث فيه، دون عصور سابقة أو لاحقة.

يقول سترتيفانت Sturtevant: تضع مدارس النحو الوصفية نصب عينها تقديم المساعدة في تعلم اللغة في فترة معينة من فترات تاريخها مفترضة أن اللغة نظام معين من الصيغ يستخدم بطريقة خاصة، وأن المستعملين للغة ينظرون إليها على أنها ثابتة Static مع أنها في الحقيقة تتغير باستمرار^(١).

فهمة النحوي تقديم المساعدة في تعلم اللغة في فترة خاصة مع افتراض ثباتها في تلك الفترة — كما يحس بذلك المستعملون لها ظاهريا — مع أنها في الحقيقة تتغير باستمرار، وهذا التغير يخضع له متكلم اللغة في نشاطه دون تعمد، ويجب على الباحث مراعاته أيضا عند وصفه لهذا النشاط.

٤ — اعتبار التطور في اللغة

اللغة — أية لغة — في حركة دائمة ، ويؤدي ذلك إلى التغير في مختلف مظاهرها أصواتا وصيغا ومفردات وتراكيب .

والتطور في اللغة يعود إلى طبيعتها الاجتماعية ، إذ هو سمة من سمات الظواهر الاجتماعية المختلفة، فهي في اندفاع مستمر لا يد لأحد على إيقافه ، ووضع القيود والمعايير في طريقه ، كما أنه لا قدرة لأحد على مخالفته أو الخروج عن مقتضى التوافق معه .

هذا التطور المستمر في اللغة لا يوصف بأنه اتجاه إلى الأحسن أو الأتبع أو أنه تطور إلى الارتفاع أو الانخفاض ، أو الصحة أو الفساد ، فليست اللغة العربية الفصحى مثلا في القرن الأول الهجري أصح منها في القرن الثاني أو الخامس ، وبالمثل لا ينسب إلى لهجات العصر الجاهلي من التفضيل والتمييز ما تحرم منه اللهجات التي تنطق الآن بين قبائل الجزيرة العربية التي تقطن الأماكن التي وجدت فيها اللهجات العربية القديمة ولا اللهجات التي تنتشر الآن في العالم العربي على تنوعها واختلافها ، كما أن العكس أيضا غير صحيح ، بأن تنسب إلى اللغة المشتركة أو اللهجة التي وجدت في فترة أكثر حضارة صفات الرقي والتفضيل ، لأنها تعبر عن تجارب أدق لم تتوفر لما سبقها في الزمن .

فاللغة أو اللهجة لا تقاس صلاحيتها بحسب التقدم أو التأخر في الزمن ، والرقي أو التأخر في الحضارة ، بل بحسب قدرتها على أداء دورها الاجتماعي بين من ينطقونها ، إذ تستجيب للتعبير عن تجاربهم ومظاهر حياتهم وتحقيق الاتصال والتفاهم بينهم .

يقول أولمان Ollman : اللغة ليست هامة أو ساكنة بحال من الأحوال وبالرغم من أن تقدمها قد يبدو بطيئا في بعض الأحيان ، فإن الأصوات والتراكيب والعناصر النحوية وصيغ الكلمات ومعانيها معرضة كلها للتغيير والتطور ، ولكن سرعة الحركة والتغير هي التي تختلف من فترة زمنية إلى أخرى ، ومن قطاع إلى آخر من قطاعات اللغة (١) .

ويوضح أولمان - متفقا في ذلك مع رأى غيره من اللغويين المحدثين - كيفية التغير في اللغة بأنه يقع على مرحلتين : الأولى هي مرحلة التغير نفسه وما يطلق عليه « الابتداع والتجديد » Innovation ويحدث هذا في الكلام الفعلي ، وقد يقوم به فرد من الأفراد بإدخال عناصر جديدة في استعمال اللغة ، والثانية هي مرحلة « انتشار التغير » Dissemination بأن تداوله الجماعة فيما بينها ، وإذا حدث ذلك أصبح التغير عنصرا من عناصر نظام اللغة ، ما دام قد سمح له بالاستعمال العام بين الناطقين بها .
فالتغير يبدأ أولا فرديا بما يدخله فرد أو أفراد على نظام اللغة من استعمالات جديدة ، مما ينظر إليه أولا على أنه مخالفة لما عليه الجماعة ، فإذا قدر لهذه المخالفات أن تلقى قبولا من غيرهم ، فإنها تأخذ الطابع الاجتماعي العام ، وتصبح القاعدة التي يتبعها كل الناطقين باللغة .

ينقل « يسبرسن » عن بعض اللغويين العبارة المشهورة الآتية : « إن تاريخ اللغة ليس سوى تاريخ الأخطاء اللغوية فيها » (٢) — والمقصود من هذه العبارة هو وصف الكيفية التي يتم بها حدوث التطور في اللغة ، إذ يبدأ أولا فرديا ثم يصبح اجتماعيا ، لكن التعرف عليه بوضوح لا يظهر إلا بمرور وقت قد يطول أو يقصر ، لكنه موجود على كل حال .

(١) دور الكلمة في اللغة ص ١٦٥ .

(٢) اللغة بين الفرد والمجتمع ص ١٥٦ .

إن اعتبار التطور في اللغة بتغيرها من جيل إلى جيل آخر على قرات تتخلها — كما يقول أولمان — تغيرات وانحرافات دائمة يستتبعه بالضرورة تغير ما يراعيه المتكلم على حسب العرف اللغوي الجديد الذي يفرض نفسه عليه كي يتوافق معه ، ويترتب على ذلك أن مستعمل اللغة لا يطالب بتغير مراعاة المستوى الصوابي في اللغة الذي اكتسبه من الجيل الذي هو أحد أفرادها ، ومن عرف العصر الذي عاش فيه .

أما الباحث في اللغة فيلبي — لكي تكون دداسته سليمة المنهج — أن يضع في ذهنه هذا الاعتبار جيدا ، وإذن فليس من حقه أن يفترض في اللغة التوقف عند فترة معينة أو جيل خاص أو عدة أجيال ، فإن هذا — في حقيقة الأمر — تجميد للدراسة لا للغة ، فاللغة من طبيعتها التطور المستمر الذي لا يد لأحد على إبقائه وتحييده — على ما سبق شرحه — فافتراض هذا التوقف يؤدي في الدراسة إلى نتائج خطيرة . إذ ينصرف الجهد حيثئذ إلى النظر في الدراسة بدلا من ملاحظة اللغة ، فتصطبغ حيثئذ بالتفريع والاضطراب والجهد الذهني العميق ، مما لا حاجة باللغة إليه ، كما أن افتراض التوقف في اللغة من شأنه أن يرغب الباحث على فرض ما لاحظته عنهم — في فترة — من فتراتها على فترة أخرى أدى إليها تطورها ، وهذا عكس لمهمة المدارس من الوصف إلى التحكم ، ومن الملاحظة إلى المصادرة .

هـ — المستوى اللغوي نشاط للتكلم يصفه الباحث

المستوى الصوابي ينسب إلى مستعمل اللغة ، فهو معيار اجتماعي تراعى مطابقتها من الناطق لا من الدارس ، هو بما توصف به اللغة لا قواعد اللغة ، شأنه في ذلك شأن الأمور الاجتماعية كلها ، من التقاليد والعادات والدين

والمساكن والحفلات ، حيث يراعى فيها كلها العرف الاجتماعى العام وما يقرره من سلوك خاص بكل واحد منها .

والمستوى الصوائى بالنسبة لتسكلم اللغة لا ينطبق تماما على ما يسميه اللغويين المحدثون « الصوغ القياسى Analogic Creation » ، لأن الصوغ القياسى يراعى فيه العرف اللغوى الخاص ، بمعنى : مراعاة القواعد العامة المشهورة فى صياغة الكلام والعبارات ، على حسب نظام اللغة المستعملة فى الأصوات والصيغ والمفردات وتآليف الكلام ، أما المستوى الصوائى فلا بد لتحقيقه من مراعاة أسس أخرى مع ذلك ، أهمها — كما سبق — العرف الاجتماعى والبيئة والعصر واعتبار التطور فى اللغة ، وبعبارة قصيرة : أن الصوغ القياسى يتحقق بمراعاة العرف اللغوى الخاص ، ولكن المستوى الصوائى يشترط مع ذلك العرف الاجتماعى العام وما يستتبع ذلك من شروط البيئة والعصر والتطور .

أما الباحث فى اللغة فينبغى أن يقتصر عمله على الملاحظة والوصف ، فمكانته الصحيح وراء النشاط اللغوى لاستقرائه وملاحظته وتصنيفه ، وليس من حقه أن يضع نفسه أمام هذا النشاط لتوجيهه ، وليس من حقه أيضا أن يتخذ من ملاحظاته وقواعده التى حصل عليها من وصف النشاط اللغوى فى فترة خاصة قوة يفرضها على فترة أخرى بالتحكم والمصادرة .

ومن أدق ما قرأته وأفواه عن موقف التسكلم والباحث من اللغة هذه العبارات للدكتور تمام حسان : اللغة بالنسبة للتكلم معايير تراعى ، وبالنسبة للباحث ظواهر تلاحظ ، وهى بالنسبة للتكلم ميدان حركة ، وبالنسبة للباحث ظواهر تلاحظ ، وهى بالنسبة للتكلم ميدان حركة ، وبالنسبة للباحث موضوع دراسة ، وهى بالنسبة للتكلم وسيلة حياة فى المجتمع ، وبالنسبة للباحث وسيلة

كشف عن المجتمع ، المتكلم يشغل نفسه بواسطتها ، والباحث يشغل نفسه بها ، ويحسن المتكلم إذا أحسن القياس على معاييرها ، ويحسن الباحث إذا أحسن وصف نماذجها (١) .

• • •

وفي ختام هذا الفصل ينبغي معرفة أن استعمال اللغة — كما يقرر ذلك المحدثون والأقدمون أيضا — يتدرج في المستويات الآتية :

(أ) اللغة المفهومة

(ب) اللغة الصحيحة

(ج) اللغة البليغة

والمقصود باللغة المفهومة — كما يقول جبرسن — أن تكون أداة للإفهام في أدنى درجاته ، حيث لا يراعى في هذا المستوى غالباً عرف اللغة المستعملة وما يقرره من نظام في الأصوات والصيغ والتراكيب .

وقد أورد أبو عثمان الجاحظ في « البيان والتبيين » ، نماذج ينطبق عليها هذا المستوى في استعمال اللغة العربية ، حيث كان الأجانب يستعملونها بقصد الإفهام مع التخليط في نطقهم أصواتا وصيغا ومفردات .

ومستوى الإفهام يوجد ضرورة في استعمال اللغة من الأجانب عن بيتها ، ويمثل ذلك ما يلحظه المرء من استعمال الأجانب من الأوربيين لهجة القاهرة ، فقد يسأل أحدهم عن جامعة القاهرة مشلا فيقول (الجامعة بتاع القاهرة تكون فين) فهذا التعبير يفهمه كل فرد من أبناء القاهرة ، ويحقق لصاحبه مقصده في الوصول إلى الجامعة ، ولكنه مع ذلك يثير في نفس السامع من أبناء القاهرة إحساسا بغرابة هذا التعبير عن طريقته في النطق ، فهو تعبير مفهم ، ولكنه غير صحيح بالنسبة لعرف لهجة القاهرة .

(١) اللغة بين العبارة والوصفية ص ٣ - ٤ .

أما اللغة الصحيحة فهي — كما يقول جبرسن — في درجة أعلى من كونها أداة للإفهام ، فلا تتحقق لها الصحة إلا بمراعاة أسس المستوى الصوابي التي خصص هذا الفصل كله لشرحها .

أما اللغة البليغة أو الفنية فإنها تتجاوز الصحة إلى « الجمال في التعبير » ، يقول جراي Gray يمكن تعريف الأدب بأنه استعمال الكلمات استعمالاً صحيحاً تصوره به الظلال الدقيقة للعاني التي يرغب الكاتب في إثارتها ، وكلما كان الكاتب أكثر تمكنًا من لغته التي يستعملها ، كان أقدر على اختيار الأسلوب الأحسن (١) .

والبحث في الظلال الدقيقة والأسلوب الأحسن هو بحث في الأدب لا في اللغة ، وهو من خصائص متذوق النصوص لا من اختصاص من يحلل النصوص بطريقة موضوعية دقيقة ، وعلى هذا فإن مستوى « اللغة البليغة » يهمناته صحة اللغة لأجمال العبارة .

• • •

وبعد هذا الفهم لمناصر النظرة الحديثة للمستوى اللغوي ، فإننا ندرس في ضوئها موضوعين من تراثنا هما (الفصحى واللهجات) و (لغة النثر ولغة الشعر) فهذه مستويات مختلفة تتفاوت فيها اللغة ، وهي مجال خصص من تراثنا لندرسها ابتداءً كما فهمها علماء اللغة الأقدمون ، ونعرضها بعد على ما فهمناه في هذا الفصل الأول من نظرة المحدثين للمستوى اللغوي ، لنفيسد من ذلك ما نراه متوافقاً مع تراثنا وقيمنا دون غلو أو شطط ، ودون تعالم أو تحكم .

الفصل الثاني

الفصحى واللهجات

في هذا الفصل

أولاً : المستوى اللغوي للفصحى واللهجات في دراسة اللغويين العرب

١ — تجاوز الفصحى واللهجات طوال عصر الاستشهاد باللغة

٢ — مرقف النحاة من الصلة بين الفصحى واللهجات القبلية

٣ — خريطة القبائل العربية بين قبول النحاة ورفضهم

٤ — المفاضلة بين لغات القبائل في دراسة النحاة

ثانياً : قضايا الفصحى واللهجات في ضوء النظرة الحديثة للمستوى اللغوي

أولا

المستوى اللغوى القصصى واللهجات فى دراسة
اللغويين العرب

تجاور الفصحى واللهجات طوال عصر الاستشهاد باللغة

جاء في القرآن الكريم «ومن آياته خلق السموات والأرض واختلاف ألسنتكم وألوانكم» ، وهذه الآية - مع دلالتها الدينية على عظمة الخالق وخلقته - يفهم منها أمر آخر مؤداه : أن اختلاف الألسنة بين الناس من سنن الحياة وطبيعة المجتمعات البشرية ، تماماً كاختلاف جلودهم وسخنهم ، باختلاف الأجناس والبيئات .

وليس اختلاف الألسنة مراداً به معناه العام فقط ، بمعنى : اختلاف لغة كالعربية مثلاً عن لغة أخرى كالعاسية ، بل يشمل ذلك أيضاً الاختلاف الذى يكون فى اللغة الواحدة وبين أمرار اللهجة الواحدة ، مما يمكن أن يلاحظه المرء بالأذن المجردة ودون جهد كبير بين أهل قرية وقرية مجاورة مثلاً ، بل بين أفراد الأسرة الواحدة إذا اختلط كل من أروادها بمجتمع يخالف المجتمع الذى يخاطبه غيره .

وليس من المفيد هنا كثيراً التعرض لما إذا كانت اللهجات العربية هى التى سبقت اللغة الفصحى فى الجاهلية ، أو أن الفصحى هى التى سبقت وجود اللهجات ، وأن الأخيرة تفرعت عنها فى وقت متأخر ، فإن غرض المعلومات ونقص الأدلة فيما يتعلق بنشأة اللغات هموماً ، واللغة العربية خصوصاً ، سيؤدى إلى كثير من الفروض والحدس واصطراع الآراء دون الوصول من ذلك إلى نتائج مقنعة .

لكن الذى ينبغى معرفته أن اللغة العربية فى كل عصورها المعروفة اختلفت ألسنة العرب فى نطق لهجاتها تبعاً لاختلاف القبائل وظروفها

الاجتماعية ، وأن هذا الاختلاف قد شمل أصوات الكلمات وبنيتها والجل والإعراب ، كما شمل أيضا معاني الكلمات فهما ودلالة .

كما ينبغي معرفة أنه كان لدواعي الصلة بين العرب اجتماعيا وتجاريا ودينيا أثر في استخدام لغة طامة واحدة يفهمها الجميع ، وقد تكونت وشاعت بفعل العرف الذي فرضته الصلات الاجتماعية والنفع والانتقال ، ولم يأت نتيجة اصطلاح ومواضعة .

فقد وجد بين العرب فصحي ولهجات ، وليس من المفيد أن يعلم لماذا وجد ذلك ؟؟ ومتى وجد ؟؟ وإنما المهم أن تقدم الأسانيد التي تثبت وجود ذلك فعلا في عصر الاستشهاد .

فن الأسانيد الدالة على وجود كل من الفصحي والأهجات في الجاهلية ما ورد من كلام الرسول (ص) مع الوفود العربية التي كانت تأتيه رغبة في الإسلام ، وكذلك كتبه إلى الملوك ورؤساء العشائر العربية في الدعوة إلى الإسلام وشرح مبادئه .

روى ابن الأثير : قال علي بن أبي طالب للرسول — وسمعه يخاطب وقد بنى نهد — يا رسول الله نحن بنو أب واحد ، ونراك تكلم وفود العرب بما لا نفهم أكثره ، فقال : أدبني ربي ، فأحسن تأديبي ، وربيت في بني سعد — فكان الرسول يخاطب العرب على اختلاف شعوبهم وقبائلهم وتباين بطونهم وأخاذم وفصائلهم كلا منهم بما يفهمون ، ويحادثهم بما يعلون ، ولهذا قال — صدق الله قوله — أمرت أن أخطب الناس على قدر عقولهم (١) .

ومن كتابه عليه السلام لمخير في الدين :

(١) النهاية في غريب الحديث ج ١ ص ٢ .

في التَّبِيعَةِ شاة . لا مقوَرَة الأليَاط ولا ضَنَّاك ، وأنْطُوا
التَّبِيجَةَ ، وفي السُّيُوب الخمس ، ومن ذِي مَم بَكَر فاصْطَقَوْه مائة ،
واستَوْضَوْه عاما ، ومن ذِي مَم ثَيَّب فضرَجَوْه بالأضاميم ،
ولا تَوْصِيم في الدين ، ولا غَمَة في فرائض الله ، وكل مسكر حرام ، ووائل
ابن حجر يترقل على الأقبال (١) .

فن هذين النصين يفهم ما كان من اختلاف الألسنة بين القبائل ، والاول
منهما يذكر ذلك صراحة ، إذ يكلم الرسول وفود العرب بما لا تفهمه قريش ،
لأنه يخاطب وفود القبائل بما تفهمه .

ولكن لماذا لم يخاطبهم الرسول باللغة العامة مع الظن بأنها كانت معروفة
للجميع ؟ .

لقد قال الرسول عن ذلك « أمرت أن أخاطب الناس على قدر عقولهم »
ومن المتصور أن الوافدين من القبائل كان منهم العوام الذين يجيدون لهجتهم
إجادة السليقة ، أما الفصحى فربما أجهدهم متابعتها ، وفهم كل ما يقال بها
— تماما كما يحدث الآن بين العوام — وقد أراد النبي فوق ذلك أن يصنع
مع أعضاء هذه الوفود ما يمكن أن يطلق عليه في وقتنا الحاضر اسم « الزمالة
اللغوية » .

فعلى الرغم من أن النص الاول يقرر وجود اللهجات ، فإنه في الوقت
نفسه لا ينفي وجود الفصحى المشتركة .

والنص الثاني — وهو ثابت رواية — كلماته غريبة المعنى ، وتنضج

(٥) التبة : الأرسون من الفم — مقورة الألياط : مطاية الجلود الطيران « مية »
ضناك : شدة الحزن — التبة : المتوسطة — السيوب : الذهب والفضة — استقوه : اجلدوه —
استوضوه : افقوه — الأماميم : جماعات الرى — لا توصيم : لا عسر — يترقل : يترأس .
(١) صبح الأعشى ج ٦ ص ٣٧١ .

عربيتها بموازتها بنص قرآني مثلاً تدور أفكاره حول التوجيه والإرشاد كما هو الأمر في النص السابق — مثل آيات الوصايا في القرآن الكريم «قل تعالوا أتمل ما حرم ربكم عليكم إلخ» وقد اشتمل كتاب الرسول الحخير على ظواهر لهجية منفردة، هي (أنطوا) في (أعطوا) و (مم) بدلا من (من بكر) . ويفهم من ذلك أن أهل اليمن كانت لهم لهجتهم المميزة بمعانيها وطرائق نطقها، وانعكست بعض مظاهر تلك اللهجة في استخدام اللغة العامة التي كتب الرسول لهم كتابها .

وإذا كان كلا النصين قد جاء في الإسلام، فإنهما قد ترتبا على ما سبق من قبل من وجود اللهجات واللغة المشتركة مستعملة ومعروفة بين قبائل العرب في الجاهلية، فالذي صنعه الرسول أوقاه ترتب على ما كان موجوداً بين العرب من قبل، واستمر موجوداً حتى عصره . وهو وجود مستويين من الكلام في الجاهلية وفي صدر الإسلام .

ومن أقوى الأسانيد أيضاً على هذه القضية قراءات القرآن المتعددة التي أيسح للعرب القراءة بها تيسيراً عليهم، فإن هذه القراءات كانت لاختلاف اللهجات بين قبائل العرب، وقد روعي في هذا التيسير قننات القبائل وما يدخل في إمكانها من عادات نطقية خاصة، كان مظهرها لهجاتهم التي درجوا عليها، وسواء أكانت هذه القراءات سبعاً أو عشرة أو أربع عشرة أو أكثر مما اختلف حوله العلماء فيما بعد في فهم الحديث (أنزل القرآن على سبعة أحرف كلها كاف شاف، فافهموا ما تيسر منه) فإن ذلك الخلاف في العدد والاختلاف حول تفسير الحديث لا يؤثر في الدلالة التي تفهم من الحديث فيما نحن بصدده، وهي أن القراءات لتعدد اللهجات بين قبائل العرب، ومدى مقدمتهم على نطق اللغة المشتركة متأثرة بهذه اللهجات .

وقد كان من الطبيعي لأفراد هذه القبائل — الذين تفرقوا في البلاد بعد أن

جمعهم الإسلام فانطلقوا في الأرض يفتشون الدين الجديد - أن يحملوا معهم لهجاتهم المميزة ، وتدخلت حينئذ ظروف جديدة من أهمها سكنى الأمصار المفتوحة ومخالطة الأجانب والتعامل معهم ، فأدى ذلك كله إلى تعميق الخلاف بين اللهجات بما داخلها من سمات لغوية جديدة ، بفعل العوامل السابقة ، ويضاف لذلك استخدام الأجانب أنفسهم للهجات العرب الذين نزلوا بلادهم ، وبقيت الفصحى كما كانت من قبل اللغة العامة التي يفهمها الجميع ، لأنها لغة القرآن ، ولأنها الوسيلة الضرورية للصلة بين كل العرب .

يقول الجاحظ : وأهل الأمصار إنما يتكلمون على لغة النازلة فيهم من العرب ، ولذلك تجد الاختلاف في ألفاظ أهل الكوفة والبصرة والشام ومصر (١) .

ومن الحق أن النازلة من العرب في الأمصار قد تأثروا أيضاً بلغة أهل الأمصار التي نزلوا فيها من فرس وروم وحشب ونبط وقبط ، ولم يؤثروا فيهم فقط .

ومن الحق أيضاً أن عهد الدولة الأموية - كما هو مشهور عنه - اهتم بالحرص الشديد على اللغة الفصحى والدفاع عنها ، وحرب المثل في ذلك قدوة وتصرفاً ، بإرسال أولاد الخلفاء للبادية أحياناً ، كما فعل معاوية مع ابنه يزيد ، وبتوقي اللحن وضم مرتكبيه ، وبالاكتفاء على العرب غالباً في كل أمور الدولة ، وكان ذلك كله عوامل طيبة ساعدت على المحافظة على اللغة الفصحى ودفع الأجانب لتعلمها ، ولكن بقيت العوامل الاجتماعية الأخرى قاهرة فوق كل تحفظ أو دفاع في شيوع اللهجات واستعمالها .

يقول ابن الأثير : فما انقضى زمان التابعين على إحسانهم إلا واللسان

العربي قد استحال أجمعياً أو كاد ، فلا ترى المستقل به والمحافظ عليه إلا الأحاد ، هذا والعصر ذلك العصر القديم ، والعهد ذلك العهد الكريم^(١) . وإذا تصورنا أن عهد التابعين قد امتد حتى منتصف القرن الثاني الهجري ، فالذي يتوقع حينذاك أن مرحلة جديدة من مراحل استخدام الفصحى واللهجات قد بدأت في المجتمع العربي ، وتميزت هذه المرحلة بسمات جديدة يلخصها كلها عبارة واحدة هي « أن اللهجات العامية أصبحت في الحضر عادة ، وأن الفصحى أصبحت صناعة ، ويؤيد هذه العبارة الدلائل الآتية :

أولاً : أن المطلع على كتب الجاحظ ، وما وصفه فيها من مشاهداته وما حكاه من مسوغاته وما نص عليه من آراء استنساخها عما شاهد أو سمع يستخلص منها وجود نوعين من اللغة في عصره الذي امتد به من منتصف القرن الثاني إلى منتصف القرن الثالث ، إحداهما لغة الخاصة ، والأخرى لغة عامة الناس ، ويطلق على الأولى أحيانا أنها « لغة الأعراب » وفي مجال السخرية يصفها بأنها « لغة أصحاب التعجير والتشديق والتعطيط » ويطلق على الثانية أنها « لغة المولدين والبلديين » فتكلموا الأولى لغة خاصة هم الأعراب والمتقفون في مجالات العلم والمراقبة الجادة ، والمتكلمون للثانية هم عامة الناس ، ولا بد للأخيرين — وهم الأكثرية — من تعلم اللغة العامة لفهم القرآن ، وحاجتهم إليها في مصالحهم وصلتهم بغيرهم من عامة العرب . ولعل ذلك يقدم لنا أحد الأسباب التي كانت وراء الجهد العظيم الذي ازدهر في النصف الثاني من القرن الثاني من النحاة والرواة ، وهو يفسر أيضا نشاط المعلمين للغة في هذه الفترة في كل من البدو والحضر ، وكذلك رغبة الناس في رواية الغريب والتكسب به ، وهو أيضا السبب في تأليف

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر ج ١ ص ٤ .

مختصرات النحو، لإعانة المعلمين على أداء عملهم، وإعانة الدارسين على الإلمام العام بالميسر لمسائله، وقد بدأت هذه المختصرات بالكلمات في كتابه، المختصر الصغير، في القرن الثاني، وتوالى المختصرات بعد ذلك في القرن الثالث وما بعده.

هذا كله يدل على أن الفصحى أصبحت صناعة، وأن لغة العوام أصبحت عادة لا تحتاج لجهد في النطق بها، ومن المتصور حينئذ أن لغة العوام لم تكن بصورة واحدة في كل الأقاليم والأصاغر، بل إنها لم تكن بصورة واحدة بين أهل مدينة واحدة كالبصرة مثلا، كما روى الجاحظ اختلافات نطقية متعددة عن أهلها من الفرس والنبط والعرب، بتأثير اللفظة واختلاف بنية الكلمات وترك الإعراب.

قال الجاحظ: إن الوحش من الكلام تفهمه الوحش من الناس. كما يفهم السوق رطانة السوق، وكلام الناس في طبقات، كما أن الناس أنفسهم في طبقات (١).

وقال أيضا: ومضى سمعت — حفظك الله — بنادرة من كلام الأعراب، فأياك أن تحسبها إلا مع إعرابها، ومخارج ألفاظها، فإنك إن خيرتها بأن تلحن في إعرابها، وأخرجتها مخرج كلام المولدين والبلديين، خرجت من تلك الحسكية، وعليك فضل كبير.

وكذلك إذا سمعت بنادرة من نوادر العوام، ومماحة من مملح الحشوة والطعام، فأياك وأن تستعمل فيها الإعراب، أو تتخير لها لفظا حسنا، أو تجعل لها من فيك مخرجا سويا، فإن ذلك يفسد الإمتاع بها، ويخرجها من صورتها ومن الذي أريدت له، ويذهب استطابتهم لها، واستملاحهم لها (٢).

(١) البيان والتبيين ج ١ ص ١٤٤.

(٢) البيان والتبيين ج ١ ص ١٤٦.

وهذا كلام في غاية الوضوح — ولكن هنا ملاحظتان جديرتان بالنظر :
أولاهما : يفهم من كلام الجاحظ النهى عن محادثة العامة بكلام الخاصة
أو العكس ، كما يفهم منه أنه أصبح في عهد الجاحظ مستويان اجتماعيان
للكلام باللغة ، بل مستويات — تماماً كما هو الأمر بيننا الآن — وأن
الخروج عن ذلك مما يقبض التحذير منه ، لأنه يعرض صاحبه لموقف اجتماعي
محتور .

وثانيتها : أنه قد وصل الأمر بتمايز مستويات الاستعمال درجة تمايزت
بسيها النوادر (النكت) التي تقال بالفصحى أو العامية تمايزاً يكاد يفصل
بينهما ؛ إذ يؤدي التصرف في النادرة من أحد المستويين إلى سماحتها وبرودتها .
ثانياً : روى عن بعض العلماء في تلك الفترة أنهم كانوا إذا تركوا
أنفسهم على سجيئتها يتكلمون كلام العامة بألفاظ غير منقاة ، وتسامح
في الإعراب ، وميل إلى إسكان أواخر الكلمات ،

وقد روى عن الفراء وهو في حضرة الرشيد حين قال له : أتلعن
يا يحيى ؟ أنه أجاب : يا أمير المؤمنين ، إن طباع أهل البدو الإعراب ،
وطبائع أهل الحضرة اللحن ، فإذا حفظت أو كتبت لم ألحن ، وإذا رجعت
إلى الطبع لحن .

وجاء في إنباء الرواة : كان ثعلب لا يتكلف إقامة الإعراب في كلامه
إذا لم يحس لبساً في العبارة ، وذكر ذلك لإبراهيم الحارثي — رحمه الله —
فقال : أيش يكون إذا لحن في كلامه ، كان هشام النحوي يلحن في كلامه
وكان أبو هريرة يكلم صبيانه بالنبطية (١) .

وأمثال هذه الروايات كثير ، مما يدل — كما قال الفراء — على أن لغة
العامة أصبحت طبعاً وأن اللغة الفصحى للحفظ والكتابة ، وإذا كان الفراء

وثعلب من غاصة الخاصة ومع ذلك إذا تركوا أنفسهم على سجيتهما يتكلمون لغة الناس III وكيف كان الأمر بين الناس العاديين أنفسهم II إن هذا المظهر يدل أيضا على مدى التغير الذى حدث فى هذا العصر ، لاستخدام المستويين من الفصحى واللهجات .

ثالثاً : يدل على هذا التغير أيضا النشاط العلمى العظيم الذى حدث فى هذه الفترة ، واتجاهه إلى المبالغة فى التصون عن لغة عامة الناس ، سواء أ كان ذلك بالرجوع للقديم ورفض ما عداه ، أو الانصراف إلى الأعراب فى البادية ، أو جهد اللغويين فى جمع اللغة — كما فعل الخليل بن أحمد — أو تنقية الفصحى مما علق بها من دخيل أو لحن ، وقد بدأ ذلك السكّان بكتابه « ما تلحن فيه العامة » فإن كل ذلك يدل على ما نحن بصدده من أن الفصحى أصبحت لغة الصنعة لا الفطرة ، ولغة الكتابة لا النطق ، وهى فى حاجة إلى الدعم والمساندة والدفاع عنها ضد هجوم مقتدر من كلام العوام الذى يسنده الاستعمال وانتشاره بين الناس .

ذلك كله عن الحضر ، فإذا كان الأمر فى البادية فى ذلك الوقت ؟؟ يبدو أن البادية ظلت محافظة على ما كان عليه الأمر من قبل من تجاور اللهجات واللغة المشتركة العامة فيها مع استعمال كل منهما فى مجاله الخاص ، وظهر ذلك فى الروايات الكثيرة المتناثرة عن اللهجات فى كتب النحو واللغة ، إذ روى العلماء من ذلك ظواهر اللهجات التى سمعوها فى البادية ، وهى من الكثرة إلى الحد الذى دفع القراء إلى أن يقول :

واعلم أن كثيرا مما نهيتك عن الكلام به من شاذ اللغات ومستكره الكلام لو توسعت بإجازته ، لرخصت لك أن تقول : (رأيت رجلا) ولقلت (أردت عن تقول ذاك) ولكن وضعنا ما يتكلم به أهل الحجاز ،

وما يختاره فصحاء أهل الأمصار ، فلا تلتفت إلى من قال : يجوز ، فإننا قد سمعناه ، إلا أننا نخير للأعرابي الذي لا يتخير ، ولا نخير لأهل الحضرة والفصاحة أن يقولوا (السلام علاكم) ولا (جيت من عندك)^(١) .

فهذا النص من القراء يقرر عموما وجود كثير من ظواهر اللهجات التي سمعها العلماء ، وأخذ بهذا السماع كله بعضهم ، وانتق من ذلك آخرون ، وإن كان الجميع على القبول بصورة عامة ، فثلا في النص السابق منع القراء (رأيت رجلا) وهو ما تورد كتب النحو على لغة من يلزم المثني الألف ، إما إبدال الهمزة عينا في (أن) وإلياء ألفا في (علاكم) وتسهيل الهمزة في (جئت) وفتح الدال في (عندك) فهي من ظواهر اللهجات التي يفهم عن القراء رفضها أو الأخذ بها ، وإن خالفه في ذلك آخرون .

ولا داعي للإفاضة هنا في ذكر التفاصيل والنماذج ، فإن ما تستدعيه هذه الفكرة هو متابعة تطور استعمال الفصحى واللهجات متابعة مختصرة تقدم صورة عنها ، وقد اتضح أنهما استعملتا معا في البيئات العربية طوال عصر الاستشهاد الذي انتهى بالقرن الرابع الهجري ، ومن المهم أن تبين أيضا ما كانت عليه الحال حين حدثت هذه النهاية .

يفهم من كلام العلماء الذين عاصروا القرن الرابع ، ووصفوا حال اللغة فيه — أدباء أو جغرافيين أو لغويين — أن موجة الفصحى واللهجات استمرت في غير صالح الفصحى ، اطرادا مع ما سار عليه الأمر من قبل بين الاثنين ، ويبدو أن اللغة الفصحى قد تضائل نفوذها ، واقتصر مجال هذا النفوذ على شيئين :

(١) تكملة إصلاح ما نطقت به العامة من . .

الأول : اللغة المكتوبة ، إذ يقوم بها عادة العلماء والأدباء ، وتأتي بعد الفكرة والروية .

الثاني : استخدام اللغة من بعض القبائل البدوية في الصحراء ، وذلك لعزائهم الاجتماعية التي حفظت عليهم صورة ما توارثوه من نطق اللغة .

أما اللهجات فقد ازداد نفوذها في هذا القرن ، فشمل العام والخاص وتعددت سرورها في الأمصار والأقاليم بما حملت من لحن وروايات وتحريف ، وتسرب هذا نفسه اللهجات البادية بطول استمرار الصلة بين البدو والحضر من ناحية ، ويفعل الثورات المستمرة على الدولة العباسية من ناحية أخرى ، حيث كان الثأرون من الزنج والقرامطة يتحازون للبادية ، فيتخذونها موقعا للوثوب منه على الأمصار ، أو ملاذا يلجأون إليه فرارا من مطاردة جيوش الدولة .

وباختصار : فإنه من الممكن أن يقال : إن اللغة الفصحى أصبحت في أواخر القرن الرابع ، لغة كتابة ، وما هو بسبيل ذلك من مواقف الجدل والتروى كالخطابة والشعر والأحاديث الجادة بين الخاصة من العلماء وأهل الأدب .

ولنتأمل وصف ذلك في ثلاثة نصوص لعلماء من القرن الرابع الهجري ، أحدهم أديب وهو قدامة بن جعفر (ت ٣٣٧) والثاني لغوي وهو أبو الحسن الزبيدي (ت ٣٨٠) والثالث رحالة وهو المقدسي (ت ٣٨٠)

• قال قدامة : وربما اغتفر في دهرنا هذا اللحن والخطأ للإنسان في كلامه لكثرة اللحن في الناس ، وأنه قد فشا وعظم ، وفسدت الفصاحة بمخالطة العرب الأعاجم والأقباط وسائر الأجناس ، فأما في الكتاب فقير (م ٤ — المتروى النوى)

مغتفر له ذلك ، لأن الطرف يتكرر نظره فيه ، والروية تجول في إصلاحه ،
وليس كمثل الكلام الذي يجرى أكثره على غير روية ولا فكرة (١) .

• قال المقدسي : وجميع لغات العرب موجودة في بوادي هذه الجزيرة
إلا أن أصح ما بها لغة هذيل ثم النجديين ، ثم بقية الحجاز ، إلا الأحقاف
فإن لسانهم وحش .

وفي مصر : لغتهم عربية ، غير أنها ركيكة رنخوة ، وذمتهم يتحدثون
بالقبطية .

وفي المغرب الإفريقي عامة : لغتهم عربية ، غير أنها متغلقة مخالفة لما
ذكرنا في الأقاليم ، ولهم لسان آخر يقارب الرومي (٢) .

• وقال الزبيدي : ثم نظرت في المستعمل من الكلام في زماننا وأمةنا ،
فألفيت جملا لم يذكرها أبو حاتم ولا غيره من اللغويين فيما ذهبوا إليه ودلوا
عليه بما أفسدته الدامة عندنا ، فأحالوا لفظه ، أو وضعوه غير موضعه
وتابعهم على ذلك الكثرة من الخاصة ، حتى ضمنت الشعراء أشعارهم
واستعمله جلة الكتاب وعاية الخدمة في رسائلهم ، وتلاقوا به في محافهم ،
فرايت أن أئبه عليه ، وأبين وجه الصواب فيه ، ... وأدع اجتلاب ما أفسده
دهماؤهم وسقاطهم مما عسى ألا يغرب عن تمسك بطرف من الفهم
إذ لو استوعبنا ذلك لطال الكتاب به (٣) .

فقدامة يفرق بين ما يجرى من الكلام بغير روية ولا فكر ، وهو
الكلام الجارى بين الناس ، وما فيه الروية والتفكير وهو لغة الكتابة ،

(١) هــد النثر ص ١٢٤ .

(٢) النظر : أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم ، صفحات ١٧ - ٢٠٣ - ٢٤٣ .

(٣) النظر : لحن العوام ص ٧ .

والأول مظهره اللهجات التي يغتفر فيها الخروج على مقتضى قوانين العربية والفصاحة ، أما الكتابة فهي وسيلة الفصحى التي لا يغتفر فيها ذلك لمن يكتبون .

وفي وصف المقدسى للغة البادية والأقاليم يتضح في كلامه تعدد اللهجات في البادية حتى عصره ، وعبر عن ذلك بـ "بلغات العرب في الجزيرة" ، وأشار إلى ما بقي لبعضها من نسبة الصحة لها ، مع تفاوتها في ذلك بين الصحيح والأصح ، بخلاف لهجات الأقاليم العربية الأخرى في مصر والشمال الأفريقي ، إذ نسب إليها أنها عربية ركيكة أو منغلقة .

والزيدى يصف ما في أفق الأندلس في زمانه بفساد لهجات التخاطب العامة بين من أطلق عليهم "دهماء الناس وسقاطهم" ، وقد امتد أثر ذلك إلى لغة الخاصة الفصحى التي استخدمت في الشعر والكتابة والرسائل ، وأحاديث الخاصة ، وقد انصرف الزيدى عن النوع الأول لشيوعه وعموم البلوى به . واختص بمجده النوع الأخير فقط .

وخلاصة ما يفهم من هذه النصوص الثلاثة فيما يتعلق بعرضنا لتطور قضية الفصحى واللهجات أن الفصحى في القرن الرابع قد اقتصر على اللغة المكتوبة مع التحرز عن الخطأ فيها ، وفسدت اللهجات في كل الأمصار وإن بقي حسن الظن ببعضها في البادية .

وباتهاء القرن الرابع الهجرى انتهى حسن الظن بالبادية أيضا ، وتوقف الاستشهاد تماما ، وبمضى الزمن تعرضت لغة الكتابة نفسها لمظاهر الخطأ في بنية الكلمات والإعراب ، مع دكاكة الأسلوب وكثرة استخدام الكلمات الأعجمية فيه .

موقف النحاة من الصلة بين الفصحى واللهجات القبلية

د الفصحى لغة قريش ، قضية نالت من الشهرة قديما وحديثا ما يكاد يصل بها إلى حد البدهيات ، لكن . . ليس كل ما اشتهر أو يشتهر بين الناس هو أصح الأشياء دائما ، لأن الأمر مرجعه أولا وأخيرا استقراء الحقيقة كما هي في الواقع ، لا بحسب الشهرة والرواج .

وفهم موقف النحاة من الصلة بين الفصحى واللهجات يعتمد على الآراء النظرية التي وردت عن الأقدمين في هذه القضية من ناحية ، وكذلك ما ورد من نصوص عن استعمال اللغة بين الناطقين العرب من ناحية أخرى . واعتمادا على هذين المستندين ، وما ذكره الأقدمون عنهما من روايات وأخبار تتكون المادة العلمية التي تستخدم في بيان الأفكار التالية التي تسلم كل منها إلى الأخرى ، وهي :

١ - الفصحى لهجة قريش وحدها أو لغة عامة العرب .

٢ - مجالات استعمال كل من الفصحى واللغات القبلية .

٣ - أساس موقف النحاة من الصلة بين الفصحى واللهجات .

لقد تبينت النصوص القديمة التي بظن أنها كانت أساس الشهرة في نسبة اللغة الفصحى إلى قريش خاصة ، وأنهم وحدهم الذين هيأوا للعرب لغة موحدة نزل بها القرآن ، وكانت رباطهم الفكري والوجداني ، فوجدت - على قدر جهدي - النصوص الآتية مرتبة تاريخيا .

• أورد ابن هشام الأثر التالي عن الرسول قال : قال ابن عباس :
وكان رسول الله ﷺ يقول لأصحابه : أنا أعربكم ، أنا قرشي ، واسترضعت في بني سعد بن بكر (١) .

(١) سيرة النبي ١٠ من ١٧٨ .

• ما روى عن عثمان من أنه قال للرهب القريشيين الثلاثة الذين كتبوا المصاحف : ما اختلفتم فيه أتم وزيد (ابن ثابت) فاكثروه بلسان قريش ، فإنه نزل بلسانهم — ففعلوا (١) .

• قال معاوية يوما : من أفصح الناس ؟ فقال قائل : قوم ارتفعوا عن خلجانة الفرات ، وتيامنوا عن عننة تميم ، وتياسروا عن كسكة بكر ، ليست لهم غنمة قضاة ، ولا طمطمانية حمير ، قال : من هم ؟ قال : قريش ، قال : بمن أنت ؟ قال : من جرم ، قال : اجلس (٢) .

• قال ابن فارس : وكانت قريش مع فصاحتها وحسن لغاتها ورقة ألسنتها ، إذا أتهم الوفود من العرب ، تخيروا من كلامهم وأشعارهم أحسن لغاتهم ، وأصفي كلامهم ، فاجتمع ما تخيروا من تلك اللغات إلى نحائهم وسلافتهم التي طبعوا عليها ، فصادروا بذلك أفصح العرب ، ألا ترى أنك لا تجد في كلامهم عننة تميم ولا عجرية قيس ، ولا كشكشة أسد ، ولا كسكة ربيعة ، ولا الكسر الذي تسمعه من أسد وقيس ، مثل (تعلمون ونعلم) ومثل (شعير وشعير) (٣) .

• جاء في بداية نص الفارابي اللغوي عن القبائل قوله : وكانت قريش أجود العرب اتقاء للأفصح من الألفاظ . وأسملها على اللسان عند النطق وأحسنها مسموعا ، وأبينها إبانة صما في النفس (٤) .

تلك أم النصوص القديمة في هذا الموضوع ، ويلاحظ عليها ما يلي :
أولا : أن هذه النصوص وإن أثبتت لقريش الفصاحة ، فإنها لم تنفها

(١) المتن في رسم مصاحف الأسماع من ٧ .

(٢) البيان والتبيين ج ٣ من ٢١٢ .

(٣) الصحاح في اللغة من ٢٣ .

(٤) الطر : الاقتراح من ١١٩ .

من غيرها من القبائل ، وما ورد من نفي العجرفية والكشكشة والعننة الخ . . . منهم ، قصد به أساساً تأييد فصاحة قريش ، لا نفيها عن غيرهم ، ويدل على ذلك أن الرسول نفسه ذكر بعد أن أخبر بفصاحته قبيلة أخرى أفادته تلك الفصاحة ، وهي قبيلة سعد بن بكر ، وكانت قريش نفسها ترسل أولادها إلى قبائل أخرى للاسترضاع واكتساب الفصاحة .

ثانياً : أن هذه النصوص — بمنطوقها — أثبتت الفصاحة لقريش . ولا يفهم منها نصاً تفردوا بذلك على سائر العرب ، ولا يفهم منها كذلك أن لغتهم هي التي عمت كل العرب ، فاستخدمها الجميع تأسيساً بهم ، فينبغي إذن أن يقتصر منطوق النصوص على ما أثبتته لقريش ، وقد وردت نصوص أخرى تثبت لغتهم مثل ذلك ، كما روى عن عبد الملك بن مروان قوله : إذا أردتم الشعر الجيد ، فعليكم بالزرق من قيس بن ثعلبة — وهم رطع أعشى بكر — وأصحاب النخل من يثرب — يريد الأوس والخزرج — وأصحاب الشعف من هذيل .

ثالثاً : ما ورد عن عثمان من إرشاده الكتاب بالرجوع للغة قريش إذا اختلفوا ، وقوله : « إنما نزل بلسان قريش » ، لا يفهم منه أن ذلك لم يكن لسان غيرهم ، فقد كانت قريش تستعمل اللغة الفصحى المشتركة بين العرب كما يستعملها غيرها من القبائل ، وقد نزل القرآن بهذه الفصحى المستخدمة في قريش — كما قال عثمان — وكانت أيضاً مستخدمة في غيرها من القبائل بدليل أن القبائل العربية كلها تلقت القرآن بالإذمان والانقياد والخشوع وهل يكون ذلك كله إلا لأنهم فهموه وتمثلوه وتأثروا به .

رابعاً : أضاف ابن فارس والفارابي مستنداً لإثبات فصاحة قريش ، وهو التخيير والاتقاء من كلام من يفد عليهم من القبائل .

والحق أن طبيعة المخالطة والالتقاء لا تسمح بالانتقاء والتخير للأحسن فقط ، بل إنها لتجلب على هؤلاء المخالطين ألفاظا وظواهر لغوية يمكن ألا توصف — كما رأى ابن فارس والفارابي — بالحسن والصفاء والفضاحة والسهولة ، وبخاصة قریش ، إذ كانت تسكن مكة وما حولها وهم من أهل المدن ، وقریش تجار ، والتجارة تفسد اللغة ، وكان ذلك بما عيب على قریش نفسها فيما بعد ، فرفض العلماء الأخذ بلغتها أو لغة حاضرة الحجاز عموماً .

ويبدو أن السبب في رواج فكرة فصاحة قریش واعتبار لغتها سيدة اللغات يعود إلى الرغبة في إعلاء شأن قریش ، لدافع ديني لا لواقع لغوي ، فإدام رسول الله منهم وهو سيد العرب والعجم ، وما دام القرآن قد نزل عليه فيهم ، وهو سيد كلام العرب ، فإنه ينبغي للغتهم أيضاً أن تكون سيدة اللغات ، وبها توحدت لهجاتهم .

والذي أميل إليه في هذه المسألة : أن قریشا كانت مثل غيرها من قبائل العرب تستخدم اللغة الفصحى كما يستخدمها غيرها ، وأنه كان لها لهجة خاصة بها — إلى جوار ذلك — فيها من الظواهر والسمات ما تفرّدوا به عن غيرهم ، وحين نزل القرآن بالفصحى — لغة العرب جميعاً — زاد الفصحى قوة ، ووجد الناطقون العرب فيه نصاً نموذجياً أعجبوا به واحتفوه .

• قال ابن جني : إن العرب — وإن كانوا كثيراً منتشرين ، وخلقاً عظيماً في أرض الله — غير متحجرين ولا متضاغطين ، فإنهم بتجاورهم وتلاقحهم يحرون بحري الجماعة في دار واحدة ، فبعضهم يلاحظ صاحبه ، ويراعي أمر لغته ، كما يراعى ذلك من مهم أمره ، فهذا هذا^(١) .

فإن جني يقدم صورة حية للطريقة التي توحدت بها لغة العرب ، فهم

(١) الحماش ج ٢ ص ١٥ — ١٦ .

منتشرون حقا في أرض الله ، لكنهم يحكم الجوار والالتقاء جماعة واحدة ، يستظلون بعرف واحد في اللغة وغيرها من الأمور المهمة ، وتلك هي الطريقة الصحيحة لتوحيد اللغة ، لا ما شاع واشتهر عن لغة قريش .

كانت بين العرب إذن لغة عامة ولهجات ، فما مجالات استعمال كل منهما بين العرب مجتمعين وبين القبائل خاصة ؟ ؟ .

إن الذي يحدد ذلك من بداية الأمر هو استخدام الفصحى في الصلة بين العرب جميعا ، أما اللهجات فهي عرف على خاص بقبيلة واحدة أو مجموعة من القبائل تجمعها بيئة اجتماعية واحدة ، والمتنظر بناء على ذلك أن تتفق مجالات استعمال كل منهما مع الموقف العام الذي تمثله .

من المتوقع إذن أن تستخدم الفصحى بين الشعراء ، فالذي يستقرىء الشعر العربي — على وفرته — في الجاهلية والإسلام يتأكد لديه أن الشعراء يكادون يتفقون في استخدام مستوى واحد هو مستوى الفصحى في شعرهم ، ونادرا ما يلقى الدارس أياتا تحمل طابع اللهجات المحلية مما سعى النحاة ورواه ، واستخدموه في دراستهم لاستنباط الآراء ، فقايلة جداً تلك الأيات التي رويت وفيها كشكشة أو عننة ، أو التزم فيها واحد من الأسماء الستة الألف أو المشي كذلك ، وذلك بالمقارنة إلى ما ورد من الشعراء الذين ينتسبون إلى القبائل التي قيل إن هذه الظواهر اللهجية وردت عنهم ، وإذا رجعنا إلى شعر الشعراء من تميم مثلا لا نجد « عننة » ، وإذا رجعنا إلى شعر ربيعة وشعرائها لا نجد « كشكشة » ، وهكذا ، فالأمر كله مرجعه البيت أو البيتان ، أو العبارة المروية التي يتقايها النحاة واحدا بعد الآخر ، ومع ذلك فإن تفسير هذه الظواهر غير مشكل — كما سيأتى الحديث عنه .

فاستخدام الفصحى في الشعر هو المتوقع ، ولا يتوقع غيره ، لأن

الشاعر يرسل شعره إرسالا ، كي تتردد أنغامه بين كل العرب ، ولا يقتصر أمره على قبيلته وحدها ، وهذا مجاله الفصحى العامة بينهم .

ومن المتوقع كذلك أن تستخدم الفصحى في مواقف الوفاة بين القبائل بعضها والبعض الآخر ، وفي مجتمع قبلي — كمجتمع الجزيرة العربية قديماً — يتحكم فيه العرف لا القانون ، غالباً ما تحمل المشاكل عن طريق الصلات والذمم والمعاهدات ، ويلبغى حينئذ أن تكون أداة النغام واحدة ومباشرة وهي الفصحى العامة التي تحقق النغام وتبادل الآراء .

ومن المتوقع أيضاً أن تستخدم الفصحى في موقف المخاطبة العامة حتى داخل القبائل نفسها في مجالات التشاور والحروب وأماكن العبادة ، فيستخدمها حينئذ رؤساء القبائل والأشراف والسكينة .

وبصد ذلك يلغى التنبه إلى ما كان العرب يقيمونه من أسواق منتظمة على مدار السنة في أقاليم مختلفة من الجزيرة العربية ، وفي تلك الأسواق يتجمع الناس من كل القبائل لتبادل المنافع بالبيع والشراء ، وسماع الشعر والخطب والآراء ، ولا يتم ذلك كله بغير لغة عامة يفهمها الجميع .

أما اللهجات القبلية المحمية فمما يختلف — كما هو الأمر في كل العصور — إذ تستخدم عادة في بيئة خاصة تضم قبيلة واحدة أو مجموعة من القبائل بينها صلة القرابة أو الجوار ، وفي إطار هذا المجتمع المحدد تصبح اللهجة ذات قيمة كبيرة ، إذ هي وسيلة أفراد القبيلة في شئون حياتهم العادية — وما أكثرها — من حيث قضاء مصالحهم وتفاهمهم عن تلك المصالح ، كما تكون وسيلتهم في التسلية والسرور وإلقاء النواذر والفكاهات .

• يقول الجاحظ : إذا أدخلت على الكلام الذي إنما أضحك بسخفه وبهض كلام العجيبة التي فيه حروف الإعراب والتحقيق والتثقيب ،

وحولته إلى صورة ألفاظ الأعراب الفصحاء وأهل المروءة والنجابة ،
انقلب المعنى مع انقلاب نظمه ، وتبدلت صورته^(١) .

والجاذب يقدم بذلك نموذجاً واحداً لمجال من الكلام هو الترفيه ،
حيث تكون صياغة الفكاهات والنوادر - كما يقول - خالية من
الإعراب والتحقيق والتثقل ، وتنساب على ما يقتضيه الموقف ، فيها سخر
محبوب وألفاظ أعجمية وظواهر لهجية ، فينبغي قبولها كما وردت دون
فرض مستوى من الكلام على مستوى آخر ، والنوادر والفكاهات
تكون قطاعاً مهماً من حياة الناس إذا تأكدت بينهم المعرفة والمكاشفة ،
ويتحقق ذلك غالباً في بيئة اللهجة المحلية .

والآن ، نأتى إلى الفكرة الثالثة عن موقف النحاة من الصلة بين الفصحى
واللهجات ،

وينبغي منذ البداية التفريق بين اعتبارين في النظر إلى هذين المستويين :

الأول : اعتبار كل منهما مستوى خاصاً ، له مجالات استعماله التي يتفرد
بها ، واعتبار كل لهجة من لهجات القبائل مستوى خاصاً متميزاً عن مستوى
غيرها من اللهجات الأخرى من ناحية وعن اللغة الفصحى من ناحية أخرى ،
وهذا التفرد والتميز بين الفصحى واللهجات يكون في معاني الألفاظ
كما يكون في نطق الأصوات والصيغ وتأليف الكلام والإعراب ، وهو
أمر لم يصنعه أحد بنية العمد ، ولم ينزل من السماء - كما يقول أصحاب
التوقيف - بل صنعه عرف الناطقين للغة أو اللهجة بفعل التطور الذي
لا يد لأحد على إيقافه أو تجميده .

(١) الحيوان ج ١ ص ٢٨٢ .

وينبغي التنبيه إلى أنه ليس هناك فاصل حاسم يوقف الالتقاء والتأثير المتبادل بين الفصحى واللهجات ، بأن يظهر في الفصحى أحيانا بعض خصائص اللهجات ، وأن تفيد اللهجات من الفصحى معاني وصيغا وتراكيب ، لكن على الرغم من ذلك فإنه يبقى اعتبار كل منهما مستوى خاصا ينبغي دراسته على انفراد .

الثاني : اعتبار الفصحى هي اللهجات نفسها ، وبهذا الاعتبار تتمثل الفصحى قديما مثلا في لغة قيس وتميم وأسد وهذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ، فنطلق هذه القبائل — على اتساع بيناتها وتباين منازلها ، وامتداد الزمن بها — يعتبر وحدة واحدة تدرس جميعا لاستنباط القواعد منها .

ويلخص هذين الاعتبارين عبارة واحدة هي ، التكلم بالفصحى متأثرة باللهجات القبائل أو اعتبار الفصحى هي نفس اللهجة ، ، فأى هذين الاعتبارين أخذ به النحاة II

من الإنصاف أن يعرف أولا أنه قد ورد عن علمائنا الأقدمين عرضا في التعليق على بعض الروايات ما يفهم منه الاعتبار الأول ، لكن ذلك لا يكون منهجا عاما طبقوه والتزموه ، وإليك هذه النماذج الثلاثة :

• وروى ابن سلام : قال المستوفى بن ربيعة بن كعب بن سعد بن زيد مناة بن تميم وقد بقي بقاء طويلا حتى قال :

ولقد شمت من الحياة وطولها	وازدادت من عدد السنين مئتنا
مائة أمت من بعدها مائتان لي	وازدادت من عدد الشهور سنينا
هل ما بقيا إلا كما قد فاتنا	يوم بكر ، وليلة تمهدونا

قوله (بَقَاً) ، يريد : (بَقِيَ) و (فَنَاً) ، يريد : (فَنِيَ) ، وهما لغتان لطيتان ، وقد تسكمت بهما العرب (١) .

• روى ثعلب الأبيات التالية لمجهول من طيء :

أسير وما أدري لعل منيتي يلبي إلى أعراقها قد تدلت
فقلت للملاح السفينة خالداً أجزها ، فقد طال الثواء وملت
أجزها فما كانت لها قادة الحمى مظا ولا الأجيال مما تمت
وما طرحت بي قلة عن عشيرة بظلم ، فلم أصبر عليه فقرت
نحن إلى الفردوس والشير دونها وأيهات عن أوطانها حوث حلت
قال أبو العباس : هذه لغته ، وهو رجل من طيء (٢) .

• قال ابن جني : رويت عن الأصمعي قال : اختلف رجلان في الصقر ، فقال أحدهما : الصقر بالصاد ، وقال الآخر : الصقر بالسين ، فتراضيا بأول وارد عليهما ، فحكيا له ما هما فيه ، فقال : لا أقول كما قلتما ، إنما هو الزقر - أملا ترى إلى كل واحد من الثلاثة كيف أفاد في هذه الحال إلى لغته لغتين أخريين معها ، وهكذا تتداخل اللغات (٣) .

فالعلان (بقا وفنا) من (بقى وفنى) لغتان لطيتان وقد تسكمت بهما العرب ، والذي أفهمه من العبارة الأخيرة استخدامهما في اللغة الفصحى العامة ، وبعبارة أقرب : استخدام مظهر من اللهجات في المصحح .

وقد علق ثعلب على استعمال الطائي المجهول في شعره (أيها في هيهات وحوث في حيث) بقوله : هذه لغته ، وهو رجل من طيء ، فقد استخدمت

(١) طبقات فحول الشعراء ص ٢٩ .

(٢) محاسن ثعلب - القسم الثاني ص ٥٦٦ .

(٣) المحاسن ج ١ ص ٣٧٤ .

هاتان اللفظتان بتلك الصورة في مجال من مجالات الفصحى وهو الشعر ،
فهى لغة الشاعر فى هذين اللفظين ، واستعملت طريقتهما فى الفصحى .

وقد علق ابن جنى على (الصقر والسقر والزقر) بقوله : هكذا تتداخل
اللغات ، ولو عبرت عن ذلك بما أفهمه ، لقلت : هكذا تتكون بعض
عناصر الفصحى ، بالإفادة من اللهجات عن طريق الالتقاء والاختلاط .
لكن هذا الاتجاه لم يكن منهج النحاة العام ، ولا يفهم ذلك عنهم
صراحة من هذه التعليقات القصيرة المتناثرة فى الروايات السابقة وأمثالها .

إن منهج النحاة يبرز حقا فى الاعتبار الثنائى ، اعتبار الفصحى هى
لهجات القبائل على تعددها وطول الزمن بها .

فهذا الاعتبار لديهم هو الذى دفعهم لاختيار نوع معين من اللغة المروية
عن القبائل ، لدراستها واستنباط القواعد منها ، وقد تجمى القاعدة كلها على
أساس استعمال لهجة معينة ، وذلك كقولهم إن (ذو) من الموصولات العامة
فى لغة طيء ، مما لا يشك المرء معه بأنه ظاهرة لهجية ، استعملها بعض
الناس من طيء فى اللغة العامة الفصحى مما ورد ذكره فى بعض آيات
الاستئذان على هذه القاعدة ، لكن لم يكتب لهذا الاستعمال الشيوع وموافقة
العرف فى اللغة العامة ، وإلا فلو عزلنا هذه الآيات التى وردت عن هذه
الظاهرة فى النحو ، فهل نجد لهذا الاستعمال أثرا فى شعر الشعراء وإن كانوا
من طيء ؟ الذى أعلمه إجابة لهذا السؤال هو النقى .

وقد انعكست نظرة النحاة للصلة بين الفصحى واللهجات تماما فى دراسة
النحو العربى ، فقد ترتب على هذه النظرة اضطراب الدراسة لانسجامها
فى المسألة الواحدة وجوه ، ولكل وجه توجيهه ، وتجد هذه الوجوه
والترجيحات سندها فى اللغات واللهجات .

وقد اتخذت هذه اللغات واللهجات أيضا تكأة في النحو العربي لكثير من التفرعات التي تتدارك على القاعدة العامة أو تنقضم تماما ، مما زاد من تعقيد النحو العربي وصعوباته .

• روى الزبيدي : قال ابن نوفل : سمعت أبي يقول لأبي عمرو بن العلاء : أخبرني عما وضعت بما سمعته عربية ، أيدخل فيه كلام العرب كله ؟؟ فقال : لا ، قلت : كيف تصنع فيما خالعتك فيه العرب وم حجة ؟؟ فقال : أحمل على الأكثر ، وأسمى ما خالفني لغات ^(١) .

• قال أبو حيان : وذكر أبو الحسن قطرب وأبو عبيد والسكوفيون أن من العرب من يقف على المنصوب المتون بالسكون ، تقول (دايت زيد) وعزاها ابن مالك إلى ربيعة ، وهو — والله أعلم — ربيعة الفرس بن نزار ابن معد بن عدنان .

وفي البطون التي تفرعت عن ربيعة طام شعراء لا يحصون ، ولا يوجد في لسانهم الوقف بغير إبدال التنوين ألفا إلا إذا كان على سبيل الندور ^(٢) فأبو عمرو بن العلاء فيما وضعه من العربية يحمل على الأكثر ويسمى ما خالفه لغات ، والذي يفسر هذا المسلك العلمي هو فهم علمائنا الأقدمين للصلة بين النصحى واللهجات ، واعتبارهم النصحى هي نفس اللغات المتعددة بما أطلقوا عليه أنه «كلام العرب» ، ولا يمكن دراسة هذا الحشد الكبير المختلط إلا بهذه الطريقة التي قررها أبو عمرو ، أحمل على الأكثر وأسمى ما خالفني لغات ، وهكذا جاء النحو العربي وفيه قواعد عامة ذات احتمالات ولغات تتدارك عليها أو تنقضمها .

(١) طبقات النحويين واللغويين ص ٢٤ .

(٢) أمثال الفرس ورقة ١٠١ .

وفي نص أبي حيان نموذج عملي لهذه النظرة ، فالوقوف على المنسوب المتنون بالسكون لغة منسوبة إلى بعض العرب في آراء بعض العلماء ، وهي منسوبة إلى ربيعة بالتحديد في رأى ابن مالك ، لكن عالم الشعراء الذين لا يمحسون من ربيعة لا يستعملون تلك الطريقة ، والشعر أحد مجالات الفصحى العامة ، فما الذى يعنيه كل ذلك ؟

إنه يعنى أن الوقوف بالسكون كان في لهجة بعض فروع ربيعة ، ولم تجعله الفصحى العامة ليشتيع ويوافق عليه عرفها ، لكن النحاة حملوه ودرسوه من اللهجة ، ووضعوا له قاعدة تمثل ظاهرة ضمها النحو العربى ، ذاك الذى يفترض فيه أنه للفصحى العامة أساسا .

هذا ، وليس من المفيد كثيرا هنا تقديم نماذج لما أحدثته نظرة النحاة للصلة بين الفصحى واللهجات من خلط في دراسة النحو العربى ، إذ يمكن الحصول على ذلك دون عناء ، وذلك بتصنيف أحد مطولات المتأخرين « كارتشاف الضرب » لأبي حيان أو « شرح الأشموني » ، « وحيث استطالع القارىء عشرات الأمثلة والنماذج لهذه النظرة .

خريطة القبائل العربية بين قبول النحاة ورفضهم

الحديث عن القبائل العربية يتجه أساسا إلى تلك القبائل التي شافها العلماء في البادية في فترة ازدهار دراسة اللغة، وذلك بقيام العلماء من الرواة والدارسين بالرحلة للأعراب في مواطنهم ، ثم قيام الأعراب بالوفادة على الحضر للغرض نفسه وهو أخذ اللغة عنهم ، وتلك هي الطريق التي تم بواسطتها نقل ما أخذ عن القبائل ودراسته ، وإذا شئنا التقريب الزمني لذلك ، فإنه يقال : إن ذلك كان في منتصف القرن الثاني الهجري وما تلاه . أما ما قبل ذلك مما نسب للقبائل العربية من اللهجات ، فهي أمور جاءت دون قصد ، إذ تناقلها الناس عفوا أو أصابها العلماء في أشعار العرب التي صحت روايتها قبل ذلك .

وعلماء اللغة لم يرووا لغات القبائل بهدف الدراسة التاريخية للغة ، على معنى : تدوين اللهجات للوقوف على كيفية تطورها ومعرفة الصلة بين بعضها والبعض الآخر ، والصلة بين ظواهرها وظواهر الفصحى ، وكان ذلك يتم — لو حدث — بجمع اختلافات لهجات القبائل وأفرادها بالتدوين ، وتمييز أنواعها من حيث القرابة والبعد بين اللهجات ، وتتبع أسباب قرب الظواهر في اللهجات أو بعدها ، بدراسة الصلات الاجتماعية للقبائل ، وذلك بالتتبع التاريخي لانتقالات القبائل في الجزيرة العربية .

لكن كل ذلك — للأسف — لم يحدث ، وإن جاء شيء منه ، فقد جاء عفوا ، فإنهم قد وجهوا همهم في تدوين اللهجات إلى ما يهمهم من تصارييف الكلام بنية وتراكيب وإعرابا ، أو إلى ما تنهض به أدلة الاختلاف بين العلماء بعضهم والبعض الآخر ، كما كان يحدث بين البصريين والكوفيين ، أو بين عالم وآخر وما يحتاج إليه ذلك من الشواهد والنواذر .

كما أن علماءنا - رحمهم الله - قاموا برواية لهجات القبائل ودراستها حين بدأ نشأ علمهم في ذلك ، اعتماداً على اجتهد كل منهم بالثقة بقييلة أو أكثر يقيم بينها زمناً ويروى لغتها ، وإذا كانت القبائل الموثقة قد اشتهر أمرها بين العلماء ، وأصبح الأخذ عنها شبه عرف ، فليس معنى ذلك أنهم حددوا ذلك تحديداً منظماً أثناء نقل اللغة ، إذ قد عرف ذلك بينهم بتواصيمهم على النقل من قبائل خاصة ، من مثل قول الخليل للكسائي حين سأله : من أين أخذت علمك هذا ؟ فقال : من بوادي الحجاز ونجد وتهامة ، فخرج وأتقد خمس عشرة قنينة في الكتابة عن الأعراب سوى ما حفظ ، وكما هو واضح كان كلام الخليل للكسائي طاماً لا تحديداً فيه .

وكتابة هذا الموضوع ببيان الآتي :

- ١ - القبائل العربية في نص الفارابي وتوضيحها بالرسم
- ٢ - نظرة النحاة للغات القبائل من حيث القبول والرفض
- ٣ - معرفة أساس هذه النظرة

المشهور أن القبائل العربية تعود إلى أصاين كبيرين هما : القحطانية في الجنوب والعدنانية في الشمال ، وينسب إلى القحطانية قبائل حمير وخصان ولخم والأزد ومذحج وكندة وطحي . ويعد منها قضاة أيضاً عند بعض النسابين .

أما القبائل العدنانية فقد تركزت إقامتها في الحجاز ونجد وتهامة ، وترجع القبائل العدنانية في نسبها إلى : معد ، وهو البطن العظيم الذي تناسلت منه قبائل الشمال ، فمن معد نزاد التي تفرعت إلى خمسة فروع كبار ، وهي : أئمار وإلحاد وربيعة وقضاة - في بعض الآراء - ومضر التي اشتهرت بالفصاحة حتى نسبت لها اللغة ، فقليل « اللغة المضربة » ، ومن (م • - المستوى القوي)

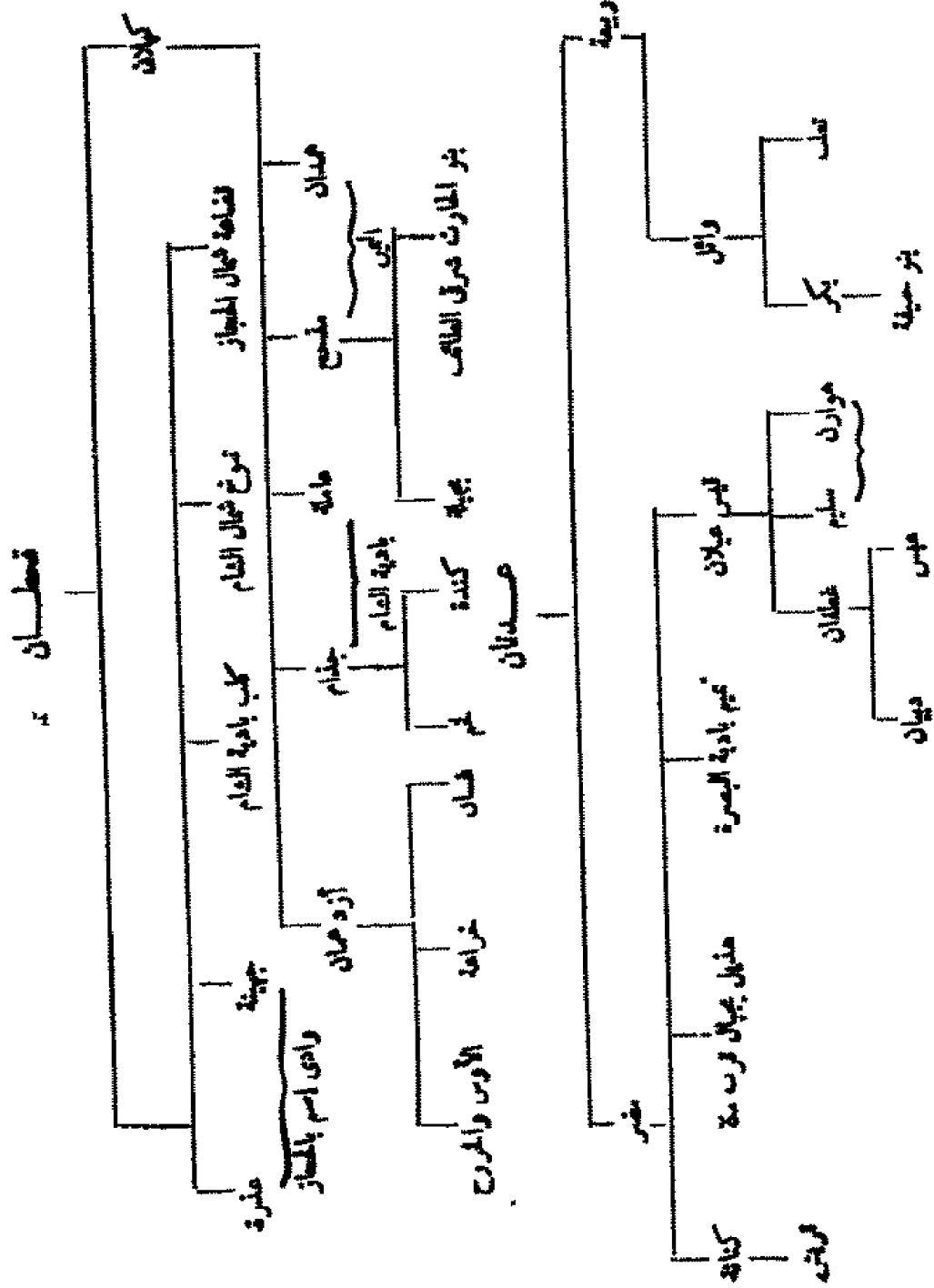
أشهر القبائل المضربة كنانة — ومنها قريش — ثم تميم وقيس وأسد وهذيل وضبة ومزينة . ولكل قبيلة من هذه القبائل فروع ليس هنا مجال الإحاطة بها إحاطة شاملة بما تكفل به بإفاضة كتب الأنساب .

هذا هو العرض العام لقبائل الجنوب والشمال ، فن منها أخذت عنه اللغة ومن ترك ؟ ؟ — جا في نص « الفارابي » المشهور :

والذين عنهم تقلت اللغة العربية ، وبهم اقتدى ، وعندهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم قيس وتمر وأسد ، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه ، وعليهم اتكفل في الغريب وفي الإعراب والتصريف ، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين . ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم ، وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضري قط ، ولا عن سكان البراري من كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم ، فإنه لم يؤخذ لا من لحم ولا من جذام فإنهم كانوا مجاورين لأهل مصر والقبط ، ولا من قضاة ولا من غسان ولا من إباد ، فإنهم كانوا مجاورين لأهل الشام ، وأكثرهم نصارى يقرؤون في صلاتهم بغير العربية ، ولا من تغلب والفرج فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانية ، ولا من بكر ، لأنهم كانوا مجاورين للنبط والفرس ، ولا من عبد القيس ، لأنهم كانوا سكان البحرين ، مخالطين للهند والفرس ، ولا من أزد عمان لمخالطتهم للهند والفرس ، ولا من أهل اليمن أصلاً ، لمخالطتهم للهند والحبيشة ، ولولادة الحبيشة فيهم ، ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة ، ولا من ثقيف وسكان الطائف ، لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم ، ولا من حاضرة الحجاز ، لأن الذين نقلوا اللغة صادفهم حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم^(١) .

(١) انظر الاقتراح ص ١٩ — الزهر ج ١ ص ٢١١ .

وفىما يلى بيان للقبائل التى ورد ذكرها هنا :



في الغريب وفي الإعراب والتصرف، وانصرفوا عن بعضها الآخر، فلم يجمعوا لغته أو يعرفوا عليه في الدراسة.

ويمكن أن تعود احتمالات القبول والرفض لهذه القبائل إلى ما يلي :

(أ) الاعتماد على النسب العربي لعدنان وقحطان ، أو عرب الشمال والجنوب .

(ب) العزلة والاختلاط بين العرب وغيرهم من الأجانب .

من المشهور أن اللغة الفصحى كثيرا ما تنسب إلى « مضر »، فيقال عنها « المضرية »، وقد ردد هذه النسبة ابن خلدون في المقدمة كثيرا ، فيقول « لغة مضر » و « لسان مضر » و « المضرية »، ويقصد به اللسان الأول الذي وثق به العلماء .

ومن النص السابق للفارابي يتضح أن القبائل التي أخذ عنها العلماء ينتسب معظمها إلى العدنانية ، فالعدنانيون في هذه القبائل يكونون نسبة عالية من بينها، حيث أخذ عن قيس و تميم وأسد وهذيل وبعض كنانة ، أما قبيلة « طيء »، فهي قحطانية النسب جنوبية البيئة أصلا ، وقد أخذ عن بعضها كما نص عليه الفارابي .

إن هذه النسبة العالية في الاعتماد على العدنانيين قد تدفع إلى الظن بأن ذلك كان السبب وراء سعى النحاة إليهم في باديتهم والاعتماد على لغتهم . ولكن ، بقليل من النظر والتأمل يتبين أن ذلك لم يكن إلا محض اتفاق . وأن عنصر النسب إلى مضر وعدنان أو قحطان لم يدخل أساسا في الاعتبار عند جمع اللغة ودراستها ، ويدل على ذلك ما يلي :

أولا : أن قبيلة « طيء » - كما هو واضح في النسب والرسم - قحطانية جنوبية الأصل ، وقد نص الفارابي على الأخذ منها بقوله « وبعض الطائيين » ، وهذا البعض الذي اعتبر أهلا للثقة لدى العلماء لا شك أنه قد تبوأ له من عوامل الثقة - غير النسب - ما جعله جديرا بالأخذ عنه .

ويبدو أن قبيلة « طيء » عاشت أولا في الجنوب من الجزيرة العربية ، ثم هاجر جزء منها إلى الشمال ، حيث أقام المهاجرون ديارهم في منطقة بعيدة عن الأطراف والمخالطة - انظر الرسم - وهذا البعض وقع في نطاق القبائل التي رأى النحاة أخذ اللغة عنها والاحتجاج على ظواهر الدراسة بلفتها .

• قال أبو حيان : من العرب من يلحق ألف التثنية وواو الجمع ونون الإناث - في عامل الفاعل - والمختار أنها حروف علامات تدل على التثنية والجمع .

وحكى اللغويون أن أصحاب هذه اللغة هم « طيء » ، يلتزمون العلامة أبدا ولا يفارقونها (١) .

• من الأمور المشهورة في النحو العربي استعمال (ذو) من الموصولات المشتركة ، وقد تثنى وتجمع ، وذلك في لغة « طيء » ، ويقول في ذلك ابن مالك (وهكذا ذو عند طيء شهر) .

ثانيا : قبيلة « حنيفة » إحدى القبائل العدنانية ، إذ تنسب إلى بكر إحدى فروع وائل المنصوبة إلى دبيعة - انظر الرسم - وقد انصرف

(١) ارتفاع الضرب ورقة ٩٠ .

العلماء عن الأخذ منها ، ومن عاود النظرة للرسم السابق يتضح له أن مساكنها كانت قرية من عبد القيس وأزد عمان على الخليج العربي ، وقد أخرج العارابي الأخيرتين بقواه ، لأنهم كانوا بالبحرين مخالطين للهند والفرس ، فعامل النسب إلى العدنانية لم يمنع العلماء من رفض لغة حنيفة ، لوجود ما يمارض ذلك بما اعتقد العلماء أنه يسىء إلى لغتهم .

ثالثا : حاضرة الحجاز : وأم ما يطلق عليه « حاضرة الحجاز » في ذلك الحين هو مكة ، وفيها قريش ، ود الطائف ، وفيها ثقيف ، ود المدينة ، وفيها بقايا الأوس والخزرج ، وقد انصرف العلماء في نقل اللغة عن حاضرة الحجاز لأنهم - كما يقول العارابي - صادفهم حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب قد غلطوا غيرهم من الأمم ، وفسدت ألسنتهم .

فقريش وثقيف والأوس والخزرج في القرن الثاني من الهجرة غير أهل الثقة في نظر العلماء ، أليس هذا غريبا .. وبخاصة مع « قريش » التي اشتهر عنها من قبل أنها أصل الفصاحة ، وقد تول القرآن بلغتها ، فسبحان من غير الأحوال واللغات !!

والملاحظ أنه ينتسب من هذه القبائل إلى العدنانية قريش [وثقيف ، وإلى القحطانية الأوس والخزرج ، ومع ذلك فإن هذه النسبة لم ترجع هذا ولا ذاك ، فرفض العلماء الأخذ عنها جميعا ، لأنهم غلطوا غيرهم ، ففسدت ألسنتهم .

والذي يستخلص من ذلك كله أن عوامل النسب إلى عدنان أو قحطان والنسبة إلى الجنوب أو الشمال لم تكن الأساس الذي قبل العلماء من أجله لغات القبائل أو رفضوها حين رحلوا للبادية في القرن الثاني ، ويبدو البحث إذن عن سبب آخر يفسر قبولهم ورفضهم .

إن الشيء المقنع الذى يفسر موقف النحلة من القبائل هو (العزلة والاختلاط بين العرب وغيرهم من الأجانب) ، وهذا أمر فى حاجة إلى لاهضاح.

يمكن التأكد من ذلك بمراجعة ما ذكره الفارابى على خريطة القبائل السابقة ، ومن ذلك يتضح أن القبائل التى أخذ عنها تتصف بصفتين :
الأولى : أنهم يعيشون فى وسط الجزيرة بعيداً عن الأطراف ، وبذلك تحققت لهم العزلة ، والتأمل للرسم السابق يرى أن قبيلة تميم فى الشرق قرب الخليج العربى ، وقبيلة كنانة فى الغرب قرب البحر الأحمر كلاهما على خط وسط الجزيرة ، وفى بيئة طبيعية ضمنيت لكل منهما العزلة والصيانة عن الاختلاط بالأجانب .

أما قبائل قيس وهذيل وهوازن وطىء ، فإنها تكاد تتوسط الجزيرة العربية تماماً .

ومن ذلك تفهم النصوص الآتية التى وردت فى مدح فصاحة هذه القبائل من العلماء :

• قال أبو زيد الأنصارى . ما أقول قالت العرب إلا إذا سمعته من هؤلاء بكر بن هوازن وبنى كلاب وبنى هلال ، أو من طالية السافلة أو من سافلة العالية ، وإلا لم أقول : قالت العرب (١) .

فالذى ذكره أبو زيد — وهو ثقة — فروع من قبيلة «هوازن من قيس» وثق بفصاحتها وبخاصة «بكر» التى من بطونها «سعد بن بكر» وهم الذين استرضع النبى ﷺ فيهم ، واكتسب الفصاحة منهم .

• وذكر الشعر عند عبد الملك بن مروان ، فقال : إذا أردتم الشعر الجيد

فعليك بالزرق من قيس بن ثعلبة — وهم رهنط أعشى بكر — وأصحاب
النخل من يثرب — يريد الأوس والخزرج — وأصحاب الشعف من
هذيل — والشعف : رؤوس الجبال (١).

ففي كلام عبد الملك ما يفهم منه فصاحة قيس وهذيل ، ويبدو أن شهرة
هذه القبائل بالفصاحة سبقت وقت الرواية المنظمة بزمن طويل .

• قال ابن هشام : يقال من نحو (قال وباع) مبينين للمفعول (قول
وبوع) في لغة مقعس وديبر — وهما من فصحاء بني أسد (٢).

وأمثال ذلك كثير مما يدل حقا على ثقة العلماء بلغات هذه القبائل
وبخاصة ما عاش منها أكثر بعدا عن الأطراف .

الثانية : أنهم كانوا يعيشون في البوادي لا الحضر ، وقد نص الخليل
على أسماء هذه البوادي حين أرشد الكسائي لاكتساب اللغة من « بوادي
الهمجاز ونجد وتهامة » التي حصل هو نفسه علمه منها من قبل ، ومن المعلوم
أن البوادي مظنة العزلة ، فلا يجتازها الأجانب إلا نادرا ، بالقياس إلى
جولانهم المستمر في الحضر للأخذ والإعطاء .

فتحقق هاتين الصفتين السابقتين للقبائل المأخوذ عنها — ضمن عزتها
وصيانتها ، وترتب على ذلك ثقة العلماء بها .

أما القبائل الأخرى التي لم يؤخذ عنها ، فإن المتأمل للرسم يلاحظ أنها
عادية من علامات الثقة ، فهي واقعة في الأطراف ، مما يتسبب عنه كثرة
الاتصال بغير العرب ، أو واقعة في الحضر ، مما يتسبب عنه تعرضها لوقادات
الأجانب باستمرار . ويمكن للمرء أن يتابع في الخريطة القبائل التي انصرف

(١) القند الفريد ج ٥ ص ٢٧٣ .

(٢) تخلص الفوائد ورقة ٩٥ .

العلماء عن الأخذ منها ، فسيجد أنها تكون ما يشبه السور الخارجى للقبائل الموثقة ، كما هو واضح فى لحم وجذام وقضاة ولباد وغسان والنمر وتغلب وبكر وعبد القيس وأرد عمان ثم اليمن والجنوب لصلتهما القديمة الحيمة بالأحباش ، وكذلك من اتصل اليمنيون بهم من القبائل بكثرة ، كبنى حنيفة وسكان اليمامة وثقيف ، وأخيرا القبائل التى كانت تقيم فى حاضرة الحجاز .

فأساس قبول العلماء ورفضهم لإذن هو العزلة والمخالطة ، إذ يترتب على ذلك خلوص النطق أو اختلاطه ، ولا يقصد بذلك المخالطة على إطلاقها ، بل المقصود هو مخالطة الأجانب من الأعاجم عامة ، والمخالطة الدائمة على وجه أخص .

وهذا يتحقق فى القبائل النازلة على الأطراف ، أو المستقرة فى الحضرة ، ولهذا وثقوا بمن أخذوا عنه اللغة — بعد هذا الاحتياط — وثوقا يكاد يصل إلى حد التنزيه ، وإذا صادف العلماء أحد الظواهر اللغوية الشاذة لعروى من هذه القبائل تهيئوا من تخطئته ، وكثيراً ما نص ابن جنى فى الخصائص على أن العربى الفصيح إذا سمع منه ما يخالف اللغة السائدة ينبغى ألا يحكم على ذلك بالخطأ ما دام موثقاً من فصاحته ، فربما كان ذلك منه ارتجالاً ، وربما وقع له من لغة قديمة طال العهد عليها ، ولم تصل إلينا ، وهو على كلتا الحالتين لا يصح الحكم عليه بالخطأ .

ولعل ذلك نفسه يفسر بعض المصطلحات التى أطلقت قديماً على بعض قبائل العرب ، إذ أطلق على بعضها لفظة « الأَرَحَاء » ، كما أطلق على بعضها الآخر لفظة « الجَمَرَات » ، ويقصد « بالأرساء » أولئك الذين أحرزوا دوراً ومياهاً ، فلم ينزحوا عن أوطانهم ، بل هم يدورون فى أوطانهم كالأرساء على أقطابها ، ومن هؤلاء فروع من تميم وأسد وطىء وكلب وربيعة .

أما الجمرات ، فعناها الجماعات ، وذلك لاجتماع بعض القبائل على
الأيخرجوا منهم إلى غيرهم ، ولا يدخلوا من غيرهم فيهم ، وتذكر كتب
الأنساب أن من هؤلاء بنى تميم بن عامر وبنى الحرث بن كعب ، وبنى عبيد
وبنى عيس .

والمعتقد أن هذه الألفاظ لم تكن عما أطلقتها القبائل على أنفسها ، بل
أطلقها عليهم العلماء احتفاء بمزلة القبائل ومبايعتها في التصون عن مخالطة
غيرها من الأجانب والعرب على حد سواء .

ويبقى بعد ذلك أمران يتعلقان بهذا الموضوع .

أولاً : من قبائل أطراف الجزيرة العربية لحم وقضاة ، وكلاهما كان
في الشمال — راجع الرسم — وقد رفضت لغة القبيلة الأولى لمجاورتها القبط
بمصر ، ورفضت لغة القبيلة الثانية لمجاورتها أهل الشام ، ولقد سبق أن قبيلة
قضاة اختلفت في نسبتها بين القحطانية والعدنانية ، ولعل السبب في ذلك
أنها كانت أولاً في الجنوب ثم تفرقت وذهب بعضها إلى الشمال فأقام هناك ،
وهذا البعض صادفه العلماء حين بدأوا رواية اللغة .

والمهم في ذلك أن كلا من قبيلتي قضاة ولحم تذكران في كتب المتأخرين
من النحاة منسوباً إليهما لغات تترتب عليهما آراء نحوية ، واللغات المنسوبة
إلى قضاة خاصة كثيراً ما توصف بالشذوذ ، ويبدو أن لذلك أصلاً توضحه
الرواية التالية :

• قال السيوطي : نقل ابن مالك في كتبه لغة لحم وخزاعة وقضاة وغيرهم
واعترض عليه أبو حيان في شرح التسهيل ، وقال : ليس ذلك من عادة
أئمة هذا الشأن (١) .

وهذا النص يوضح المسألة تماماً ، فليس من عادة أئمة هذا الشأن الاعتماد بلغة لحم وقضاعة — كما قال أبو حيان — لكن ابن مالك قد خرج عن هذه العادة ، فاعتد بلغات هذه القبائل ، وتابعه على ذلك المتأخرون عنه ، وهذا ما يفسر ورود ذلك في كتبهم ، وهو في الوقت نفسه لا يخل بالاتجاه العام للأخذ عن القبائل في عصر الاستشهاد .

ثانياً : في موقف التنازع بين البصريين والكوفيين كثيراً ما طعن البصريون في آراء منافسهم اعتماداً على أن الأعراب الذين أخذوا اللغة عنهم لا يعتد بهم .

• قال أبو حاتم : فإذا فسر حروف القرآن المختلف فيها ، أو حكيت عن العرب شيئاً ، فإتباعاً أحكيه عن الثقات منهم مثل أبي زيد والاصمعي وأبي عبيدة ويونس وثقات من فصحاء الأعراب وحلة العلم ، ولا ألتفت إلى رواية الكسائي والأحرر والآموي والفرأه ونحوهم ، وأعوذ بالله من شرهم (١) .

• ومن ذلك الآيات المشهورة بين دارسي النحو والمنسوبة لأبي محمد يحيى بن مبارك اليزيدي البصري :

صكنا نقيس النحوفيا مضي	على لسان العرب الأول
بجاء أقسوام يقيسونه	على لغى أشياخ قطر بل
فكلهم يعمل في نقض ما	به يصاب الحق لا يأتلي
إن الكسائي وأشياعه	يرقون في النحو إلى أسفل

ولعل أشهر من تعرض لذلك من الكوفيين هو ، الكسائي ، إذ يرد عنه في كتب طبقات النحاة روايات تدور حول عدم الثقة بروايته اللغة ،

وذلك بالطن في الأعراب الذين رواها عنهم وأخذها منهم . فيقال عنه مثلاً : إنه قدم البصرة ، فأقاد علماً كثيراً صحيحاً ، ثم قدم الكوفة ، فأخذ عن «أعراب الحطمية» ، فأفسد بذلك ما أخذه من البصرة ، أو يقال عنه : إنه عول حقاً على السماع وروى ما سمع ، ولكنه لم يكن يروى لغة الفصحاء ولا من يؤخذ عنه ، وتردد كثيراً أن الأعراب الذين شهدوا له ضد سيوريه كانوا من «أعراب الحطمية» هؤلاء الذين كان الكسائي يقوم بهم ، ويأخذ عنهم .

فن أعراب الحطمية ١٢ وما حقيقة الأمر في هذه القضية ١٢

واضح أن هؤلاء الأعراب كانوا من الواقدين على الكوفة بما يحملون من فصاحة تند عليهم السكسب المسادى ، نتيجة احتفاء العلماء بهم وبفصاحتهم ، «والحطمية» كانت إحدى عمال الكوفة التي أقام بها هؤلاء الأعراب ، ويبدو أن هؤلاء الأعراب كانوا جماعات كثيرة أقامت بظاهر المدينة وبأديتها ، وكان معظمهم من بنى أسد إحدى القبائل الموثقة ، وقد وردت نسبتهم نصاً في بعض هذه الروايات عنهم ، كما قيل عن ابن الأعرابي «إنه سمع من الأعراب الذين كانوا ينزلون بظاهر الكوفة — بنى أسد وبني عقيل — فاستكثر» ،

ولم يكن ذلك غريباً ، فقد كان هذا شأن العلماء في ذلك الوقت مع من يفد من الأعراب إلى الحضر ، فعل ذلك علماء البصرة كما فعل الكسائي وغيره من علماء الكوفة ، فلماذا إذن اتخذ ذلك وسيلة للطن في الرجل وعلمه ١٢

إن تفسير ذلك جد يسير ، فقد كان الدافع لذلك هو المنافسة والعصية البلدية ، ذلك أن الكسائي لم يفد علمه من هؤلاء الأعراب فقط ، إذ من

المعلوم أن الخليل حين أرشده إلى بوادي الحجاز ونجد وتهامة ، خرج وأتقد بحس عشرة قنينة في الكتابة عن الأعراب سوى ما حفظ ، ويفهم من ذلك أن خروجه كان لهذه البوادي لا لظاهر الكوفة .

وبهذا الفهم تتمتع قيمة هذه الروايات وموضعها من الصحة والادعاء ، ويبيق لعلنا الأقدمين — رحمهم الله — موقعهم من القبائل الذي تحكم فيه مبدأ (العزلة والاختلاط) .

المفاضلة بين لغات القبائل في دراسة النحاة

كتب ابن جني في الخصائص تحت عنوان (اختلاف اللغات وكلها حجة) قائلا: ليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبها ، لأنها ليست أحق بذلك من رسلتها ، وقد نقل السيوطي هذا المعنى نفسه في الاقتراح ، بما يكاد يتفق معه في الالفاظ ، وأضاف بعض عبادات من عنده تفيد التفريح على المعنى العام السابق ، مثل : كل ما كان لغة لقبيلة ، قيس عليه ، و : الناطق على لسان لغة من اللغات مصيب غير مخطيء .

والمقصود باللغات التي نسب لها الاختلاف هنا لغات القبائل التي رأى النحاة قبولها والأخذ عنها ، وم - كما سبق في نص الفارابي - قيس وتيم وأسد وهذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ، فغنم أكثر ما أخذ ومعظمه ، وعليهم اتسكل في الغريب والإعراب والتصرف .

فلغات هذه القبائل وفروعها هي موضوع هذه الفقرة من حيث الاستحسان والاستهجان ، أما القبول العام لها فن الواضح في النصوص السابقة أن العلماء قد ألبتوا حاجتها بصورة عامة ، فن نطق على ألسنتها أو قاس عليها فهو مصيب غير مخطيء ، فلكل لغة منها على حدة احترامها فليس لأحد رد إحدى اللغتين بالأخرى ، لأنهما ليست أولى بذلك من رسلتها .

فهذا الموقف العام لا شأن لنا به هنا ، فقد تقدم الرأي فيه ، لأن موضوع هذه الفقرة هو عدم تسويتهم بين مراتب قبول هذه اللغات ، فهم يستحسنون بعضها ويستقبحون البعض الآخر ، ويصفون بعضها بالعلو والسمو أو الفصاحة أو الأقوى فصاحة ، كما يصفون بعضها الآخر بالقبح

أو الرداءة أو الفساد ، ويعبرون عنها بقولهم (لُغْيَة) بما يشعر بتصفير أمرها وتحقير شأنها .

والدارس لهذه الظاهرة يصادف عبارات عامة لا تقدم مسوغات مقنعة للاستحسان أو الاستهجان ، كقولهم مثلاً : وهي لغة رديئة تستعملها قبيلة كذا ، أو ، وفي هذه اللغة فساد ، أو ، « أولئك أفصح العرب » ، أو ، هذه لغة فقس وديبر وهما من فصحاء بني أسد ، وغير ذلك من هذه الصفات العامة التي لا تفيد شيئاً محدداً ذا قيمة .

• قال بعض أهل اللغة : من العرب من يقول (الدم) بالتشديد كما يلفظ به العامة ، وهي لغة رديئة^(١) .

• قال الحسن (البصري) يوماً (توضيت) ف قيل له : أتلحن يا أبا سعيد؟ فقال : إنها لغة هذيل وفيها فساد^(٢) .

لذلك كان من المجهود للدارس الحصول على مسوغات محددة لإطلاق هذه الصفات العامة في تعليقاتهم على لغات القبائل ، وقد جمعت من هذه التعليقات المتناثرة الأمور الآتية :

• كثرة الاستعمال وقلته

• موافقة القياس ومخالفته

• لغة أهل الحجاز في مقابلة لغة غيرهم

• ورود اللغة في القرآن وعدم ورودها فيه

(١) أمال ابن الصبغى ص ٣٨٢ .

(٢) ألف باء (البهوي) ج ١ ص ٤٦ .

وكل واحد من هذه الأمور الأربعة في حاجة إلى بيان وتأييد .

أما الأمر الأول فقد نص سيبويه على نماذج منه ، وذكر رأيه فيها ثم شرح ذلك ابن جني نظرياً في أكثر من موضع من كتابه ، الخصائص ، وقدم له تعلات اقتراضية تعجب الذهن .

• فما أورده سيبويه : هذا باب ما كان من (أفعل) صفة في بعض اللغات ، واسماً في أكثر الكلام ، وذلك (أجدل وأخيل وأقى) فأجود ذلك أن يكون هذا النحو اسماً ، وقد جمعه بعضهم صفة (١) .

• ويقول ابن جني : إذا تساوت اللغتان ، فلك أن تستعمل إحداهما ، وليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبها ، لأنها ليست أحق بذلك من رسلتها ...

فإذا قلت إحداهما رواية ، وكثرت الأخرى ، نأخذ بأوسعهما رواية ، فإذا كان الأمر في اللغة المعمول عليها هكذا وعلى هذا ، فيجب أن يقل استعمالها ، وأن يتخير ما هو أقوى وأشيع منها ، إلا أن إنساناً لو استعملها ، لم يكن خطأً لكلام العرب ، ولكنه كان يكون خطأً لأجود اللغتين (٢) .

فالذي يفهم من هذين النصين اعتبار النحاة الكثرة والقلة ، في اللغتين أو اللغات ، وأن اللغة إذا كثرت في الكلام تكون أجود مما قلت فيه — كما قال سيبويه — ومن استعمل القليلة منهما يكون خطأً لأجودهما — كما قال ابن جني — بل إن ابن جني ليذهب أبعد من ذلك ، إذ يلزم المتكلم

(١) كتاب سيبويه ٢ ص ٥ .

(٢) راجع : الخصائص ٢ ص ١٠ — ١١ .

المعول على اللغة الأقل استعمالاً أن يعدل من ذلك إلى تغيير ما هو أقوى وأشيع ، وكأنما أصبح الأمر أو امر تراعى لا لغة تنطق .

إن اعتبار القبلة والكثرة أمر جدير بالتقدير والقبول إذا كان مجال البحث في لهجة واحدة محسدة البيئة والزمن ، حيثئذ يكون هذا الاعتبار صحيحاً ، ويؤدي إلى نتائج مقنعة ، أما إذا كانت هذه الكثرة والقلة بين لغات متعددة البيئة مختلفة الزمان والمكان ، حيثئذ تكون الموازنة بهذا الاعتبار خاضعة لظروف غير موضوعية ، إذ تخضع لظروف القبيلة وعددها وشهرتها ، وحظ الراوى من الأخذ عنها . وتكون الجهة متفكة - كما يقول أصحاب المنطق .

أما الأمر الثانى فهو تأثير القياس فى ترجيح لغة على أخرى ، ويكون ذلك بموافقة إحدى اللغتين القياس أو تعصده لما ، إذا وردتا عن ظاهرة لغوية واحدة .

• قال سيبويه : هذا باب اختلاف العرب فى الاسم المعروف الغالب
• إذ استفهمت عنه بـ (مَنْ) .

أعلم أن أهل الحجاز يقولون إذا قال الرجل (رأيت زيدا) (من زيدا) وإذا قالوا (مررت بزيد) (من زيد) وإذا قالوا (هذا زيد) (من زيد) - وأما بنسوتيم فيرفعون على كل حال ، وهو أقس القولين (١) .

• قال ابن هشام : زعم قوم أن لغة تميم جواز نصب تميم (كم) الخبرية إذا كان الخبر مفرداً ، وروى قول الفرزدق :

(١) كتاب سيبويه ج ١ ص ١٠٢ .

كم حمة لك يا جرير وخالة قد حَلَبَتْ على عَشَارِي
بالخفض على قياس تمييز دكم ، الخبرية ، وبالنصب على اللغة التيمية ، أو
على تقديرها استفهامية استفهام تهكم^(١) .

ويكفي هذان النموذجان — ومثاهما كثير — للدلالة على ما نحن بهنده
من اعتبار القياس عاملا مرجحا بين لهجات القبائل ، فسيسويه يرجح لغة
تيم على لغة الحجاز في أسلوب الحكاية ، يدل عليه استخدامه «أفعل التفضيل»
على غير بابه وهو أقيس القولين ، دلالة على شدة ميله إليه ورغبته فيه ،
لأن القياس هنا يقتضى الرفع على أساس المبتدأ والخبر في (من زيد) فهو
قياس واحد ، واستخدامه أسلوب التفضيل دلالة على الترجيح في الظاهرة
اللهجية نفسها لا في القياس فيها

أما ابن هشام فيرى عكس ذلك في ترجيح لغة الحجازيين على لغة
القيمين في تمييز دكم ، الخبرية ، لأن الخفض — في رأيه — هو القياس ،
ويدل على هذا الترجيح ما بدأ به كلامه من نسبة «الزعم» إلى من ينسب إلى
تيم النصب في التمييز ، ثم محاولته — أخيرا — صرف رواية النصب في بيت
الفرزدق إلى وجه آخر ، باعتبار أن دكم ، استفهامية لا خبرية ، وذلك كله
يدل على ترجيحه خفض التمييز الذي هو القياس .

هذا الموقف الفرعي لاحترام النحاة القياس جزء من موقفهم العام
منه ، فقد وضع النحاة الأقيسة بناء على ملاحظة استعمال الكلام العربي
في الأعم الأغلب ، ثم حكموه في الاستعمال وفي آرائهم أيضا . ولقد وصلت
المبالغة في النظر إلى علاقة القياس باللهجات إلى حد افتراض وضعه في الأصل

(١) المعنى ج ١ ص ١٨٥ .

مع وضع اللغات المختلفة ، سواء أ كان هذا الواضع الله أم الإنسان ، وقد أورد ابن جني عن الأخفش قوله : اختلاف لغات العرب إنما جاء من قبل أن أول ما وضع منها ، وضع على خلاف ، وإن كان كله مسوقا على صحة وقياس ، فكأنما كانت الأقيسة قوالب معدة لسيهم عند الوضع ، وإذا كان لها هذا التأثير والقيمة ، فلا غرابة إذن أن نستخدم في الترجيح والمفاضلة .

ومن المعلوم أن الأقيسة أحكام استنبطها الدارسون من ملاحظة ظواهر اللغة وأمثلتها في البنية وتأليف الكلام والإعراب ، وهذا شيء مطلوب في البحث عامة ، وفي بحث اللغة خاصة ، فإذا انقلب الأمر به ، فأصبح أداة تحكم بدل أن يكون نتيجة ملاحظة ، واستخدم في الترجيح والمفاضلة بين اللغات بدل اقتصاره على مورد من الأمثلة ، فإنه حينئذ يكون قد خرج عن حده إلى ضده ، واستخدم بذلك في غير موضعه .

أما الأمر الثالث فيما رآه النحاة عن المفاضلة بين اللغات فهو اعتبارهم لغة أهل الحجاز أعلى مرتبة من غيرها من اللغات ، ويبدو ذلك فيما يلاحظ في دراسة النحو العربي حين التعرض لظاهرة لهجية متعددة الأوجه ، إذ يوردون حينذاك هذه الأوجه منسوبة إلى القبائل ، مع تقديم ما ينسب إلى أهل الحجاز عن غيرهم .

وبالجملة فإن الانطباع الذي يخرج به المرء من تصفح بعض المسائل التي تكون لغة الحجاز طرفا فيها هو تماطف النحاة مع هذه اللغة عموما ، وإن كان هذا العموم لا يقدم دليلا حاسما صريحا لإثبات ذلك عنهم ، كما في النموذجين الآتيين :

• جاء عن الفراء قوله : واعلم أن كثيرا عما نهيتك عن الكلام به من شاذ

اللغات ومستكره الكلام لو توسعت بإجازته ، لرخصت لك أن تقول (رأيت رجلاً) وأقلت (أردت عن تقول ذاك) ولكن وضعنا ما يتكلم به أهل الحجاز ، وما يختاره فصحاء الأمصار (١).

• جاء في حديث ابن هشام عن الاستثناء المنقطع : وإن كان منقطاً ، فالحجازيون يوجبون نصبه ، وهي اللغة العليا . والقيميون يجيرون الإبدال ويختارون النصب (٢).

فالذي يفهم من كلام « الفراء » أن لغة أهل الحجاز مصونة عن شاذ اللغات ومستكره الكلام ، وقد نص ابن هشام صراحة على أنها هي اللغة العليا .

ويبدو أن هذا التعاطف والتفضيل يعود جزء منه إلى الفكرة الشائعة من أن لغة قريش أفصح من غيرها — تقدم الرأي في ذلك — وقريش في الحجاز ، فينبغي أن يترتب على ذلك أيضاً نسبة فضل بمائل اللغة الإقليم كله ، وهو ترجيح لغته على غيرها من لغات الأقاليم الأخرى .

والحق أن هذا الترجيح يفتقر إلى مسوغ لغوي مقنع ، فإن الحجازيين — ومنهم أهل الحاضرة — كانوا أكثر من غيرهم تعرضاً للاحتكاك والمخالطة بغيرهم ، وذلك يعرض لغتهم لما يصاحب ذلك من التعريف والفساد في النطق ، مما دفع علياً نا الأقدمين إلى الانصراف عن الأخذ من حاضرتهم ، كما صرح بذلك الفارابي في نصه عن القبائل — والذي أزعجه — وأرجو ألا يجانبني في ذلك التوفيق — أن التعاطف مع لهجة الحجاز وتفضيل لغته سببه الشهرة والدافع الديني ، لا واقع الأمر فيما كانت عليه اللغة .

(١) تسكلة ما خط في العامة من . .

(٢) انظر : شرح شعور الذهب ص ٢٦٥ .

ويبقى بعد ذلك الأمر الرابع والأخير في مرجحات لهجة على أخرى ،
وهو ما يلخصه قول ابن خالويه :
• قد أجمع الناس جميعاً أن اللغة إذا وردت في القرآن فهي أفصح بما في
غير القرآن لا خلاف في ذلك (١) .

وأنا مع هذا الإجماع ، بشرط أن يفهم فهما معينا ، مؤداة أن اللغة إذا
وردت في القرآن ، فقد أصبحت شيئا مختلفا عما كانت عليه وهي لهجة ،
إذ تصبح حينئذ عنصرا من عناصر اللغة الفصحى العامة ، حيث استخدمت
في أرق نص نموذجي لها ، أما التلفت إلى الوراء لرؤية ما استخدم في القرآن
من منظار اللهجة ، فإنه قد يفيسد تاريخ استعمال الألفاظ والجل ، لكنه
لا يدل على الترجيح أو التفضيل .

أخيراً : فإن موقف النحاة من هذه القضية يعود إلى أمرين
متلازمين هما :

الأول : اعتبار اللغة الفصحى هي اللهجات مجتمعة .

الثاني : إمكان أن تكون لغة أفضل من لغة أخرى .

والأمر الأول كان أساس نظرتهم للصلة بين الفصحى واللهجات وقد
تقدم ذكره .

أما الأمر الثاني فهو الإضافة الجديدة هنا لموقفهم من اللهجات ترجيحاً
ومفاضلة .

(١) عن : المهرج ١ ص ١٢٩ .

ثانياً

قضايا الفصحى واللهجات في ضوء النظرة الحديثة
للمستوى اللغوى

١ - الصلة بين اللغة المشتركة ولهجاتها في الاستعمال والدراسة

الرأى فى هذا الموضوع من وجهة النظر الحديثة يتضح ببيان الآتى :

(أ) الصلة بين اللغة المشتركة ولهجاتها فى الاستعمال

(ب) ضرورة تحديد مستوى اللغة أو اللهجة فى الدراسة

(ج) الرأى فى فهم النحاة للصلة بين الفصحى واللهجات

إن وجود اللغة المشتركة واللهجات المحلية فى اللغات أمر تختمه الضرورة الاجتماعية وما تقتضيه من تفاوت مستوى الاستعمال وحاجاته ، تبعاً لحاجة الناطقين أنفسهم ، لاستخدام اللغة فى المواقف العامة والراقية أو مواقف الحياة العادية والخاصة بالبيئة المحلية ، ويكاد اللغويون المحدثون — فيما أعرف — يجمعون على هذا الفهم فيما يتعلق بالفصحى واللهجات ، وإن تفاوتت جهودهم بعد ذلك فى بيان الظروف التى تؤدى إلى وجود كل من هذين المستويين فى اللغات ، والطريقة التى يحدث بها تكون لمشاركة من اللهجات أو العكس ، بما لا يعنيننا هنا ذكره بالتفصيل .

• يقول دى سوسير : ولكل لغة لهجاتها ، وليس لواحدة منها السيادة على الأخريات ، وهى فى العادة متفرقة مختلفة ^(١) .

• يقول فنتريس : الذين يتكلمون إحدى اللغات يميلون دائماً إلى المحافظة عليها كما هى ، وكذلك التبادل الكلامى الذى يحدث باستمرار بين أعضاء مجموعة اجتماعية واحدة يؤدى إلى توحيد اللغة — ومن هنا تنشأ اللهجات ، وكذلك اللغات المشتركة التى تسير مع اللهجات جنباً إلى جنب ^(٢) .

Course in General Linguistics, P. 195. (١)

(٢) اللغة ص ٢٣٦ .

وما دام لكل لغة لهجاتها — كما يقول دى سويسر — وأن اللغة المشتركة تسير مع اللهجات جنباً إلى جنب — كما هو رأى فندريس — فإن من الأمور العادية أن يحدث بين المستويين تبادل يشمل معاني الكلمات والصيغ وطريقة تأليف الكلام ، ويتأثر الاستعمال فيهما بالعادات النطقية للآخر ، وهذا التأثير والتأثر دائم الحركة والاستمرار ، ومع ذلك يبقى مستوى المشتركة واللهجات متميزاً ، يحرسه الاستعمال نفسه ، فإن انتقال عناصر لهجية إلى الفصحى يبقى منسوباً إلى أصله اللهجي المحصور ما لم تتمثله اللغة المشتركة ، ويشيع استعماله فيها ، ومتى تحقق له ذلك ، فإن نسبته إلى أصله اللهجي تبقى قائمة تاريخياً فقط ، أما بعد الانتقال للفصحى ، فإنه يصبح عنصراً جديداً من عناصر المشتركة بتمثلها له والموافقة على استعماله ، وكذلك الأمر بالنسبة لما تتأثر به اللهجات من عناصر اللغة المشتركة ، فإن الاستعمال هو الحكم أيضاً في قبول تلك العناصر أو رفضها .

• يقول فندريس : إذا اتفق لبعض العناصر المحلية أن تدلف إلى اللغة المشتركة ، فليس معنى هذا أننا نواجه بقايا لهجية أو أمام لهجة جديدة في سبيل التكوين ، بل تواجه اللغة المشتركة نفسها في مظهر محلي (١) .

ومعنى هذه العبارة أن هذه العناصر اللهجية التي استعملت في المشتركة لا ينظر إليها بعد هذا الاستعمال على أنها — بتعبيره — بقايا لهجية ، بل هي من اللغة المشتركة نفسها وإن ارتبطت بأصلها المحلي باعتبار نسبتها التاريخية .
والخلاصة أن التأثير والتأثر — في أية لغة — بين المشتركة ولهجاتها أمر واقع مستمر ، ومع ذلك لا يؤدي إلى الخلط بين المستويين في اللغة إذا أخذ في الاعتبار موافقة الاستعمال نفسه على القبول أو الرفض .

ومن ذلك يعلم أن البحث في اللغة لا يقتصر على مستوى دون آخر، بأن يوجه الاهتمام للفصحى فقط — كما فعل النحاة العرب — أو يوجه الاهتمام إلى اللهجات فقط، كما يدعو لذلك بعض المتحمسين في عصرنا الحاضر عن جهل أو غرض، فكل المستويين جدير بالبحث والنظر باعتبارهما نشاطا اجتماعيا للناطقين باللغة من جهة، ولما تقيده الدراسة في كلا المستويين من الآخر من جهة أخرى، وتبرز هذه الفائدة بصورة واضحة في فهم التطور التاريخي لكل من المشتركة ولهجاتها، بمعرفة مدى ما أفادته كل منهما من العناصر اللغوية في الأخرى، وما تمثلته من ذلك، فقدد له الانتشار والبقاء، وما استعمل في إطار محصور بين فرد أو أفراد، فانزوى، ثم توارى في ظلال النسيان.

أجل، من الواجب ألا نهمل زاوية من زوايا البحث في الفصحى أو اللهجات، ولكن مع ذلك ينبغي تجنب الخلط بين المستويين في الدراسة فإن لكل منهما مجال استعماله الخاص ونظامه المتميز، وانتقال عناصر من أحدهما للآخر لا يخرج عن هذا المجال، ولا يؤدي للخلط فيه كما سبق بيانه آنفا في الصلة بينهما في الاستعمال، ويبدو أن الذين يعارضون دراسة اللهجات إشفاقا على الفصحى يلتبس عليهم الأمر في التفریق بين الدراسة والاستعمال الفعلي للغة، إذ يتصورون أن دراسة اللهجات والاهتمام بها يؤدي إلى إضعاف الفصحى وإهمالها، وهذا خطأ في التصور لا شك فيه، والأمر على عكس هذا التصور تماما، إذ تؤدي دراسة كل منهما إلى فوائد محققة بالنسبة للآخر، أما الأمر الخطير حقا فهو الخلط بين المستويين في الاستعمال، بأن تستعمل الفصحى في مجال خاص باللهجات أو العكس، والدعوة لذلك دعوة عقيم لن يقدر لها النجاح، لمجاافتها للواقع الاجتماعي للغة.

وفي ضوء ذلك يتضح موقف النحاة العرب من الصلة بين الفصحى واللهجات في الآتي :

أولاً : أن عدم التفريق أصلاً بين العربية الفصحى ولهجاتها أمر لا يتفق مع طبيعة اللغات والمستوى الاجتماعي لاستعمالها ، وهو لم يتفق مع واقع الأمر في اللغة العربية طوال عصر الاستشهاد ، فقد وجه النحاة نظرم إلى اللغة من زاوية الفصحى فقط ، فأهملوا بذلك الواقع الاجتماعي للغة ، وظل ما لدينا من اللهجات قاصراً عن إعطاء صورة كاملة مفيدة عن استعمالها وتطورها حتى اليوم .

ثانياً : أن اعتبار الفصحى تشمل لغات القبائل المتعددة التي وثقوها ثم جمع مادتها ودراستها بهذا الاعتبار قد أدى إلى الخلط والاضطراب في تلك الدراسة ، من بناء القواعد على ظواهر لهجية ، ومن اختلاف الآراء حول المسائل اعتماداً على ما ورد من بعض القبائل ، ومن وجود آراء واختلافات لا تتفق مع الفصحى في نصوصها الموثقة كالقرآن والحديث والشعر ، والاطلاع على أحد المطولات النحوية — كالأشموقي مثلاً — يدل على ذلك المعنى ويؤيده ،

وفي فهمي أن جهودنا الآن ينبغي أن تتجه إلى أمرين يتكاملان معاً ، أولهما : في المادة اللغوية التي نص في كتب النحو على أنها منسوبة إلى إحدى اللهجات ، والنظر فيها في ضوء النصوص الموثقة عن عصر الاستشهاد لمعرفة مدى استخدامها في الفصحى ، فيثبت منها ما تمثلت به ، وشاع استعماله فيها ، باعتباره عنصراً من عناصرها ، ويشوق فيها لا يثبت له ذلك ويترتب على ذلك تصفية الآراء والخلافات التي بقيت عليها ، فادت إلى صعوبة النحو العربي واضطراب مسأله .

ثانيهما : دراسة تطور اللغة العريسية — إن أمكن — في ضوء الفهم الحديث لاختلاف مستوى الفصحى عن اللهجات ، وأضعف الإيمان في ذلك هو تطبيق هذا الفهم على دراسة اللغة العريسية في الوقت الحاضر ، بتوجيه الاهتمام إلى المشتركة ولهجاتها جميعا ، مع تخصيص كل منهما بدراسة مستقلة يفيد كلاهما من نتائجها .

٢ — قيمة التفريق بين لغات القبائل على أساس العزلة والاختلاط

تبين من عرض نص الفارابي على خريطة تقريبية للقبائل أنه كان وراء أخذهم ورفضهم مبدأ « العزلة والاختلاط بين العرب والأجانب » ، فالعزلة تحقق المحافظة على النقاء والثقة ، والاختلاط مظنة الخلط والفساد ، فما هو الرأي في هذا الموقف وما ترتب عليه ؟

نبادر ابتداء إلى الاعتراف بأن اعتماد النحاة على هذا الأساس في القبول والرفض كان نتيجة ظروفهم الاجتماعية والعلمية ، إذ ازدهر النشاط في رواية اللغة ودراستها في النصف الثاني من القرن الثاني الهجري ، وصاحبه في تلك الفترة وما بعدها اختلاط اجتماعي كبير بين العرب وغيرهم في الأمصار العربية ، وقد كان في البصرة مثلا — وهي مركز أساسي لدراسة اللغة — فرس ونبط وروم وترك وغيرهم ممن ردد الجاحظ أسماءهم كثيرا في كتبه ، وروى نواذهم وأخبارهم ونطقهم ، ولم يقتصر هذا الاختلاط على الأمصار وحدها ، بل امتد نفوذه إلى بعض القبائل العربية نفسها ، ورأى النحاة أن هذا الاختلاط يؤدي إلى اللحن والفساد في اللغة كما كان الأمر في الأمصار التي يعيشون فيها ، وفي هذه الظروف التي أحاطت بالعلماء أدام اجتهادهم للحصول على نموذج مثالي للفصحى إلى الأخذ بمبدأ « العزلة والاختلاط بين العرب والأجانب » ، فشاع التعارف عليه في رحلاتهم للبادية ، واختلف

موقفهم من القبائل تبعاً له ، وإلى هذا الحد يعتبر موقفهم صحيحاً بالنسبة لظروفهم واجتهادهم .

لكن الأخذ بهذا المبدأ قد داخله ما أساء إليه من حيث الفهم وأسلوب الدراسة ونتائجها .

فالتحاة العرب جهدوا في الحصول على نموذج نقي للفصحى ، وقهروا أن هذا النموذج يتحقق في نطق القبائل التي لم تختلط بالأجانب ، ولهم ذلك ، لكن الانصراف بعد ذلك عن دراسة لغات القبائل الأخرى لا مسوغ له فقد كان من حق لغات هذه القبائل أيضاً أن تروى وتدرس ، لمعرفة تأثير هذا الاختلاط ومداه ، وكان هذا المسلك مفيداً بالنسبة لما وجعوا اهتمامهم له من الفصحى المثالية في نظرم ، إذ تنبأ كد دراستهم لها بمعرفة ما داخل غيرها من عناصر اللغات الأخرى ومدى تأثيرها على نطق القبائل التي تعرضت للاختلاط ، فالربط بين العزلة والاختلاط والأخذ والترك قصر بدراسة التحاة عن الإحاطة الشاملة بما كانت عليه اللغة العربية بين كل القبائل في عصرهم .

فأساس العزلة والاختلاط ، كان دافع الأخذ به ظروف التحاة والفصحى كما تنطق في الحضر ، ولو استخدم هذا المبدأ في اختيار نماذج من نصوص الفصحى التي لم يفسدها الاختلاط — سواء أ كانت تلك النصوص من الحضر أم البادية — ثم درست بمنهج صحيح دقيق ، لأفادت الفصحى من ذلك أجل فائدة . ولم يكن ثمة ما يدعو إلى الانصراف عن دراسة لهجات القبائل العربية في بيئاتها المختلفة أيضاً .

أما نقل هذا المبدأ من مجاله إلى مجال آخر ، باستخدامه في اللهجات ثم التفريق بين ما يؤخذ وما يترك منها باعتباره ، وخطأ ما أخذ من هذه

القبائل بنصوص المشتركة — كما قال الفارابي — في الغريب والإعراب والتصريف ، فلم يكن له نتيجة إلا قصور معرفتنا الآن باللهجات العربية في عصر الاستشهاد ، وإلا ذلك الاضطراب الذي تعاني منه الآن في كتب مسائل النحو .

٣ — مدى صحة المفاضلة بين اللغات بالاستحسان والاستهجان
يلبى بيان الآتى :

(أ) لا تفضيل بين اللغات أو اللهجات من وجهة النظر الحديثة
(ب) مناقشة موقف النحاة من هذا الموضوع
(ج) الرأى فى النصوص التى حدثت المفاضلة فيها وما بنى عليها من آراء
إن مهمة الباحث فى اللغة أن يصف ما أمامه فقط ، فيستقرئ دون أن يتجاوز ذلك إلى وصفه بالجودة أو الرداءة ، فإذا كانت الظاهرة المستقرأة مطردة ذكر ذلك ، وإذا تفرد عنها بعض الأمثلة ذكرها أيضا بصياد وموضوعية — ولناخذ نموذجا من الأشمونى يوضح هذه الطريقة :

قال بعد شرح قول ابن مالك فى جمع التكسير :
وَفَعْلًا اسما وفعلًا وفَعَلَ غير مُعَلٍّ العينُ فَعْلَانٌ مشمل
بما يحفظ فيه (فَعْلَان) فاعل : كحاجر وحجران ، وأعمل فعلاء :
كأسود وسودان وأعمى وعيمان ، وفَعَال كحوار وحواران وزقاق وزقان ،
وفَعْلَةٌ كقصفنة وقصفان ، وفَعُول كقعود وقعدان (١) .

فقد دل استقراء النحاة للفصحى على اطراد الجمع على (فعلان) فيما ذكره
ابن مالك ، وتفرّد عن ذلك بعض الأمثلة سابقا الأشمونى دون حكم عليها
بالجودة أو الرداءة — وهذه طريقة صحيحة .

(١) انظر : مرجع الأشمونى ج ٤ ص ١٢٨ .

أما إذا نص المدارس في استقرار اللغة على الاستحسان أو الاستهجان فقد أقحم على موقفه الوصفى معنى دخيلا يتعلق بأرائه الشخصية أو إحساسه تجاه الاستعمال ، لكن لا علاقة له بوصف اللغة ، وهو مرفوض من وجهة النظر الحديثة ، فليس من عمل الباحث أن يفاضل بين اللغات أو اللهجات ، وليس من عمله أن يصف مسلك اللغة بالجودة أو الرداءة ، إذ يجب عليه — كما يقول دي سوسير — أن يدرس اللغة في ذاتها ومن أجل ذاتها ، آخذاً في اعتباره أن كل لغة أو لهجة نظام اجتماعي يحقق الصلة بين الناطقين به ، وعليه أن يصف خصائص هذا النظام فقط ، سواء منه ما كان مطرداً أم ما تفرد عن هذا الاطراد .

• يقول سايز : من رأى علماء اللغة أن كل اللغات واللهجات — من الناحية التاريخية — في منزلة واحدة (١) .

وبدل ذلك صراحة على أن لكل لغة أو لهجة ما قيمتها ، وأنهما في منزلة واحدة ، ويفهم منه أنه من واجب الباحث أن يلزم نفسه ترك تفضيل لغة على أخرى ، أو فصحي على لهجة ، أو ذكر أحكام الاستحسان أو الاستهجان على المادة اللغوية التي يدرسها .

وفي ضوء ذلك يمكن فهم موقف النحاة العرب في التفضيل بين ما أطلقوا عليه : « لغات القبائل »

لقد أقحم النحاة هذه الأحكام على مادة اللغة نتيجة الفهم العام للغات القبائل ، إذ اعتبروها جميعاً من اللغة الفصحى ، أما تعدد صور النطق — وكلها حجة — الذي يحدث الاختيار والتفضيل بين بعضها والبعض الآخر فهو — في فهمي — أسلوب مناسب يحدث طادة مع ما فهموه وتعارفوا عليه من حجية اللغات .

ولم يتوقف الأمر عند الاستحسان أو الاستهجان المجرد ، بل انعكس تأثير ذلك على دراسة النحو العربي باستخدام ذلك في مجالات النزاع وتعدد الآراء حول المسائل ، بهدف تقوية رأى واستضعاف آخر .

هذا . . . والأسانيد التي اعتمد عليها النحاة لهذا التفضيل — مما دخل في طوقى معرفته وتفصيله سابقا — من السكثرة والقلّة وموافقة القياس أو لغة الحجازيين أو القرآن — لا تهمّز أدلة مقنعة لتفضيل لهجة على أخرى ، لأنها في حقيقة الأمر تعود إلى منهج النحاة العام في الخلط بين اللهجات والفصحى في دراسة واحدة ، ومن اعتبار القياس حكما في الاستعمال ، والعكس هو الصحيح ، ومن العرف الذي شاع عن لغة الحجازيين وتفضيلها على غيرها من اللغات .

وعلى ذلك فإن موقفنا الآن له جانبان يلخصهما ما يلي :

أولا : أن دراستنا للفصحى الحديثة ولهجاتها ينبغي ألا يقحم عليها مثل تلك الطريقة ، بأن يكون موقفنا من النصوص — بعد تحديد البيئة — موقف الواصف الذي يلاحظ ما أمامه دون حكم بالجودة أو الرداءة .

ثانياً : أن تلك النظرة تساعد مع غيرها في تصفية دراسة النحو العربي بما شابه من أحكام على اللغات وآراء ترتبت عليها ، وقد سبق في تقويم موقف النحاة من لغات القبائل أنه يمكن مراجعة نصوص اللهجات بعد جمعها من مصادرها — وقد قامت فعلا جهود في ذلك من المحدثين — وفي مدد تصفية هذه اللهجات يؤخذ بالرأى الذي عرض هنا من طرح أوصاف الجودة والرداءة عن نصوص اللهجات ، وصرف النظر عما ترتب عليها من آراء نحوية .

والأخذ بهذا الفهم يحقق فائدة النحو العربي ودراسة اللهجات العربية القديمة أيضا .

إفصل الثالث

لغة النثر ولغة الشعر

في هذا الفصل

أولاً : المستوى اللغوي لكل من الشعر والنثر في دراسة الفريين
العرب

١ - دراسة النصوص لغوياً وفنياً

٢ - النحاة واختلاف مستوى اللغة نثراً وشعراً

٣ - النحاة والاهتمام بلغة الشعر

٤ - الضرورة الشعرية بين الخطأ والرخصة

ثانياً : لغة النثر ولغة الشعر في ضوء النظرة الحديثة للمستوى اللغوي

«أولاً،

المستوى اللغوي لكل من النثر والشعر في دراسة
الغويين العرب

تمهيد

وإن الكلام على الكلام صعب ، ولهذا شق النحو وما أشبه النحو من المنطق ، وكذلك النثر والشعر^(١) .

هكذا ذكر أبو حيان التوحيدي ، والقضية التي نحن بصددتها من نوع الكلام على الكلام ، وذلك — كما حكم عليه أبو حيان — صعب وشاق . والذي يتبادر إلى الذهن منذ الوهلة الأولى أن الحديث عن (الشعر والنثر) أمر فيه سهولة ومتعة ، لكن بقليل من النظر يتبين أن دراسة هذا الموضوع هنا أبعد الأشياء عن ذلك .

إن هذا البحث لا يدرس الشعر والنثر من الناحية الفنية ، لكنه يدرسهما من الناحية اللغوية ، ومن المعلوم أن الناحية الأولى تعتمد على الذوق وهدفها البحث عن الجمال ، وهنا قد يتصور حقاً السهولة والمتعة ، أما الناحية الثانية فتعتمد على الموضوعية وهدفها البحث عن صحة النص وسلامته ، وذلك بتحليله أصواتاً وكمات وتراكيب ، والموازنة بين لغة الشعر والنثر من الناحية الأخيرة يتصور فيها حقاً ما ذكره أبو حيان من الصعوبة والمشقة .

ويضاف إلى ذلك أن قضية الشعر والنثر باعتبارها مستويين من الكلام لم تنل من اهتمام اللغويين ما حظيت به من عناية الأدباء ، إذ تناول الأقدمون الشعر وفنونه وأغراضه وصفاته ، ودرسوا الخطابة والكتابة وألقوا في نقد النثر ونقد الشعر ، واتجه أغلب هذا الجهد إلى الناحية الفنية

(١) انظر : الإمتاع والمؤانسة - ٢ ص ١٢١ .

بلاغة ونقداً ، أما الناحية اللغوية بدراسة اختلاف لغة النثر عن لغة الشعر فقد أهملت بحق إهمالاً غللاً ، والظاهرة الوحيدة التي خصوها بعنايتهم في ذلك هي « الضرائر الشعرية » ، لمخالفتها قواعد النحر ، فقالوا فيها وأطالوا القول ، وخصوها بمؤلفات مستقلة ، أما بقية مظاهر قضية « لغة الشعر ولغة النثر » فلم يلتفت أحد إليها بصورة مباشرة ، فجاء الحديث عنها عرضاً متناثراً لا يفيد كثيراً .

ومع كل ذلك ، فإن دراسة الشعر والنثر لغوياً جديدة يبذل الجهد فيها مهما كانت المشقة ، وذلك لما يتوقع من اكتشافه هنا من ظواهر لغوية جديدة ، قد يحكم عليها بالخطأ ، لسكتها لا تمرى عن الإخلاص والاجتهاد .

دراسة النصوص لغوياً وفنياً

من المعروف أن الكلام العربي قد جاء على صورتين مختلفتين شكلاً هما : الشعر والنثر ، والمقصود من ذلك الكلام العربي في اللغة الفصحى العامة إذا قصد بها التعبير الراقى عن المشاعر والأفكار .

ذلك أن من المتصور أن الكلام الذى يدور بين الناس في حياتهم العادية لم يكن إلا نثراً عادياً يرسل إرسالاً ، ليؤدى التفاهم والتواصل وقضاء المصالح .

وبهذا الفهم يعلم أنه لا معنى للنقاش حول ما إذا كان الشعر أسبق من النثر أو أن النثر أسبق من الشعر ، لأنه إذا فهم النثر على أنه كل كلام غير موزون ولا مقفى ، فإن النثر قد سبق الشعر قطعاً ، لأن من طبيعة الحاجات الاجتماعية اللجوء المباشر إلى الوسيلة التى تقضى بها هذه الحاجات خالية من القيود والتكلف ، ولا شك أن النثر أكثر تلبية لهذه الحاجات من الشعر .

ولعل المختلفين حول هذه المسألة يقصدون بخلافهم النثر الفنى أو الشعر الفنى ، وهو الكلام الذى يقصد بالتأليف ليعبر عن شعور متخير بصورة تلائم هذا الشعور ، فالموضوع بهذه الصفة محتمل حقاً لأن يكون موضع خلاف وترجيح ، وعلى كل ، فإن هذه المسألة تتفرع على موضوع أكبر هو البحث في نشأة اللغة ، مما اشتغل به الناس قديماً وحديثاً ، لكنه أصبح الآن من قضايا الغيب التى لا يسمح لها بالدراسة في اللغة ، فليكن النثر أسبق في الوجود من الشعر أو العكس ، فإن هذا لا يؤثر كثيراً ، بل لا يفيد في مظهر هذا الوجود نفسه الذى تمثل في نوعين مختلفين من الكلام

هما : الشعر والنثر ، وتفرع على الأول في اللغة العربية القصيد والجزر ، وتفرع على الثاني الكلام العادي والراقي ، ومن النوع الأخير الكتابة والخطابة والمحادثة والمناظرة والمفاخرة والوصايا والمقامات والسرد الإخباري وغير ذلك .

وكتابة هذا الموضوع ببيان الأمور الآتية :

١ — المقصود بالشعر والنثر في الكلام العربي

٢ — عرض تاريخي مختصر للجهود العلمية عن الشعر والنثر

٣ — دراسة التصوص بين الصحة والجمال

تعريف الأقدمين هوماً للشعر يدور حول العبارة الآتية : « الشعر هو الكلام الموزون المقفى قصداً ، حيث ترددها كتب العروض والأدب واللغة ، ثم تشرح قيودها من « الوزن والقافية والقصد ، مع إخراج محترقات هذه القيود مما لا داعي لتكراره والإطالة فيه ، بنقل ما رده الأقدمون عنه .

والملاحظ أن هذا التعريف اتجه في تمييز الشعر عن النثر إلى الشكل العروضي الذي يلتزمه الشعر العربي من توالي مقاطع الكلام على طريقة خاصة ، حيث يتكون منها كليات نغمية تتكرر عدة مرات لتؤدي الإيقاع الموسيقي الذي هو أهم خصائص الشعر .

كما يلاحظ أيضاً أنه أخذ في هذا التعريف تردد القوافي وتكرارها حل نظام خاص وشروط محددة تفصلها كتب العروض ، وكأنما تصنع القافية وقفة موسيقية في نهاية البيت ، يبدأ بعدها التدفق الموسيقي من النغمات والإيقاعات التي تصنعها التفاعيل في البيت الذي يأتي بعد ذلك .

أما تقييد مفهوم الشعر « بالقصد ، فيبدو أن الدافع لهذا القيد ديني .

لا على ، كيلا يدخل في الشعر بعض آيات القرآن التي تصادف مجيئها على وزن بعض البحور ، مثل « لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون » وكذلك ما نطق به الرسول ﷺ من عبارات موزونة بدون قصد ، مثل (أنا النبي لا كذب ، أنا ابن عبد المطلب) والقرآن ورسول الله منزهان عن الشعر وقوله ، فقد وضع هذا القيد إذن لسبب ديني ، يؤيد ذلك أن هذه العبارات الموزونة غير المقصودة قليلة ، وهي إن حدثت فإن قائلها أو سامعها لا يعلق بذهنه منها أنها تنتمي بسبب إلى الشعر .

على أنه ينبغي أن يعلم مع ذلك أن علماءنا الأقدمين — وإن فهموا الشعر هذا الفهم الذي يعتمد على شكله الموسيقي — عرفوا الشعر قيمياً أخرى يحملها وحده وتعد من سماته المميزة ، وهي قيم فنية نص عليها بعض الدارسين منهم .

● قال الجاحظ : الشعر شيء تجمش به صدورنا ، فتقذفه على ألسنتنا .

● ويقول ابن خلدون : قول العروضيين في حده : إنه الكلام الموزون المقتضى ليس بحمد لهذا الشعر الذي نحن بصده ولا رسم له ، وصناعتهم إنما تنظر في الشعر باعتبار ما فيه من الإعراب والبلاغة والوزن والقوالب الخاصة ، فلا جرم أن حدهم لا يصالح له عندنا ، فلا بد من تعريف يعطينا حقيقته من هذه الحيثية ، فنقول : الشعر هو الكلام البليغ المبني على الاستعارة والأوصاف ، المفصل بأجزاء متفقة في الوزن والروي^(١) .

فالجاحظ يضيف إلى خصائص الشعر الداحية الشعورية القوية فيه ،

(١) مقدمة ابن خلدون ج ٤ ص ١٢٩٥ .

فما كل كلام موزون مقفى شعر ، بل الشعر ما يجيش فى الصدر ، فيقذف إلى اللسان تعبيراً مشحوناً بالعواطف والأحاسيس .

أما ابن خلدون فلا يرضيه تحديد العروضيين للشعر بأنه الكلام الموزون المقفى فقط ، بل لا بد لهذا الكلام أن يكون بليغاً مبنياً على الاستعارات والأوصاف ، أو بعبارة أقرب إلى فهمنا : لا بد أن يكون يناؤه اللفظى قائماً على صور شعرية تدل على خيال رائع .

فالذى يحصله المرء عن فهم الأقدمين للشعر تلخصه الأمور الآتية :

(أ) أن الشعر موسيقى تؤدّيها الألفاظ بالوزن والقافية

(ب) أنه يحمل الشعور الذى يجيش فى الصدر ، ويقذف على اللسان

(ج) أن نسجه يتألف من صور فنية للحقائق والمشاعر

فهذه الأمور الثلاثة « الموسيقى والعواطف والتصوير » تكون سمات الشعر لدى علمائنا الأقدمين ، ولا أظن المشتغلين بالشعر فى العصر الحديث قد زادوا عليها شيئاً كثيراً فى تحديد مفهومه .

وبناء على ذلك فإن مقابل الشعر وهو « النثر » لا يؤخذ فى مفهومه الصفات السابقة فى الشعر ، أو بعبارة أخرى : ليس من اللازم أن تتحقق فيه ، وربما حمل بعضها أحياناً بطريقة عكسية .

فليس من اللازم أن يشتمل النثر على موسيقى الوزن والقافية باستثناء المحاكاة المتعمدة للشعر فى فواصل الأسجاع وقوافيها ، والأسجاع ما هى إلا نوع متكلف من النثر ، يلجأ إليه المنشئون فى عصور الضعف ، وهى بذلك لا تمثل النثر فى غالب ظروفه وحالاته العادية فى الاستعمال بين الناس .

وليس من اللازم للنثر أن يحمل المشاعر الجياشة التى يعبر عنها بصور

خيالية معجبة ، فإن ذلك لا يتحقق غالباً في النثر العلى أو الحديث العادى .
الذى يقول عنه قدامة « هو ما يجرى بين الناس في مخاطباتهم ومناقلاتهم
ومجالسهم ، فإن هذا النوع من النثر وما يشبهه لا ضرورة فيه للمواطن
القوية ولا للتصوير المثير .

هذا هو فهم الأقدمين للشعر والنثر ، وسنرى فيما بعد انعكاس هذا
الفهم — وبخاصة في الشعر — على اللغة من حيث بنية الكلمات وتأليفها
وإعرابها .

أما النقطة الثانية عن « تقديم صورة مصغرة لدراسة الشعر والنثر »
فإن المنتج لذلك يخرج بالملاحظات التالية :

أولاً : أن العرب قد اهتموا في كل عصورهم اهتماماً فائقاً بالشعر
خاصة ، إذ تعشقوه ورووه واحتفلوا به ويقائلوه ، واعتبر نبوغ شاعر
في قبيلة حدثاً مجيداً يستحق الفخر والابتهاج ، وغالباً ما يخصص له راي
لشعره يسجله ويحفظه ويذيعه ، ولم يوجه مثل هذا الاهتمام أو بعضه لمن
ينبغ في النثر من الخطباء أو الكتّاب ، وهذه ظاهرة واضحة في تاريخ
الأدب العربى في عصوره المبكرة والمتأخرة ، ومن الجدير بالذكر أن هذا
الاهتمام نفسه قد انطبع على دارسى الأدب العربى ومؤرخيه حين بدأ
الاهتمام العلمى المنتظم بدراسة الشعر والنثر في القرن الثانى الهجرى
وما بعده ، حيث تكثرت المؤلفات الخاصة بالشعراء وشعرهم وطبقاتهم كثرة
فائقة تتضاءل بمجوارها للكتب المؤلفة في تاريخ النثر ودراسه ونقده .

ثانياً : أن دراسة الشعر والنثر دراسة منتظمة جاءت في وقت مناسب .
للاهتمام بدراسة اللغة عموماً ، وصاحب ذلك عصر ازدهار النشاط العلمى .

العام بين العرب تأليفاً وترجمة ، وذلك في النصف الأول من القرن الثاني الهجري وما تلاه .

أما دراسة الشعر والنثر قبل ذلك فكانت آراء متناثرة تناقلها الرواة ، واحتفظت بها كتب المتأخرين ، عن مواقف جزئية وأخبار طارئة في نقد كلة أو بيت من الشعر أو ذكر الرأي في أحد الشعراء ، وقد استمر وجود هذا النوع من تناول العارض للشعر والنثر مع وجود النشاط العلمي ، وتوفر العلماء على وضع مؤلفات متخصصة في الشعر والشعراء .

ثالثاً : مع توافر المؤلفات الخاصة بالشعر والنثر في عصر الاستشهاد ، فإن القليل منها هو الذي وجهت فيه العناية إلى الناحية اللغوية ، سواء في ذلك ما تناول الشعراء من حيث الحكم عليهم بالاحتجاج أو عدمه ، أو ما تناول النصوص نفسها لتحليلها لغوياً ، وعلى سبيل المثال لو تتبعنا الكتب المؤلفة عن الشعر والشعراء عموماً في عصر الاستشهاد لوجدنا منها عدداً وافرأ (١) ، والقليل من هذا العدد الوافر هو الذي اهتم بالناحية اللغوية .

وعلى كل ، فإن ما عرفت من ذلك — على قدر جهدي مما تناول الشعر أو النثر لغوياً — يتبين في الجدول الآتي :

(١) انظر : مقدمة تحقيق كتاب : قواعد الشعر : فقد ذكر المؤلف ما يهرب من عين مؤلفنا (ص ١٢ وما بعدها) كلها عن الشعر والشعراء .

اسم الكتاب	المؤلف وتاريخ الوفاة	الإشارة إلى وجوده
١ - فحولة الشعراء	الأصمعي (ت ٢١٧)	مطبوع
٢ - طبقات فحول الشعراء	ابن سلام (ت ٢٣١)	د
٣ - الشعر والشعراء	ابن قتيبة (ت ٢٧٦)	د
٤ - نقد النثر	قدامة بن (١) جعفر (ت ٣٣٧)	د
٥ - الموشع في مأخذ العلماء على الشعراء	المرزباني (ت ٢٨٤)	د
٦ - ذم الخطأ في الشعر	ابن فارس (ت ٣٩٥)	د
٧ - ما يجوز للشاعر في الضرورة	محمد بن جعفر التميمي (ت ٤١٢)	د
٨ - ما في الشعر عليه المعول	حيدرة بن سليمان (ت ٥٩٩)	مخطوط
٩ - موارد البصائر لقرائد الضرائب	محمد سليم عبد المليم (ت ١١٣٨)	د
١٠ - الضرائر وما يسوغ للشاعر دون النائر	الألويسي (١٢٤٢)	مطبوع
١١ - رسالة في ضرائر الشعر	٤	مخطوط

ويلاحظ ما يلي :

أولاً : هذه الكتب — كما سبق — نص في الحديث عن الشعر والشعراء وكذلك النثر في الناحية اللغوية ، ويلاحظ أن بعضها تخصص تماماً في هذا الموضوع مثل الكتاب رقم ٧ « ما يجوز للشاعر في الضرورة » وبعضها الآخر وجه عنايته له ولم يتخصص فيه ، مثل فحولة الشعراء للأصمعي ، وطبقات فحول الشعراء لابن سلام ،

(١) أنهت بسن المؤلفين حديثاً أن « نقد النثر » ليس لقدامة بن جعفر . بل هو الحسن ابن وهب واسمه « البرمان » وجود البيان » وقد حقق الكتاب بالاسم الجديد كل من د أحمد مطلوبه - د . حتى شرف .

ففيهما عناية بالحكم على الشعر والشعراء من حيث قبسول الاستشهاد أو رفضه .

ثانياً : ليست هذه الكتب وحدها وسيلة الدراسة في هذا الموضوع ، بل يضاف إليها الكثير من موسوعات اللغة والنحو والأدب .

ثالثاً : واضح هنا — في هذه المجموعة الصغيرة — ما سبق قوله من عناية الدارسين بالشعراء أكثر من النثر ، وواضح أيضاً أن القضية التي شغلت أذهان النحاة هي « الضرائر الشعرية » ، وقد ألقت فيها كتب خاصة ، كما هو بين من الكتاب رقم ٧ حتى الكتاب الأخير ، بالإضافة إلى الفصول التي تعقد لها في كتب النحو المطولة — كما صنع ابن عصفور في آخر « المقرب » وأبو حيان في ، التذيل والتكميل ،

وأنظر حديث عن هذا الموضوع هو حديث ابن فارس في كتابه « ذم الخطأ في الشعر » ، وفي كتابه « الصاحي » ، وسيأتي عرض رأيه في موضعه .

أما النقطة الثالثة والأخيرة عن هذا الموضوع فهي عن « فهم علمائنا الأقدمين لمستوى الصحة والجمال في الكلام العربي شعراً ونثراً » ،

من الصعب التفريق بين دارسي اللغة في عصورها الأولى من حيث التخصص الحاسم لمن يبحث في النص لغوياً ، ومن يبحث فيه فنياً ، أو بعبارة أخرى : بين من يجعل همه دراسة النصوص لاستخلاص الظواهر الأدبية وهوامل تكوينها والتأريخ لمن أتجهوا شعراء ونثرين ، ومن يدرس النصوص لتحليلها أصواتاً وبنيّة وتراكيب ومعنى ، بين من يستجيب لإيهامات النص وجماله . ومن يقرر منطوق النص نفسه وكيفية تأليفه وإعرابه .

إن هذا التفريق الحاسم بين الدارسين في بداية النشاط العلمي

— في القرن الثاني — لم يتحقق ، ذلك أن علماءنا الأقدمين جعلوا هدفهم دراسة النصوص المروية عموماً ، فالعالم الواحد يتحدث في معاني النصوص ونقد عباراتها أحياناً ، كما يتحدث عن إعرابها والاحتجاج بها وبين قالوها أحياناً أخرى ، ويؤلف من الكتب ما يمكن نسبته — بفهمنا — إلى ما يطلق عليه الأدب ، وما يمكن نسبته أحياناً أخرى إلى اللغة .

فأبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤) كان راوية لكلام العرب شعراً ونثراً ، وله آراء نقلت عنه في فهم النصوص ونقدها ، ومع ذلك فهو أحد أئمة القراءات والأصوات والنحو .

والأصمعي (ت ٢١٧) أحد أئمة الرواة المشهورين لكلام العرب ، وقد ألّف كتاباً لما رواه من مادة اللغة مثل كتاب الخيل ، كما ألّف في الشعراء كتابه "خزنة الشعراء" ، وهذا الكتاب الأخير يفيد دارس الأدب — كما تفهمه — كما يفيد دارس اللغة لما حواه من آراء مفيدة عن الاحتجاج بالشعراء وشعرهم .

لكن إذا لم يكن الفصل بين دارس اللغة أو الأدب قديماً يمكننا بصورة حاسمة ، فإن هذا الفصل يمكن في مادة الدراسة نفسها حتى في المؤلف الواحد الذي يحوي ما ينتسب إلى اللغة وما ينتسب إلى الأدب ، إذ من الممكن استخلاص العناصر التي تنتسب إلى صحة النص وما يتعلق بذلك ، والعناصر التي تنتسب إلى جماله وفنه ، كما أن الدارسين أنفسهم يغالب على الواحد منهم طابع معين يمكن به نسبته إلى الرواة أو النحاة أو الأدباء ، وبناء على ذلك اشتهر الخليل بأنه عروضي لغوي ، وسيبويه بأنه نحوي ، والأصمعي بأنه راوية ، باعتبار الطابع الذي غالب على مجهود كل منهم في نصوص الكلام العربي شعراً ونثراً .

وقد بقي هذا الطابع نفسه في علماء القرن الثالث الهجري ، فلم يرد مثلاً عام المداينة وكتابه « السكامل في اللغة والأدب والنحو والتصريف » ، نموذج لتناول العالم الواحد فروعاً متعددة يجمعها كلها أنها تدور حول نصوص الكلام العربي شعراً ونثراً ، وكذلك ابن قتيبة (ت ٢٧٦) الذي ألف في الشعر والشعراء وأدب الكتاب والنحو .

فالذي يستخلص من هذا العرض السابق لهذه الفكرة الآتي :
(أ) أن الدارسين لم يلتزموا التخصص الحاسم في دراسة النصوص على مستوى الصحة أو الجمال

(ب) أنه غلب على بعضهم طابع البحث اللغوي أو الأدبي في النصوص شعراً ونثراً ، واشتهر ذلك عنهم في تاريخنا الأدبي بناء على هذا الطابع الغالب

(ج) على الرغم من ذلك فإن الفرق بين مستويي البحث في النصوص — الصحة والجمال — كان قائماً في أذهان الدارسين في جهودهم العلمية في نصوص الكلام شعراً ونثراً . ويمكن استخلاص عناصر كلا المستويين من هذه الدراسة العامة .

النحاة واختلاف مستوى اللغة نثراً وشعراً

كتابة هذا الموضوع ببيان الآتي :

١ - تأثير المفهوم الفني لكل من الشعر والنثر على المستوى اللغوي لكل منهما .

٢ - مظاهر اختلاف لغة الشعر عن النثر - من حيث البنية والرتبة والإعراب - كما وردت في دراسة النحاة أو استعمال الشعراء .

٣ - مواقف النحاة من مراعاة عرف الاستعمال أو العروض أو النحر . لقد تقدم فيما سبق أن الشعر فن يعتمد على موسيقى الوزن والقافية ، وعلى العاطفة الجياشة والتعبير بالصور ، كما حدد ذلك علماءنا الأقدمون أنفسهم .

لذلك فإن مواقف الشعر مواقف مختارة من الحياة - والفن كله اختيار - وهو مقيد بموسيقى الكلام من الوزن والقافية ، وهذا التقييد نفسه يدفع الشاعر إلى التصرف في لغته بما يحقق هذه الموسيقى ، والمتوقع حينئذ أن تكون له لغته المتفردة عن النثر بماله من سعة التعبير ، وبما يفسح للناطق به من طرق الأداء العادية التي تتفق مع هذا الترسل المريح .

والشاعر ناثري يبدع شعره وهو في درجة عليا من غليان النفس وفورة الشعور ؛ ولذلك يباح له في الألفاظ والجمل ما لا يباح في النثر الفني أو الكلام العادي ، تماماً كما يباح له أن يأتي في شعره بالجديد من الصور والأخيلة .

والشاعر يختلف عن الناثري ، لأنه حين يكتب شعره يسيطر عليه إحساس متوتر ، لندجة يحس هو نفسه بغرته عنه في حياته العادية ، ومع إبراز العواطف في كلمات والشعور في صور ، يوجه الشاعر اهتمامه الأساسي

للمعاني والعواطف للسيطرة عليها وإبرازها ، وتصيح اللغة حيثئذ وسيلة لاداء ذلك كله ، وينعكس على صيغها وترتيب الكلمات فيها ما يتفق مع موقف الشعر وظروفه ، وإن لم يتفق مع ما يمثله في النثر . والموسيقى من خصائص الشعر لا النثر ، والإحساس الموسيقي الحاد من خصائص الشاعر لا النثر ، لأن النغم الموسيقي يتناسب مع العواطف الجياشة للشاعر ، وحين التعبير عن هذا الإحساس الموسيقي باللغة - كلمات وعبادات - تأتي على شكل خاص ، يترتب عليه التصرف فيها صيغاً ورتبة وإعراباً .

فالناحية الفنية للشعر والنثر ذات صلة حميمة بالناحية اللغوية ، فمناصر الفن التي يتحقق بها مفهوم الشعر تؤثر - بقصد أو بغير قصد - على لغته ، لأن الشعر كلام يتجاوز مستوى الصحة اللغوية إلى مستوى راق ممتاز ، يهدف إلى التأثير العاطفي باستخدام الصورة الفنية ، والتصرف في الألفاظ وتأليف الكلام بما يحقق له التأثير والتعبير .

فالشعر إذن مستوى خاص من الكلام ، له طرقه ومضايقه في استخدام الصيغ والتصرف في رتبة الكلمات في الجمل ، بل في الإعراب أحياناً ، بما يحقق للشاعر أداء مشاعره ونقل تجربته الفنية التي تنفذ إليها موهبته بين مظاهر الحياة العادية ، كما يسيطر عليه النغم والإيقاع سيطرة تشبه الموسيقى التي تؤديها الآلات بلا كلمات ، حيثئذ تصيح اللغة التي يستخدمها وسيلة لتحقيق ما يحسه من جيشان النفس وعمق الشعور وتدفق النغم ، وليس من المستغرب - والأمريء بهذه الصفة - أن يجهل استخدام اللغة بطريقة خاصة تميز - ولا تمتاز - عن استخدامها في النثر الذي يؤدي به أغلب صلات حياتنا الاجتماعية .

ولقد قرر هذه الفكرة السابقة نفسها بعض علمائنا الأقدمين ، والجدير

بالنظر أنهم - على قدر علمي - لم يكونوا نحاة ولا لغريين بالشهرة ولا بالتخصص .

• قال ابن سلام : والمنطق على المتكلم أوسع منه على الشاعر ، والشاعر يحتاج إلى البناء والعروض والقوافي ، والمتكلم مطلق يتخير الكلام ^(١) .

• نقل أبو حيان التوحيدي . من شرف النثر أنه مبرأ من التكلف ، منزه عن الضرورة ، غني عن الاعتذار والافتقار والتقديم والتأخير ، والحذف والتكرير ، وما هو أكثر من هذا عما هو مدون في كتب القوافي والعروض لأربابها الذين استنفدوا غايتهم منها ^(٢) .

— قال ابن خلدون : لصعوبة منحى الشعر وغرابة فنه ، كان عكاً للقرائح في استجادة أساليبه ، وشحذ الأفسكار في تنزيل الكلام في قوالبه ، ولا يكنى فيه ملكة الكلام العربي على الإطلاق ، بل يحتاج بخصوصه إلى تلمظ ومحاولة رعاية الأساليب التي اختصته العرب بها واستعمالها .

ثم قال : الشعر له أساليب تخصه لا تكون للمشور ، وكذا أساليب المشور لا تكون للشعر ^(٣) .

فهذه النصوص الثلاثة السابقة تويد ما نحن بصده من تأثير المستوى الفني لكل من الشعر والنثر ، أو بعبارة ابن سلام ، المتكلم مطلق يتخير الكلام ، أما الشاعر فهو في موقف التكلف والتلمظ ، إذ هو مقيد بالبناء الشعري والوزن والقافية ، وذلك يلجته — كما قال أبو حيان — للافتقار والاعتذار والتقديم والتأخير والحذف والتكرير .

(١) طبقات فحول الشعراء ص ٤٧ .

(٢) الإمتاع والمؤانسة ص ١٣٤ .

(٣) انظر : مقدمة ابن خلدون ص ٤٠ و ١٢٦٠ و ١٢٦١ .

والشعر — كما قرر ابن خلدون — لا يكفي فيه ملكة الكلام العربي. وإجادتها على مستوى الصحة اللغوية ، إذ له فنياً أساليب تخصه لا تكون للنثر ، كما أن للنثر أساليبه الخاصة به أيضاً ، وهذه الأساليب الخاصة بكليهما تستدعي بالضرورة أن يكون التأليف اللغوي فيهما خاصاً أيضاً ، ولعل هذا ما يفهم من تعبيره : « لا يكفي فيه ملكة الكلام العربي على الإطلاق ، فإن الذي يكفي فيه هو ملكة الكلام العربي على الخصوص ، وهو الكلام العربي. المؤلف على ما يستدعيه الشعر خاصة ، كما سيتضح ذلك في نماذج التالية من دراسات النحاة واستقراء الشعر .

أولاً : نماذج لاختلاف لغة الشعر عن النثر من دراسات النحاة

ينبغي التنبيه إلى أنه ليس المقصود بإيراد هذه النماذج استقصاء كل ماورد عن النحاة في هذا الموضوع — فذلك حديث يطول — ولكن المقصود الدلالة على صنوفه بما يصح أن يتخذ أساساً للاستقصاء لمن أراد . ويمكن تصنيف التغيير اللغوي الذي يكون في الشعر دون النثر في مظاهر ثلاثة ، تغيير في البنية — وتغيير في الرتبة — وتغيير في الإعراب — وسأقدم لكل مظهر ما يدل عليه من أمثلة .

(١) من نماذج التغيير في بنية الكلمات

١ — حذف بعض حروف الكلمة ، كما قال الراجز :

قواطناً مكة من ورق الحمى .

قالوا : يريد (الحمام) لحذف الميم الأخيرة ، فبقى (الحما) فأبدل من الألف يا ، للقافية .

٢ — رد ما يحذف في الكلمة حذفاً مطرداً ، نحو قولهم (كان ذلك

في غد) والاصل (عَدُو) ولكن جرى في كلامهم عذوفاً ، فإذا اضطر
إليه الشاعر ، أعاده ، كما في قول الشاعر :

وما الناس إلا كالديار وأهلها بها يوم حلوها وعَدُواً بلاقع
٣ — إبدال بعض الحروف من بعض ، كما قال الشاعر :

لما أشارير من لحم ثمره من الشَّعَالِي ووخر من أَرَانِيهَا
وذلك أنه لما احتاج إلى تسكين الباء في (الشعالب والأرانب) ليعتدل
له الوزن أبدل منها حراً لا يكون في موضعهما من الإعراب إلا ما كنأ.
٤ — قلب الهمزة في مثل (نأى ومأى) ، كما قال الشاعر :

سئى عليه بالذى هو أهله وإن شحطت دار وناء موارها
مقال (ناء) فقلب ، وقدم الألف ، وأخر الهمزة وهو من (النأى) (١)
• — تسكين لام التعريف في مثل (الاثنين) وقطع ألف الوصل ،
كما قال قيس ابن الخطيم :

إذا جاوز الإثنين سر فإنه بَنَتْ وتكثير الوشاة قَمِينُ
والصواب في ذلك أن تسقط همزة الوصل ، وتكسر لام التعريف ،
ولكنه الشعر (٢).

(ب) من نماذج التغير في الرتبة

١ — الفصل بين الكلمات التي تأتي متصلة في النثر ، كالتفريق بين حرف
الجزاء والفعل ويحزمونه ، كقول عدي بن زيد :

فَتَى وَاعْبِلْ يَنْتَبِئُهُمْ يَحْبُوه وتمطف عليه كأس الساق

(١) راجع : ما يحوز لشاعر في الضرورة ص ٤٤ — ٦٤ — ٦٨ — ٨٨ على التوالي

(٢) راجع : تصحيح التصحيف وتحرير التعريف ورقة ٥٢ .

ففرق بين (متى) و (يفهم)

ومثله قول الشاعر :

صَعْدَةُ نَابِتَةٌ فِي جَانِّ أَيْنَا الرِّيحِ تَمَيَّلُهَا تَمَلُّ
وقول الآخر :

فَنَحْنُ قَوْمُهُ يَتُّ وَهُوَ آمِنٌ وَمَنْ لَا نَجْرَهُ يَمْسُ فِينَا مُفْتَزَعًا^(١)

٢ — وضع الكلام في غير موضعه بالتقديم والتأخير بين الكلمات مما يؤدي أحيانا إلى اختلال النظم تماما ، كما في تقديم الصفة على الموصوف والمعطوف على المعطوف عليه ، وكذلك ما يؤدي في بعض الأحيان إلى غموض المعنى ، لاختلال نظم الكلام حتى لا يكاد يفهم ، ومن ذلك بيت الفرزدق المشهور :

وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إِلَّا تَمَلَّكَ أَبُو أُمِّهِ حَيَّ أَبُوهُ يَقَارِبُهُ
وقول الآخر :

يَضْحَكُ مِنْهَا كُلُّ عَضْوٍ لَهَا مِنْ بَهْجَةِ الْعَيْشِ وَحَسَنِ الْقَوَامِ
تَرْفُلُ فِي الدَّارِ لَهَا وَفَرَّةٌ كَوْفَرَةُ الْمَنْطِ الْحَلِيجِ الْغَلَامِ
إِذْ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ (كَوْفَرَةُ الْغَلَامِ الْمَاظِ الْحَلِيجِ) فَقَدِمَ وَأَخَّرَ .
وقول الآخر :

أَلَا يَا نَخْلَةَ مَنْ ذَاتِ عِرْقِي عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ
فَقَدِمَ الْمَعْطُوفُ عَلَى الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ .
وقول ابن دديد :

وَاسْتَنْزَلَ الزَّيْبَاءُ قَسْرًا وَهِيَ مِنْ عِقَابِ لَوْحِ الْجَوِّ أَعْلَى مَتَمَّى

(١) راجع : ما يجوز للشاعر من الضرورة ص ١٠١ .

فقدم المفضل عليه بـ (من) على أفضل التفضيل ، ومثل ذلك كثير (١) .
٣ — دخول الحروف بعضها على بعض بما لا يباح مثله في الكلام العادى ،
كما قال الشاعر :

ولئن قوم أصابوا غرة وأصبنا من زمان رتقا
للقد كنا لدى أزماننا لصنعين لباس وتق
فأدخل لاماً على (لقد) وهذا عمتع في الكلام .
وكذا قول الآخر :

لقد دهم النصيحة كل كد فجوا النصيح ، ثم ثنوا فقاؤوا
فلا والله لا يلنى لما بي ولا للمسا بهم أبداً دواء
فأدخل اللام (٢) .

(ج) من نماذج التصرف في الإعراب

١ — يجوز على قول قوم من النحويين حذف الإعراب متى احتاج
الشاعر إلى ذلك ، وأنشدوا على ذلك :

قال يوم أشرب غير مستحقب إنما من الله ولا واغل
في إحدى روايات البيت .

وكذا قول الآخر :

إذا أعوججن ، قل صاحب قوم بالدو أمثال السفين العوم

(١) راجع وذلك : الموشح ص ٩٦ — القصص ج ٢ ص ٣٠٧ لشرح ذلك وزيادة الأمثلة .

(٢) ما يجوز قناعه في الضرورة ص ٧٦ .

فقال (صاحب) ولم يعرب (١).

٢ - إخراج بعض حروف النواصب عن عملها. فقد ورد الجزم بـ (أن) في الشعر دون النثر، كقول الراعي هاجباً ابن الرقاع العامل :

لو كنتَ من أحدٍ يهجي هيجوتكم يا ابن الرقاع، ولكن لست من أحد
تأبى قضاة أن تعرف لكم نسباً وابنا نزار، فأنتم بيضة البلد
وورد كذلك الجزم بـ (ن) الناصبة في الشعر، كقول الشاعر :

فلن يحلّ للعينين بمسك منظر (٢)

٣ - إخراج المعتل مجرى الصحيح، فيعرب في حال الرفع والجزم، وعلى ذلك قول قيس بن زهير :

ألم يأتيك والأنباء تنمسي بما لاقت أبسون بني زياد (٣)
فهذه نماذج فقط للمظاهر التي يختلف فيها الشعر عن النثر - كما قررها.
النحاة - والمهم أن ذلك قد تناول بنية الكلمة وتأليف الجملة والإعراب .
ثانياً : نماذج لصور من الجملة يغلب أن تكون في الشعر

النماذج التي هنا تقدم على سبيل التمثيل لا الاحتجاج ، لأنها منسوبة
لفعراء يحتج بهم وشعراء لا يحتج بهم لدى النحاة ، فقد استقرت من كتاب
« المثل السائر » لابن الأثير ، ولاحظت من تأمل الشعر الوارد فيه اشتغال
بعض الآيات على طرق لغوية مما يقلب وروده في الشعر لا في النثر .
فالهدف من إيرادها تأكيده ما سبق بيانه من أن الشعر يستخدم من طرائق
التعبير اللغوي ما يكاد يتخصص به عن النثر .

(١) ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٤٩ .

(٢) انظر : شرح الأعمش ص ٣ من ٢٧٨ - طبقات فعول الفراء ص ٤٣٥ .

(٣) شرح الأعمش ص ١ من ١٠٣ .

- ١ — ما بال عينك عنها الماء يسكب كأنه من كُلتى مَفْرِيةً مَرِبٌ
(ذو الرمة)
- ٢ — يا بعد غاية دمع العين أن يُعْدُوا هي الصباية طول الدهر والسد
(أبو تمام)
- ٣ — طوال قننا تطاعننا قصار وقطرك في ندى ووغى بحار
(المتنبي)
- ٤ — نعم متاع الدنيا حباك به أروع لا جيدر ولا جيس
(أبو تمام)
- ٥ — ألا استهزأت منى هنيئة أن رأيت أسيراً يدانى خطوه حلق الجمل
(الفرزدق)
- ٦ — ولقد أرائى للرماح دريشة من عن يمينى مرة وأماى
(قطرى بن الفجاءة)
- ٧ — ما لكتيب الحى إلى عقده ما بال جرطته إلى جرده
(أبو تمام)
- ٨ — إلام يراك المجد فى زى شاعر وقد تحلّت شوقاً فروع المقابر
(الحيص يمين)
- ٩ — لله تيم أى دمع طراد لاقى الحمام ، وأى فصل جلاد
(أبو كرام التميمي)
- ١٠ — يا صاحبي تفصيلاً نظريكا تريا وجوه الأرض كيف تصوّر
(البحتري)

- ١١ - ورمل كارداف العذارى قطعه إذا ألبسته المظلمات الحنادس
(ذو الرمة)
- ١٢ - إذا ما غزا بالجيش حلق فوقه عصاب طير تهتدى بعصاب
(النابغة)
- ١٣ - متى أنت عن ذهلية الحى ذاهل وقلبك منها مدة الدهر آمل
(أبو تمام)
- ١٤ - ألا عم صباحاً أيها الطلل البالي وهل يعنى من كان في العصر الخالي
(امرؤ القيس)
- ١٥ - قيل أنت أنت ، وأنت منهم وجسدك بشر الملك الهام
(المتنبي)
- ١٦ - ألا ليتنا كنا بعيرين لا نرد على حاضر إلا نَفَسَلْ ونَقْدَفْ
(الفرزدق)
- ١٧ - أم هل ظمان بالعلياء رافعة وإن تسكامل فيها الدُّلُ والشَّنْبُ
(الكميت)

فطرائق التعبير اللغوية السابقة — ومنها كثير — يمكن ورودها في النثر ، بل وردت فعلاً في نصوص فنية يعتد بها ، لكن الغالب عليها الورد في الشعر .

والملاحظ عموماً على هذه الجمل أنها تقدم غالباً صوراً حسية ومعنوية وتهدف إلى التأثير وجذب الانتباه باستخدام طرق التعجب أو النداء أو التنبيه أو القسم ، والاعتماد على الصورة بقصد التأثير من خصائص الشعر دون النثر في الغالب ، ولعل ذلك يفسر غربة هذه الجمل عن النثر ، وحداقها لأساليب الشعر .

فالخلاصة أن هذا النسيج اللغوي في هذه الجمل وأشباهاها ليس مخالفاً
لأوضاع اللغة وتأليف الكلام كما رأى ذلك النحاة ، لكنه بالنظر إلى
الاستعمال يكاد يطلق عليه أنه « تراكيب شعرية » ،

لكن ماذا كان موقف النحاة من اختلاف مستوى الشعر والنثر
والكلام العادى ؟ وما هو الأساس الذى وجه هذا الموقف وتحكم فيه ؟
من المتوقع فى نصوص الكلام العربى ثراً وشعراً أن يراعى فيها
الأسس التالية :

(أ) عرف الاستعمال

(ب) قواعد صحة النطق

(ج) قوانين العروض

فالعرف يقصد به الموافقة الاجتماعية لاستعمال الناس للكلام فى بيئة
خاصة .

فالنثر الراقى — نثر الفصحى — يراعى فى استعماله « عرف الاستعمال
الأدبى » ، ويضاف لذلك مراعاة الأساس اللغوى وهو « قواعد صحة
النطق » ، لأن النثر — بهذه الصفة — مستوى عاصر من الكلام يتجاوز
بجرد الإقحام إلى الصحة اللغوية والتأثير الفنى .

وأما الشعر فيراعى فيه فى المقام الأول عرف الشعراء وطريقة الشعر
من استخدام الصور للشعور ، كما يراعى فيه الموسيقى التى قننت لها قواعد
العروض ، أما الصحة اللغوية ، فيجب مراعاتها أيضاً ، لكن فى إطار عرف
الشعراء وموسيقى الشعر .

فأى هذه الأسس راعاه النحاة فى دراستهم ؟ ؟

لقد استنبطوا القواعد النحوية باعتبار نصوص الكلام العربي مستوى واحداً ، سواء أ كانت شعراً أم نثراً — كما هو واضح تماماً في كتب مسائل النحو منذ وجدت حتى اليوم .

واقف ترقب على هذا الموقف من مستويات اللغة والأساس الذي دأبوا فيه في تطبيق نظرتهم خرج شديد أجهدم وأجهد دراسة النحو نفسها ، لأن اللغة — كما سبق — تختلف مستوياتها بين النثر والشعر والكلام العادي ، فوجدت بذلك فجوة بين الاعتبار النظري لدى النحاة في موقفهم من اختلاف مستويات اللغة والواقع الفعلي في اللغة نفسها ، وهذا ما يفسر الأمور الآتية :

أولاً : الانصراف عن دراسة الكلام العادي بين الناس أو الاهتمام بلهجات الكلام ، وهـ — ذا جانب يكاد يكون مهملاً في دراساتنا القديمة — باستثناء ما ورد متناثراً منها — إذ اعتبر الكلام العادي في نظر النحاة مستوى أدنى من الكلام لا يرقى إلى ما دأبوا من مستوى الصحة اللغوية التي تضع أسسها قواعد النحو ، فهم لم يراعوا عرف استعمال الكلام العادي ، بل لم يراعوا العرف مطلقاً في نثر ولا شعر .

ثانياً : واجهتهم مشكلة لغة الشعر الخاصة به ، وهم لم يفرقوا أصلاً بين الشعر والنثر في الدراسة ، فما الحل ؟

لقد وجدوا مخلصاً من ذلك في فكرة الضرورة ، ومعناها — كما يقول القاموس — الحاجة ، والمشهور بين الدارسين أنها حاجة الشعراء إلى استخدام بنية الكلمات والجل بطريقة خاصة ، لكن الذي أفهمه — مع ذلك — أنها كانت أيضاً حاجة النحاة في دراستهم أمام لغة الشعر التي لا تتفق مع القواعد .

• قال سيبويه : ويحتمل الشعراء قبج الكلام حتى يضعوه في غير موضعه ، لأنه مستقيم ليس فيه نقص ، فن ذلك قول عمر بن أبي ربيعة :
صدت فأطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم
ولما الكلام (قلما يدوم وصال) (١) .

وحكم سيبويه على لغة الشعراء الخاصة بأنه وضع الكلام في غير موضعه ، وأنه قبج ، يفسره مراعاة القواعد المستخلصة من الشعر والنثر ، وما خرج عن ذلك ، فإنه يستحق ما وصفه به شيخ النحاة .

ثالثاً : مواقف النزاع بين النحاة والشعراء هي في الحقيقة مظهر لما نحن بصدده من مراعاة النحاة للقواعد ، ومحاولة إلزام الشعراء بها في نطقهم .
• قال ابن قتيبة : قال الفرزدق :

وعرض زمان يا ابن مروان لم يدع من المال إلا مسحتا أو مجلف
فرفع آخر البيت ضرورة ، وأتعب أهل الإعراب في طلب العلة ، فقالوا
وأكثروا ، ولم يأتوا فيه بشيء يرضى ، ومن ذا يخفى عليه من أهل النظر أن
كل ما أتوا به من العلل احتيال وتمويه ، وقد سألت بعضهم الفرزدق عن
دفعه إياه ، فشتمه ، وقال : على أن أقول ، وعليكم أن تحتجوا (٢) .

وهذا الأسلوب الحاد من ابن قتيبة لا يفيد ولا يقنع ، وتفسير هذا
الموقف في غاية اليسر ، لأن النحاة يطبقون على قول الفرزدق التزام القواعد
حون مراعاة لعرف الشعر وموسيقاه .

(١) كتاب سيبويه ج ١ ص ١٢ .

(٢) الشعر والشعراء ص ٣٥ .

والخلاصة أن موقف اللغويين العرب من اختلاف مستوى اللغة شعراً
ونثراً وأساس هذا الموقف تلخصه العبارة الآتية :

(النظرة إلى اللغة على أنها وحدة تخضع كلها للقواعد النحوية دون
مراعاة مستقلة لعرف الاستعمال ومطالب العروض)

• • •

النحاة والاهتمام بلغة الشعر

من الظواهر التي تتضح في كتب النحو — بأدنى تأمل — الاعتماد الأساسي على الشعر ، إذ يكون وحده العنصر الغالب في دراسات النحاة المتقدمين والمتأخرين من بين مصادر الاستشهاد ، وذلك باستثناء « ابن مالك » ، الذي اعتمد على الحديث ، وأبي حيان النحوي الذي أهتم بإيراد الكثير من اللغات القبلية في كتابه « ارتشاف الضرب » ، وابن هشام الذي وجه عناية خاصة لآيات القرآن ، وهذه الظاهرة السابقة تغلب في كتب النحو وحدها ، ولم تسكن كذلك في « معاجم اللغة » ، ويبدو أن السبب في ذلك أن أبحاث المعاجم تتجه لمعاني الكلمات المفردة دون حاجة كبيرة إلى إيراد النصوص التي استقرت منها ، أما النحاة فاعتمدوا على الجمل المفيدة ، فكان من الضروري لهم أن يوردوا النصوص كاملة ، وقد جاء منظمها شعراً .

على أنه ينبغي ألا يفهم من ذلك أن الشعر قد تفرد وحده بالدراسة ، فقد كان للنثر أيضاً وزنه ، لكنه — كما بدا لنا في كتب النحو — وزن أخف كثيراً مما كان ينبغي أن يكون له ، إذ فاز الشعر بنصيب الأسد من الدرس والنقاش ، وكان له الاعتبار الأول في هذا المجال .

وأم ما ترتب على ذلك المطهران التاليان :

(١) الصبغة الشعرية في دراسة النحو

سبق باختصار أن الشعر من له افئته الخاصة ، وزيادة العناية به في النحو أدت إلى تصورات جانبها التوفيق ، سواء من حيث قيمته ومهمته ، أو إلزام جملة وصيغته نهجاً يصدق عليها ما يصدق على النثر ، مع أن لكل منهما مستوى خاصاً من حيث الاستعمال وطرائق التعبير .

فن الناحية الأولى ظل بعض العلماء أن الشعر أهم من النثر ، وأن مرتبته أعلى منه ما دام قد حظى أكثر منه في النحر بالعناية والرعاية ، وليس من النادر أن يلتقى المرء بمثل العبارة الآتية : « أما الشعر في نفسه فهو الدرجة العليا من الكلام كله بعد الكلام الإلهي والكلام النبوي ، فهما فوق كل كلام وفوق كل ذي فوق ، لبلاغتهما وشرف المتكلم بهما ، وما سوى هذين من كلام العرب فيكون على مرتبتين : عليهاها النظم لما جمع من البلاغة والوزن والتقفية ، وسفلاها النثر لتحرّيه عن الوزن والتقفية ، ^(١) وبذلك تتضح المسكافة التي احتلها الشعر وحده من بين كلام العرب في هذه الدراسة لما اشتمل عليه — كما قال حيدرة الحيني — من الوزن والتقفية ، وهذه ميزة مشكوك فيها ، إذ هي ميزة القيود إن كانت للقيود ميزة ١١

ومن ناحية أخرى اضطرت الحمل الشعرية المنفردة النحاة إلى متابعتها والبحث عن مسوغاتها وبذل الجهد العنيف في ذلك مما تعقدت به دراسة النحر ، وكثر بسببه التأويل والتخريج وتنازع الآراء ، ذلك أن الشعر بقيوده اقتضى إخضاع الصيغ ونظم الكلمات وإعرابها إلى طرق خاصة ، وقد تسبب ذلك في وضع قواعد النحر في موقف حرج ، إذ لا بد لها أن تفرض سلطانها على تلك الأوضاع المخالفة للصيغ والجل ، وحيث أنه تفترض حلول ذهنية تتوسط بين مقتضى القواعد النحوية ، ومقتضى الموسيقى الشعرية ، فإذا قصرت المسوغات عن أداء تلك المهمة الشاقة كانت الضرورة الشعرية ، هي الوسيلة المعدة للتعبير عن هذا التسليم والقصور .

(ب) الغريب والرجز

الشعر الذي درس لم يكن مطلق شعر ، بل وجه الغويون جهودهم إلى

(١) كشف المشكل في النحر والتصريف وما في الشعر عليه المدخل ص ٤٥٤ .

انتقاء نوع معين منه هو البدوى الوعر ، وكلما ازداد بدانة ووعورة ، كان ادعى للقبول ، واقرى في الاستشهاد ، وأدل على أصالته ونقائه ، وهو بكل ذلك أهل للاستنباط والملاحظة والتعميد .

وإذا كان علماء المعاجم بحثوا في ذلك عن المعاني الغريبة ، فإن النحاة قصدوه من أجل الصيغ والجل ووجوه الإعراب الغريبة أيضاً ، فالجميع مطلبهم « الغرابة » ، وإن اختلف الهدف منها عند هؤلاء وأولئك ، ولم يكن هذا المطلب الغريب مقصوراً على الشعر وحده ، بل فتشوا عنه أيضاً في النثر ، لكنه انتفع في الشعر بصورة أكثر ، لأن صناعته في حاجة للروية والالانة والانتقاء ، وهذا مدعاة لتحمله بالغرائب ، بخلاف النثر الذي ينساب معظمه في طلاقة يقصد الإفهام وتحصيل المنافع ، فلا حاجة فيه إلى غريب المعنى ووعورة الالفاظ .

• يقول الراغب الأصفهاني : وكثير من النحويين لا يميلون من الشعر إلا إلى ما فيه إعراب مستغرب ، ومعنى مستصعب (١) .

وفي إطار هذه الفكرة السابقة يمكن فهم الدور الذي قام به « الرجز » في النحو العربي ، باعتباره شكلاً خاصاً من أشكال الشعر ، حظى بعناية خاصة لدى النحاة .

وليس من شأننا هنا استعراض نشأة الرجز ، ولا تاريخه وتطوره ، ولا رصد الإمكانيات الموسيقية الغنية في التفعيلة (مستفعلن) بما يدخلها من زحاف وعلل ، وهي التي يتكون منها بحر الرجز تماماً وناقصاً ومجزؤاً حتى جمعت منه تلك الإمكانيات بحراً سهلاً النظم ، قريباً من النثر ، وحتى

(١) محاضرات الأدباء ج ١ ص ٦٦ .

أطلق عليه المتأخرون أنه « حمار الشعر » ، لكن من المهم أن تفهم عنه بعض صفاته التي تفيد فيما نحن بصدده .

لقد اعتبر « الرجز » شكلاً مستقلاً من أشكال الشعر ، فيقابل أحياناً بين « الرجز » والقصيد ، ويوصف الشاعر بأنه « راجز ومقصّد » ، أو « راجز فقط » ، أو « مقصّد فقط » ، واعتبر في تلك المقابلة بأنه في مرتبة أقل من مرتبة « القصيد » ، وأن محترفيه أقل من الشعراء منزلة . ويصور أبو العلاء المعري ذلك في مشهد ساخر من رحلته مع ابن القارح في رسالة الغفران « فيقول ، ويمر — ابن القارح — بأبيات ليس لها سموق أبيات أهل الجنة ، فيسأل عنها فيقال : هذه جنة الرجز ، يكون فيها أغلب بني عجل والعجاج ودوبة وأبو النجم وحيد بن الأرقط وعذافر بن أوس وأبو نخيلة ، وكل من غفر له من الرجاز ، فيقول : تبارك الموزن الوهاب ، لقد صدق الحديث المروى (إن الله يحب معالي الأمور ويكره سفاسفها) وإن الرجز لمن سفاسف القريض ، قصرتم أيها النفر ؛ مقصر بكم ، ^(١) وهؤلاء الرجاز الذين ذكرهم أبو العلاء هم قلة أهل فنّه وصنّعه ، وقد عاشوا في عهد الأمويين وطراً من الدولة العباسية ، وهو عصر الاحتجاج بكل ما ورد فيه من مادة اللغة ، وكان منه الرجز الذي حظى بعناية خاصة من النحاة مع قصور مكانته عن بقية الشعر ، وأنه — كما قال أبو العلاء — من سفاسف القريض ، لكن كان فيه من السمات اللغوية ما قدمه عندهم على كل شعر سواه .

والسمة العامة في الرجز هي « الإيغال في البداوة والوعورة » ، سواء أ كان ذلك في موضوعاته أو ألفاظه وجملة ، فموضوعاته غالباً عن البادية ودوابها ومشاهدها ، كوصف الخيل والإبل أو السحاب أو السراب ، وألفاظه حوشية مغرقة في الغموض ، بحيث لا تكاد تفهم إلا بعد الجهد

(١) رسالة الغفران ص ٢٧٥ .

والعناء ، وتحتوى جملة غالباً على مظاهر متفردة عن سلوك أمثالها في الشعر والنثر ، فهي إما نادرة أو شاذة أو منسوبة إلى إحدى اللغات التي توصف بأنها « رديئة » ،

• يقول أبو العلاء على لسان ابن القارح لرؤية : أقسمت ما يصلح كلامكم للثناء ، ولا يفضل عن الهناء ، تصكون مسامع الممتدح بالجنادل ، وإنما يطرب إلى المتندل ، ومتى خرجتم عن صفة جل ترون له من طول العمل إلى صفة فرس ساج ، أو كلب للقص نايح ١١ فإنكم غير الراشدين ، (١)

• ويقول ابن جني : وقد كان قديماً أصحابنا يتعقبون رؤية وأباه ، ويقولون : تهضم اللغة وولداها وتصرفا فيها غير تصرف الأفعاح فيها ، وذلك لإيغالهما في الرجز ، وهو بما يضطر إلى كثير من التفريع والتوليد ، لقصره ومساوقة قوافيه (٢) .

تلك سمات الرجز التي يلخصها .. كما قلت .. الإيغال في البداوة ، ومن أجل هذا المعنى نفسه اهتم به الرواة والنحاة على سواء ، فوجد من الجميع ترحيباً وقبولاً ، وبخاصة من المتقدمين الذين عاصروا هؤلاء الرجاز أو من لحقوا بهم ممن وضعوا الأساس الأول لرواية اللغة ودراستها ، وفيما أجراه أبو العلاء على لسان رؤية يقول لابن القارح : « ألى تقول هذا وعنى أخذ الخليل وكذلك أبو عمرو بن العلاء ، ويقول « أليس رئيسكم في القديم والذي ضللت إليه المقاييس كان يستشهد بقولي ، ويجعلني له كالإمام (٣) » ، وهو يقصد بذلك سبويه - ومن الأقوال المأثورة قول رؤية ليونس بن

(١) رسالة العراني ص ٣٧٧

(٢) الخصائص - ٣ ص ٢٩٨

(٣) راجع : رسالة العراني ص ٣٧٦

حبيب ، حَتَّام تَسألني عن هذه البواطيل وأزخرفها لك ، أما ترى الشيب قد بلغ في لحيتك (١) ، وهذه ، البطايل ، هي الأرجاز التي كان يقصده هو وغيره من أجلها ، لما اشتملت عليه من الغرابة والوعورة ، ولعل أم ما يصور عناية الرواة بالرجز ما هو مشهور أيضاً عن الأصمعي من أنه كان يحفظ منه اثني عشر ألفاً ، منها البيت والبيتان ، ومنها المائة والمنتان ، وكذلك كان غيره مثله .

ويبدو أن شهرة الرجاز تعود في جزء كبير منها - مع أنهم يوصفون فنياً بالضعف وقصر المسكنة - إلى هذه العناية الفائقة التي أحاطهم بها اللغويون والنحاة ، إذ وجدوا في رجزم ما ينشدونه من الغرابة والتوعر ، مما يدل على الغاية الكبرى وهي ، الأصالة والنقاء ، فقصدوم وتوددوا إليهم ، وهادهم الرجاز ودأبوا ، فباغوا في التوعر والحوشية ، وكان منهم من يرحل للبادية لاكتساب تلك الملكة النفسية التي يقدمونها في رجزم ، عبارات تهدر وتضك المسامع ، يتألون بها الاحترام المعنوي والمكسب المادي .

والنتيجة التي بين أيدينا من العرض السابق للفكرة تتأخر في الآتي :
• بدا الاعتماد على الشعر بكثرة في كتب النحو ، وبدا إلى جوار ذلك ما يلي :

(أ) الميل إلى الغريب الوعر من الشعر أحياناً .

(ب) استخدام الرجز كثيراً في مواضع ، الإشكال والشذوذ والقدرة والاستدراك ،

فلماذا إذن كان هذا المسلك ؟ إن علماء النحو - رحمهم الله - أهمهم أن تكون مادة اللغة التي يدرسونها ، نقية أصيلة ، وهذه النقاوة والأصالة

(١) بنية الرواة ج ٢ ص ٣٦٥ .

لا تتوافر فيما يتداوله الناس في شئون حياتهم العامة من النثر والكلام العادى ؛ إذ يستخدم عادة ضرورة حياة ، سواء في ذلك من الناس من ارتقت طبيعته وفصاحته ، أو من عرى عن هذين الوصفين عن يهمة الوصول إلى مقاصده بصرف النظر عن الصحة وسلامة التعبير - كما يشاهد ذلك في كل أمة وفي كل جيل - ولا شك أن الشعر بما له من خصوصية في مواقفه وتعبيراته أقرب إلى ما يريده منه العلماء ، ويحقق الطمأنينة في الدراسة .

يضاف لذلك عامل آخر يتوافر للشعر بصورة أوضح ، هو سرعة حفظه وانتشار تداوله ، إذ أن موضوعاته ومعانيه وعباراته ذات طابع خاص يسهل فيها الحفظ ويتحقق له بذلك التداول والانتشار ، وكل ذلك عوامل ذاتية تحقق الاهتمام به والمحافظة عليه ، وأغلب الظن أن معظم ما ورد لعلمائنا الذين جدوا في دراسة اللغة منذ القرن الثاني من عصور الاحتجاج كانت غالبية العظمى شعراً للسبب السابق ، ويصدق ذلك أيضاً على من جالوا في البادية ليحصلوا على المادة اللغوية ، إذ وجدوا أن معظم ما تحفظه القبائل أو تحتفظ به من تراثها اللغوي كان من الشعر لا من النثر ، فنرض ذلك على دراستهم هذا الطابع الشعري بحكم ظروفهم وظروف الشعر نفسه .

• يقول أبو هلال العسكري : ومن أفضل فضائل الشعر أن ألفاظ اللغة إنما يؤخذ جزؤها وفصيحتها وخالها وغريبها من الشعر ، ومن لم يكن راعية لأشعار العرب ، تبين النقص في صناعته .

ومن ذلك أيضاً أن الشواهد تنزع من الشعر ، ولولاه لم يكن على ما يلتبس من ألفاظ القرآن وأخبار الرسول صلى الله عليه وسلم شاهد (١) .

ومن المؤكد أنه في فترة ازدهار النشاط العلمي في اللغة رواية ودراسة - القرن الثاني - نشط العلماء في رواية اللغة ونقلها ، ولم يقتصر هذا النقل على من عاصرهم العلماء من الفصحاء وأعرب البادية ، بل إنه امتد إلى ما قبل ذلك من عصور سابقة حتى الجاهلية .

وقد حرص الرواة على تأكيد اعتمادهم في نقل اللغة على الحفظ والمشافهة لا على الكتابة والتدوين لأسباب تتعلق بالثقة بهم وبما نقلوه ، إذ شاع بين الدارسين عرف علمي مؤداه عدم الثقة بمن ينقل عن الصحف ، لقصورها عن الأداء السليم الذي تحققه المشافهة ، والحق أن هذا العرف العلمي قد أقاد في رواية اللغة ودراستها على السواء ، حيث دعا إلى التثبت في النطق عن سماع لا عن قراءة .

لكن الواقع لم يكن يتفق مع هذا العرف السائد ، لأن نقل اللغة عبر عصور طويلة تمتد قرناً ونصف قرن في الجاهلية ومثله في الإسلام بطريق المشافهة المطلقة أمر يصعب تصديقه ، والقول به سذاجة يترتب عليها أمر خطير هو الشك في هذا الشعر الجاهلي كله ، كما قال بذلك بعض المستشرقين ومن تابعهم من علماء العربية في العصر الحديث ، وقد أثبت بحث مباحث مناصر عن (مصادر الشعر الجاهلي) فساد هذا اللغظ بأدلة مقنعة ، وبين مصادر النقل التي كان من أهمها التدوين والكتابة ، وإن لم ينف أيضاً المشافهة في ذلك .

وأما أخذ العلماء عن عاصروهم من الفصحاء ، والتظاهر في ذلك بالحفظ والمشافهة لا غير ، فإنه أمر لا يتفق مع ما روى عن هؤلاء العلماء أنفسهم من أن معظمهم كان يجيد القراءة والكتابة ، وأغلب الظن أنهم وجدوا من يجيدهما في البادية وقد دونوا بهما ما يهمهم أمره ، ولكن فرصت عليهم ظروف العصر سلوكاً خاصاً فوافقوه وإن كان الواقع بخلافه .

والذى يستخلص من ذلك كله أن نقل اللغة لم يعتمد على المشافهة فقط ، بل اعتمد أيضاً — وبدرجة كبيرة — على الكتابة والتدوين ، فإشأن ذلك بغلبة الشعر على النثر في النحو ؟

الذى أرجحه أن المادة اللغوية التى وصلت الرواة والنحاة - عن طريق التدوين أو المشافهة - كان معظمها من الشعر لا من النثر .

فقد كان الشعر — كما روى عن عمر بن الخطاب — علم قوم لم يكن لهم علم أصح منه ، وهذا العلم بهذه الصفة كان جديراً بالعناية به وتدوينه .

هذا إلى أن الشعر وحده استخدم في الغناء والحداء ، لأن العنطونات والحركات والسكنات لا تتناسب إلا بعد اشتغال الوزن والنظم عليها ، والغناء أحد المظاهر الاجتماعية الهامة لدى الناس في كل العصور ، ولنا أن نعرف مقدار شيوع هذا المظهر في بادية الحجاز مع بداية العصر الأموى ، لنفهم ما أداه من خدمة لنصوص الشعر من حيث العناية بها حفظاً وترديداً ونقلًا .

كل هذا وغيره يؤيد ويؤكد ما نحن بصدد من أن مادة اللغة التى وصلت إلى النحاة ما اعتبروها أملاً للثقة كانت من الشعر أكثر من النثر ، وما كان لهم إلا أن يقتفعوا بما هيأت الظروف لهم الاتتماع به .

إن الصبغة الشعرية في النحو العربى تسرى في مسائله عموماً سريان الدم في العروق وهى مسئلة عما تعانیه قواعد النحو من اضطراب ، ولنا أن نتصفح مثلاً شرح الأشموني ، في أحد أبوابه من غير اختيار ، وسيتأكد لدينا أن الشعر كان عاملاً مهماً في توجيه القواعد والآراء والتخریجات الذهنية المجردة .

لكن العلماء لم يقتصروا في « النقاوة والصفاء » على ذلك فقط ، بل

احتاطوا أحيانا في ذلك الشعر نفسه ، ومن المعلوم أنهم احتاطوا الأعراب والبادية بسمي ، التقدير والتوثيق ، ، وليس كل الشعراء الذين تداول الناس شعرهم — في عصور الاحتجاج — بدوا وأعرابا يحقق شعرهم للنحاة الرضى عن أنفسهم ، وقوام هـ — هذا الرضى ، الاحتياط الشديد للصفاء والنقاوة ، وما دام الأمر كذلك فإن من الممكن تحقيق ذلك في « الشعر » لا « في الشعراء » أو بعبارة أخرى في « الانتقاء » من مادة اللغة لا في « كل المروى منها » ولذلك عمدوا أحيانا إلى اختيار « الغريب المتوعر » الذي يحمل سمات البادية سواء أ كان من البادية فعلا أو مشابها لها في « الغرابة والوعورة » ، ويوضح ذلك الموقف الآتي :

• عن المارني قال : قلت للأصمعي : إنك لتحفظ من الرجز ما لا يحفظه أحد ١١

فقال : إنه كان ههنا وسدَمَنا ^(١) (سدَمَنا : حرصنا الشديد)
فماذا كان الرجز ههنا ، وسدَمَهم ؟ ولماذا تضمنهم المحفوظ منه لدى علماء اللغة مع أنه كان كما قال أحد العلماء لرؤية ، لو سبك رجرك ورجز أيلك ، لم تخرج منه قصيدة واحدة مستحسنة ،
إن الأمر واضح ١١١ إذ كان الرجز يحمل سمات الجودة من « الوعورة والغرابة » تلك التي بحث عنها الدارسون بين مادة الشعر ، لتحميلها بالغرائب من مشكلات النحو ١١

بعبارة أخيرة نقول : إن أساس تفضيل الشعر على الدثر لدى النحاة هو الاطمئنان — غاية الإمكان — إلى الصفاء والنقاوة في لغته المدروسة ^(٢) .

(١) مراتب النحويين ص ٥٧ .

(٢) تعرضت لموضوع (النحاة والاهتمام بلغة الشعر) في كتاب آخر لي هو (الرواية والاستشهاد باللغة) ص ١٤٠ وما بعدها .
وقد اقتضاه هناك الحديث عن (مصادر الاستشهاد) باللغة ومنها الشعر .

الضرورة الشعرية بين الخطأ والرخصة

كتابة هذا الموضوع تكون ببيان الآتي :

١ - المقصود بالضرورة في آراء النحاة

٢ - صنوف الضرورة

٣ - موقف النحاة من الضرورة باعتبارها رخصة أو خطأ

اتفق معظم النحاة على وجود الضرورة في الشعر ، لكنهم اختلفوا في كيفية وجودها ، أو بعبارة أخرى : وقفوا من استعمالها — بعد الاتفاق على جوازها — موقفاً يتراوح بين التوسعة والتضييق — فهناك اتجاهان في فهم المقصود من الضرورة :

الاتجاه الأول : أن الضرورة ما يقع في الشعر بما لا يقع في الكلام ، سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا .

والاتجاه الثاني : أن الضرورة ما ليس للشاعر عنه مندوحة

والاتجاه الأول هو الذي أخذ به جمهور النحاة — المتقدمون منهم والمتأخرون — وبدأ تطبيقه العمل في مسائل النحو ومناقشاته ، فليس معنى الضرورة لديهم أنه لا يمكن في الموضع غير ما ذكر ، إذ ما من ضرورة إلا ويمكن أن تترك ، ويستخدم الشاعر غيرها . وإنما معناها أن الشاعر قد لا يحظر بيانه إلا لفظة ما تضمنته ضرورة النطق به في ذلك الموضع بما لا يأتي في الكلام ، وإن تلبه غيره إلى إمكان إزالة تلك الضرورة بألفاظ غيرها .

ومن أبرز من يمثلون مسلك جمهور النحاة تجاه هذا الموضوع من النحاة المتقدمين أبو علي الفارسي وتلميذه أبو الفتح بن جني .

• قال أبو الفتح : إن العرب تلزم الضرورة في الشعر في حال السعة أنسابها ، واعتباراً لها ، وإعداداً لها لذلك وقت الحاجة إليها ، ألا ترى إلى قوله :

قد أصبحت أم الخيار ندعى على ذنباً كله لم أصنع
مرفع للضرورة ، ولو نصب لما كسر الوزن — ولذلك نظائر ^(١) .

وقد ظل هذا الاتجاه سائداً بين النحاة ، مستخدماً في مسائل النحو ومادته ، حتى جاء ابن مالك — القرن السابع الهجري — فناعر اتجاههم آخر يقول : إن الضرورة ما ليس للشاعر عنه مندوحة — واستخدم فهمه للضرورة بهذا المعنى في مناقشة كثير من ظواهر الشعر التي حكم النحاة عليها بالضرورة ، فرفض الحكم عليها بذلك ، مبيناً ما كان يمكن للشاعر أن يقول به بدل الضرورة ، فهو محتار إذن ، ولا ضرورة تلجئه لذلك .

وهنا أمر مهم جداً ينبغي التنبيه له في رأي ابن مالك ، لأنه خص الضرورة بما لا مندوحة للشاعر عنه ، وأطلق على ما نسبته النحاة للضرورة من الكلمات والجل أنه (خاص بالشعر) ، فقد فرق إذن بين ما هو من لغة الشعر — وهو كثير — وما يطلق عليه اسم الضرورة .

• علق ابن مالك على دخول (أل) على المضارع في قول الشاعر :
ما أنت بالحكم الترضى حكومته ولا الأصيل ولاذى الرأي والجدل
وقوله :

ما كالتيروح ويندو لاهيا فرحاً مشمرٌ يستديم الحزم ذو رشد

(١) المحال ج ٣ ص ٤٣٠ .

قال : وعندي أن مثل هذا غير مخصوص بالضرورة ، لتمسك قائل الأول أن يقول (ما أنت بالحكم المرضى حكومته) ولتمسك قائل الثاني أن يقول (ما من يروح) بإدخال (أل) بدل على الاختيار لا الاضطرار ، ولذلك لم يقل في أشعاره (١) .

والحق أن هذه المسكرة اتى لمسها ابن مالك من التفريق بين ما هو خاص بالشعر ، وما يطلق عليه اسم « الضرورة » فكرة دقيقة وناضجة ، ولو توسع في تطبيقها من جاء بعده من النحاة ، أمزجوا كثيراً بما أطلق عليه اسم الضرورة في النحو ، ودرسوه على أنه خاص بلغة الشعر ، ومن يدري !! فربما كانت دراسة الشعر قد استقلت خصائصها كلية — يتأثير هذه المقتة الدكية — عن دراسة النثر ، لكن ما حدث بعد ذلك كان استمراراً للمعرف الملقى قبل ابن مالك عن فهم الضرورة ، بل إن المتأخرين عنه وقفوا منه ومن فكرته موقف العناد والنخلة .

ومن أبرز من خالفوه في ذلك وناقشوه أبو حيان في « شرح التسهيل » وابن هشام في « تخلص الشواهد » ، والسيوطي في « الأشباه والنظائر » ، والبغدادي في « خزانة الأدب » .

● قال ابن هشام : يجوز في الضرورة أن يرد المتصل بعد (إلا) قال الشاعر :

وما نبالي إذا ما كنت جارتنا إلا يحساورنا إلاك ديار
وزعم الناظم في شرح التسهيل أن الوصل في البيت ليس بضرورة ،
لتمسك الشاعر من أن يقول (ألا يكون لنا خل ولا جار)

وإذا فتح هذا الباب لم يبق في الوجود ضرورة ، وإنما الضرورة عبارة عما أتى في الشعر على خلاف ما عليه النثر^(١) .

قال رأى الذى نبه عليه ابن مالك ، لم يلق ما يستحقه من الفهم والتقدير ، بل على العكس من ذلك وصف أبو حيان صاحبه بأنه لم يفهم طريقة النحاة ، كما حكم البغدادى على رأى نفسه بالبطلان .

والسبب فى هذا الموقف الحاد للنحاة - فيما أظن - يعود إلى أن رأى ابن مالك قد هز العرف الذى ساد من قبل عن دراسة اللغة وحدة واحدة شعراً ونثراً ، وقد اعتبرت الضرورة بناء على ذلك وسيلة متسعة يحمل عليها ما واجه النحاة من الظواهر الكثيرة المتفردة فى لغة الشعر ، فإذا جاء ابن مالك ونبه على تمييز لغة الشعر عن النثر وضيق مفهوم الضرورة ، فقد فتح بذلك باباً لإعادة النظر فى الطريقة التى تمت بها دراسة نصوص الكلام العربى جملة ، وما كان تقليد المتأخرين للمتقدمين يسمح بهذه المراجعة ، ولذلك لم يسمح بنصرة رأى ابن مالك أو قبله .

هذا : وقد قسم الأقدمون الضرورة تقسيمات باعتباريات متعددة ، يلخصها ما يلى :

أولاً : باعتبار مكانهم فى الشعر تنقسم إلى ما يرد فى حشو البيت ، وما يرد فى القافية ، والذى يفهم من كلامهم أن ما يرد منها فى القافية يتسامع معه أكثر مما يرد فى حشو البيت - ويقول حيدرة اليمنى معلقاً على أنواع من الضرورة عددها ووصفها بأنها صنف خفيف على القلوب والاسماع كقصص الممدود وصرف ما لا ينصرف ، وإن كان ذلك فى القوافى لم يكن

(١) راجع : تخليص الشواهد ورقة / ١٠ .

ضرورة،^(١)، فكأن ما هو ضرورة سهلة في حشو البيت ، يصبح غير ضرورة في القافية ، وقياساً عليه فإن الضرائر المتوسطة أو الرديئة في حشو البيت يمكن قبولها في القافية من غير تكثير .

ثانياً : تنقسم الضرورة باعتبار المدح والذم إلى حسنة ومتوسطة ورديئة، وتحت كل ضرب من هذه الثلاثة أنواع ونماذج تخضع لاستحسان الدارس واستهجانته .

ثالثاً : أشمل ما صادفته من تقسيم الضرائر وأشدّه اتصالاً بتأثيرها في لغة الشعر - بنية وتأليفاً وإعراباً - ما صنفته في ذلك أحد الدارسين المتأخرين ، من تقسيمها إلى ما أسماه (ماهل الضرورة) وقد جعلها ثمانية ، ويشمل كل واحد منها ضرباً متعددة كالآتي :

١ - منهل الزيادة : وتكون بحركة أو حرف أو كلمة ، وعددها (٤٣) ضرباً .

٢ - منهل النقصان والحذف : ويكون بحركة أو حرف أو كلمة ، وعددها (٥٧) ضرباً .

٣ - منهل الإبدال : ويكون بإبدال حركة من حركة أو حرف من حرف أو كلمة من كلمة (٣٠) ضرباً .

٤ - منهل التقديم والتأخير ووضع الكلام في غير موضعه ، وهو (٢٧) ضرباً .

٥ - منهل تغيير الإعراب وهو (٥) أضرب .

(١) كشف المعكول في البحر والتصريف وما في الشعر عليه المقول ص ٤٩٥ .

٦ — منهل تذكير المؤنث وتأنيث المذكر .

٧ — منهل الكلمات الواردة على خلاف القياس للضرورة وهو (١٠) أضرب .

٨ — منهل الجمع بين العوض والمعوض منه وهو (٤) أضرب .

وتقديم كل هذه الأضرب وأمثلتها مما لا يطيقه عرض هذا البحث فأرجع إلى ذلك إن أردت ^(١) — والمهم أنه بتأمل التقسيم السابق يتبين مدى تأثير الضرورة في مستويات التركيب اللغوي كلها حروفاً وبنيةً وجملًا وإعراباً ، مما يؤيد ويؤكد اختلاف لغة الشعر عن لغة النثر .

فإذا كان موقف العلماء من الضرورة الشعرية ؟؟

من المفيد أن يعلم أولاً أن موقف المشتغلين بالأدب من العلماء اختلف عن موقف النحاة ، فالذي يفهم من كلام من تعرض للحكم على الضرورة الشعرية من أهل الأدب أنهم يضيّقون بها ذرعاً ، ويعتبرونها أمراً قبيحاً يشين الكلام ، وكأنما هم بذلك يدعون إلى اجتنابها ، وإن لم يحكموا عليها صراحة بالخطأ .

هذا الموقف يجده المرء عند ابن طباطبا (ت ٣٢٢) الذي علق على نماذج من الضرورة بقوله : « فهذا هو الكلام الغث المستكره للغليق ، فلا تجعل هذا حجة ، وليجتنب ما أشبهه » ^(٢) ومن كلام أبي هـ — لال العسكرى (ت ٣٩٥) عنها ويدبني أن تجتنب ارتكاب الضرورات وإن جاءت فيها رخصة من أهل العربية ، فإنها قبيحة تشين الكلام ، وتذهب بمائه ، وإنما

(١) انظر : موارد الصائر في فرائد الضرائر ورقة / ١٢١ وما بعدها من المجموعة المخطوطة .

(٢) عيار الشعر ص ٤٣ .

استعملها القدماء في أشعارهم لعدم علمهم — كان — بقبحاتها ، ولأن بعضهم كان صاحب بداية ، والبداية مذلة ، وما كان أيضاً تنقد عليهم أشعارهم ، ولو قد نقدت ، وبهرج منها المعيب كما تنقد على شعراء هذه الأزمنة ، ويهرج من كلامهم ما فيه أدنى عيب ، لتجنبوها ،^(١) أما ابن رشيق (ت ٤٦٣) فوصفها بأنها « لا خير فيها »^(٢) .

هذا الموقف من المشتغلين بالأدب فيه رفض قسري للضرورة — إن صح التعبير — إذ وصفوها بالرداءة والقبح ، لكنهم راعوا ما خاض فيه أصحاب اللغة من حديث الضرورة ، فهابوا جانبهم — وكان لجانبهم حرمة — ولم يصرحوا مباشرة برفضها .

أما موقف النحاة من الضرورة فهو موقف يكاد يتفق عليه الجميع ، وهو اعتبارها رخصة تباح في الشعر ، مع اختلاف وصف هذه الرخصة حسناً وقبحاً بحسب موقعا في الشعر أو وقعها على نفس الدارس ثقلاً وخفة — كما سبق بيان ذلك وشرحه باختصار .

فقد قال سيويوه « اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام . . . وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهها »^(٣) اعتبرت الضرورة أمراً يجوز في الشعر وله وجه ينبغي تفسيره ، فتابعه النحاة في هذا الاتجاه ، وتوسعوا فيه ، فامتلات كتب النحر بالضرائر الجائزة ، وجهود النحاة في تفسيرها وتوجيهها .

وقد تفرد عن هذا الاتجاه العام لدى النحاة — فيما أعلم — عالم واحد هو

(١) الصنائع ص ١١٣ .

(٢) الصلة ج ٢ ص ٢٠٨ .

(٣) كتابه سيويوه ج ١ ص ١٢ — ١٣ .

ابن فارس (ت ٣٩٥) فاعتبر الضرائر مخالفاً ، والشعراء يرتكبون الخطأ باستعمالها ، والنحاة قد جاتهم الصواب في تسوية هذه الأخطاء. وإباحتها للشعراء .

وقد قرر « ابن فارس » هذا الرأي المنفرد في كتابه « الصحاح » . كما ألف فيه رسالة صغيرة خطيرة بعنوان « ذم الخطأ في الشعر » ، بدأها بقوله « والذي دعانا إلى هذه المقدمة أن أناساً من قدماء الشعراء ومن بعدهم أصابوا في أكثر ما نظموه ، وأخطأوا في اليسير من ذلك ، فجعل ناس من أهل العربية يوجهون لخطأ الشعراء وجوهاً ، ويتسجلون لذلك تأويلاً ، حتى صنعوا فيما ذكرناه أبواباً ، وحسنوا في ضرورات الشعر كتباً » (١) . ومضمون هذه الرسالة يحقق عنوانها ، إذ ذم أخطاء الشعراء ، وبين أنه لا فرق بين الشاعر والكاتب والخطيب ، فسلم يباح الأول ما لا يباح الآخرين ؟ وتهكم بمن يقول عن الشعراء إنهم « أمراء الكلام » ، كما تهكم بنماذج أوردتها للضرورة ، وبالنحاة في التحمل لتسويتها ، وجاء في كلامه : « فإن قالوا : إن الشاعر يضطر إلى ذلك ، لأنه يريد إقامة وزن شعره ، ولو أنه لم يفعل ذلك ، لم يستقم شعره ، قيل لهم : ومن اضطره أن يقول شعراً لا يستقيم إلا بإعمال الخطأ ، ونحن لم نر ولم نسمع بشاعر اضطره سلطان أو ذو سطوة بسوط أو سيف إلى أن يقول في شعره ما لا يجوز ، وما لا يجيزونه أنتم في كلام غيره » (٢) .

وإذا صح أن هذه الرسالة عرضت رأي ابن فارس في الضرورة بالمناقشة الحادة المعتمدة على السخرية والتهكم ، فقد لازمت هذه الحدة نفسها وهو يعرض رأيه عن الضرورة في كتابه « الصحاح » ، عن طريق التقرير المباشر ،

(١) ذم الخطأ في الشعر ص ٢٩ (ضمن مجموعة)

(٢) السابق ص ٣٠ .

فقال : وما جعل الله الشعراء معصومين يوقنون الخطأ والغلط ، فما صح من شعرهم فقبول ، وما أبته العربية وأصولها فردود (١) .

والأساس الذي يفسر كلا الموقنين السابقين باعتبار الضرورة خطأ أو رخصة هو (مراعاة القواعد النحوية ، دون الاعتراف بالمستوى الخاص للغة الشعر ووجوب تفرد خواصه عن النثر في الدراسة) .

فهذا الأساس جعل جمهور النحاة يرى في الضرورة رخصة مباحة ليحمل عليها ما لا يتفق مع القواعد ، وهو نفسه الذي جعل ابن فارس يحكم عليها بالخطأ ، لأنها لا تتفق أيضاً .. في رأيه .. مع القواعد .

(١) الساجي ص ٧٢١ .

(ثانياً)

لغة النثر ولغة الشعر في ضوء النظرة الحديثة
للمستوى اللغوي

١ - اختلاف لغة الشعر عن النثر والكلام العادى

ينبغى بيان وجهة النظر الحديثة عن هذا الموضوع فيما يلى :

- التفاروت بين لغة الشعر والنثر والكلام العادى .
- تقويم مسلك النحاة فى إخضاع الجميع له لك دراسى واحد .
- جوارب تطابق النظرة الحديثة فى دراستنا الآن

من الإنصاف أن نذكر أن من علمائنا الأقدمين من نص على اختلاف لغة الشعر عن النثر ، لاختلاف الموقف اللغوى لكل من الشاعر والنائر . وأبرز من تناول هذا الموضوع من العلماء العرب « ابن خلدون » ، إذ خص الشعر والنثر بمحدث مستفيض (المقدمة ج٩ ص ١٢٨٦ وما بعدها) ، استعرض فيه معناهما ، والمواقف التى يستعمل فيها كل منهما ، وكيفية تحصيل ما أسماه « الملكة » ، ^(١) ، الذى يفيد من آرائه هنا ما يفهم منها تصريحاً ودلالة من أن الشعر مستوى من الكلام يختلف عن النثر ، وأن له قوالب الخاصة به فى الصياغة وتأليف الكلام والأسلوب ، وأن تلك القوالب ترجع إلى صور يشترك فى صنعها الذهن والخيال أولاً ، لتصب فيها الكلمات والصيغ والتراكيب والأساليب ، وعلى حد تعبيره نصاً « كما يفعل البناء فى القالب والمساج فى المتوال » ، وهذه المعاناة الفنية - كما فهمها وصورها ابن خلدون - ينطبع تأثيرها على لغة الشعر ، كما قرر ذلك نصاً بقوله : « وليس كل ما يصلح فى قياس كلام العرب وقوانينه العلمية استعماله ، وإنما المستعمل عندهم من ذلك أسماء معروفة يطلع عليها الحافظون

(١) انظر : الملكة السائبة فى طراىن خلدون ، ص ٥٧ وما بعدها .

لكلامهم^(١) . فهذه الأنحاء المعروفة التي يستعملها الشعراء هي - فيما أفهم - لغة الشعر الخاصة .

ويتفق رأى علماء اللغة المحدثين - في مضمونه - مع رأى ابن خلدون عن لغة الشعر والنثر ، فن رأى المحدثين أن اللغة الفنية - وأبرزها الشعر - ذات مستوى خاص تنفرد به عن غيرها من الاستعمال الشائع في النثر أو الكلام للعادى .

• يقول فنندريس : الأديب في حاجة إلى أداة شخصية يعبر بها عما يوجد في ذكائه وحساسيته من عناصر خاصة . . . فالكتابة الفنية رد فعل دائم ضد اللغة المشتركة ، وهى - إلى حد ما - نوع مما يسمى « بالآر جو » - اللغة الخاصة الأدبية - وهى في كل حالاتها مغايرة للغة الكلام^(٢) .

• والشعر العربى بقافيته ووزنه ومعانيه وأغراضه قد عمل على التزام لغة تختلف في ألفاظها وتراكيبها عن لغة النثر . . . ومن البديهي أن المرء يلتزم في الشعر بلغة لا تهرى على قلبه ، ولا تخطر في فكره إن كتب نائراً^(٣) . وفي ضوء ما سبق ، يمكن تفسير موقف النحاة من هذا الموضوع والمآخذ التي توجه إليه .

فالنحاة لم يفرقوا بين لغة الشعر والنثر ولغات القبائل ، فاعتبروا الجميع اللغة الفصحى ، وأخضعوا ذلك كله لمسلك دراسى واحد ، وترتب على ذلك اضطراب مادة اللغة وصفاتها أمامهم ، وانعكس تأثير ذلك على دراستهم ، فالقواعد تتعارض ، والآراء تتعدد ، والاستدلالات تكثر وتشعب ،

(١) مقدمة ابن خلدون - ص ٤ من ١٢٩٤ .

(٢) الطر : اللغة ص ٣٤١ .

(٣) الطر لغة الشعر بين حليل ص ٢٦ .

وتستند تلك القواعد والآراء والاستدراكات على نصوص من الشعر أو النثر أو لغات القبائل، وليس من حق أحد رفض شيء من ذلك ما دامت مستنداتها من مادة اللغة الموثقة، ولو قرأ المرء باباً واحسداً من «شرح الأشموني» مثلاً فيخرج بتقدير عظيم للجهد البدائي فيه، لكنه في الوقت نفسه يشعر بالأسف الشديد لاضطراب الآراء وتفرعاتها والاستدراك عليها، بما لا يصح أن توصف به لغة موحدة الخصائص والسمات، تستخدم بين الناس في التفاهم وتحقيق الصلات الاجتماعية. وهذا التشتت الجهد يعود في أحد أسبابه إلى ما نحن بصددده في الخلط بين المادة اللغوية التي تختلف كل منها في خصائصها عن الأخرى.

وقد أدار النحاة هذه المادة كلها - شعراً ونثراً ولغات - حول محور واحد هو القواعد، فدرسوها على هذا الأساس، ثم تصرفوا فيها بالرأى والنظر على هذا الأساس نفسه، والأساس الصحيح الذي كان ينبغي مراعاته هو العرف الاجتماعي واللغوي لكل من الشعر والنثر ولغات القبائل - كما سبق بيانه في موضعه - ولو قد فعلوا لاستقامت لهم صحة النظر وسلامة الخطوة، ولخصوا كلا من لغة الشعر ولغات القبائل بدراسة مستقلة - ولكانت بعض الجهود الطيبة التي صممتها موسوعات النحوكافية للوصول إلى نتائج أكثر اطراداً وفائدة، ولبرئت دراستهم من عيوب الخلط في المسادة اللغوية واضطراب الآراء حولها.

والذي يمكن لنا الآن القيام به ما يلي :

أولاً : أن دراسة اللغة العربية في الوقت الحاضر ينبغي أن يحدد فيها مستوى اللغة المدروسة، كما يطبق هذا النهج في الدراسات الأدبية دون تفكير من أحد، وكما يعني اللغويون المحدثون من الغربيين ببيان خصائص لغة الشعر في الصيغ وترتيب الكلمات وغيرها في لغاتهم، مع ذكر جوانب الاتفاق

والافتراق بين لغة الشعر والنثر بعد تخصيص كل منهما بدراسة مستقلة ،
والاعتماد في أخذ القواعد على النثر أساساً .

ثانياً : أن يترك النحو العربي على ما هو عليه الآن دون مساس به ، مع
قيام دراسات أخرى للغة الشعر والنثر لغة العربية في عصر الاستشهاد
اعتماداً على النصوص الموثقة لكل منهما ، والإفادة في ذلك بكتب النحو
وماضيته من نصوص وآراء عن الشعر خاصة .

٢ — النحو العربي بين غلة الشعر وتمثيل الفصحى

ينبغي بيان الآتي من وجهة النظر الحديثة .

- مدى صلاحية الشعر لتمثيل الاستعمال العام للغة المشتركة
- الرأي في اهتمام النحاة بالشعر الغريب الوعر في الدراسة
- لتأمل النموذجين التاليين — وهما من عصر الاستشهاد ومن غير شعر
- المشكلات .

• قال زهير بن أبي سلمى ، المشيخوخة ،

إذا ما المرءُ صم فلم ينجح	وأودى سمعه إلا ندابا
ولا عَصَبٌ بالعشي بنى أبيه	كفعل الهر يحترش العظايا
بلاعبيهم وودوا لو سقوه	من الدُّبَّانِ مترعة ملابا
فلا ذاق النعيم ولا شرابا	ولا يسقى من المرض الشفايا
فذاك المم ليس له دواء	سوى الموت المنطق بالمايا (١)

• ويقول أبو صخر الهذلي :

ويمعنى من بعض إنكار ظلها	إذا ظلمت يوماً وإن كان لي عذر
عفاة أنى قد علمت لئن بدا	لي الهجر منها ما على هجرها صبر

(١) طبقات شعول الشعراء ص ٣٠ .

وأنى لا أدري إذا النفس أشرقت على هجرها ، ما يفعلن^١ في الهجر (١)

فالمقطوعة الأولى ترسم بالكلمات لوحين للشيخ الهرم ، الأولى عن ضعف سمعه حتى لا يوصله إلا النداء المرتفع ، والثانية عن ملاعبة الصغار وما يتحمله من عبثهم ولهوهم ، ثم يقرر — في مرادة — حرمانه من اللذات ، وما يعانيه من مرض لا شفاء منه إلا بالوت .

والذى يهمنى فى هذه الآيات هو الناحية اللغوية ، فلم يحذف حرف العلة من المضارع المجزوم (لم ينجى) والعروض هنا من بحر الوافر ، وليست (فعول) بل هى (مفاعل) ، نضع النطق بالفعل فى إثبات حرف العلة لموسيقى الوزن — كما حدث أيضا التصرف فى بنية الكلمات (عطاء — نداء — ملاه — شفاء) بتسهيل الهزة ياء خضوعا لمقتضى القافية .

أما آيات أبى صخر الثلاثة فهى تصوير لأزمته النفسية مع صديقه ، إذ يتحمل ظلما — مع أن الحق معه — خوفا من هجرها حقيقة ، وما له على هذا الهجر صبر ، بل إنه ليخاف من نفسه إذا أقدمت على الهجر وأشرقت عليه ، فما بالك بالهجر نفسه !!

وفى هذه الآيات يتضح مدى التصرف فى رتبة الكلمات ، ففاعل الفعل (يمنع) تأخر للبيت الثانى وهو (مخافة) واعترض بين الاثنين جملتان شرطيتان لأجواب لهما فى النص — ثم التقديم والتأخير بين المبتدأ والخبر (ما على هجرها صبر) — وأخيراً الفصل فى البيت الثالث بين الفعل المعلق (أدري) وجملة التعليق الاستفهامية (ما يفعلن فى الهجر) بجملة شرطية حدث التصرف فى كلماتها أيضا .

لغة الشعر - فيما يرى المحدثون - تحمل سمات خاصة به وحده ، واعتباره ممثلاً للغة المشتركة يفرض على الباحث وعلى الاستعمال العادى للناس عتناً شديداً ، كما يؤدي خلطه بغيره في الدراسة أيضاً إلى النتائج نفسها ، والمنهج الصحيح هو الاعتماد في الدراسة على النصوص الشعرية باعتبارها وسيلة الاستعمال العادى والغالب الذى لا يخضع للنوتر الفنى ومطالب الموسيقى ، سواء أخذت هذه النصوص سماتها من الناطقين أنفسهم ، أو رويت عن عصور سابقة بشرط أن يتوفر لها وسائل التوثيق والضبط ، ومع ذلك تدرس لغة الشعر مراعى فيها أنها مستوى متفرد من الاستعمال العام ، وأنها في الوقت نفسه غير متقطعة تماماً عن النثر .

• يقول ولفنسون : فالأحاديث الصحيحة أهم كثيراً في نظرنا أثناء البحث اللغوى من الشعر الجاهلى الصحيح ، لأنها من النثر ، وهو دائماً يعطى الباحث اللغوى صورة صحيحة لروح عصره ، بخلاف الشعر ، لأنه يحوى على كثير من الصيغ الفنية والعبادات المتسلسلة التى تبعده عن تمثيل الحياة العادية الحقة (١) .

وفي ضوء ما سبق يتضح أن اهتمام النحاة العرب بنصوص الشعر لم يكن خطأ في ذاته ، وقد كان لهم عذرهم فيما اعتقدوه من أن الشعر هو المادة اللغوية التى يمكنهم الاطمئنان إلى صحتها وصحة روايتها .

لكن هذا الإعذار لهم لا يمنع من ذكر المآخذ التى توجه إلى صيغ النحو بالصيغة الشعرية . وبما يؤخذ عليهم في ذلك أنهم خلطوا في الدراسة بين الشعر والنثر مع الاهتمام بالشعر ، والصحيح في الدراسة الاعتماد على النثر أساساً ، وكان ذلك ممكناً لهم بدراسة لغة القرآن والحديث والمحطوب

(١) تاريخ اللغات السامية ص ٢١١ .

والرسائل وما في كتب السير من نصوص ، مع الاعتماد التام على نطق
الفصحاء الأعراب الذين رحلوا إليهم أو وفدوا إلى الأمصار ، وكان من
المفيد مع ذلك أن توجه عناية مستقلة للشعر باعتباره مستوى من اللغة الأدبية
له وسائله الخاصة في التصوير والتعبير لمعرفة ما ينفرد به عن النثر .

وما يؤخذ على النحاة أيضاً أنهم فرضوا النتائج التي استقرؤوها — مع
الاهتمام بلغة الشعر — على كل استعمال العربية الفصحى ، وترتب على ذلك
كثرة القواعد وتعدداتها ، وتعدد الآراء حولها ، وتفرع عليه الحكم بالضرورة
والنددة والشذوذ ، إذ تذكر القاعدة العامة بما يشمل الشعر والنثر ، ثم
تدل نصوص الشعر على ما لا يتفق معها ، فتذكر قاعدة أخرى بجوارها ،
أو تنفرد بعض نصوص الشعر بما يخالف القاعدة ، ولا تتوافر النصوص
التي تؤيد أطرافها ، فيتفرع على القاعدة العامة آراء أو استعمالات في شكل
تنبيهات أو استدراكات ، أو يحكم على تلك المظاهر المنفردة في لغة الشعر
بالندرة أو الشذوذ ، أو يحدث الطعن في هذه النصوص نفسها بعدم الثقة
في روايتها أو متنها ، وأدلة كل ذلك أشهر من أن تذكر ، إذ هي صلب دراسة
النثر ، ولنا أن نتناول أحد المطولات — كالأشعري مثلاً — وقراءة باب
واحد — أي باب — وأنا زعيم بوجود أدلة فيه لكل ما سبق .

فما العمل إذن ؟

لا جديد أضيفه هنا إلى ما اقترحت في الفكرة السابقة عن اختلاف
لغة الشعر عن النثر والكلام العادي ، سوى أن دراستنا للفصحى المعاصرة
يفيني أن تعتمد أصلاً على النثر باعتباره الممثل الصحيح لاستعمال اللغة ،
مع الاهتمام بلغة الشعر أيضاً باعتبارها مستوى خاصاً له خصائصه المتعددة

٣ — الضرورة حاجة دراسية للنحاة ، ولا ضرورة في لغة الشعر

لقهم الموضوع من وجهة النظر الحديثة ينبغي بيان الآتي :

• لا ضرورة في لغة الشعر

• الرأي في نظر النحاة للضرورة وما ترتب عليه في الدراسة .

في رأى المحدثين أن الاعتراف للشعر بتفرد لغته عن النثر هو الضرورة العلمية التي تتفق معه فنأ وشكلا .

لهذا ، كان من الضروري لإفراد لغة الشعر بدراسة مستقلة قد تتفق نتائجها مع لغة النثر أو تفترق عنها ، مع مراعاة عرف الشعراء وحدهم في هذه الدراسة ، فاشاع استعماله بين الشعراء ينبغي ملاحظته بهذه الصفة ، وما تفرد في هذا الاستعمال وصف أيضاً دون حكم عليه بشذوذ أو ضرورة .

والخلاصة أن دراسة لغة الشعر وحدها لا حاجة فيها إلى ما أطلق عليه النحاة « الضرورة » ، إذ تندرج مظاهرها تحت خصائص الشعر كما تعرف عليه أهلها ، وليس في ذلك ضرورة ١١

إن الضرورة التي وصم النحاة بها الشعر العربي كانت حاجة لهم في تطبيق القواعد ، واعترافهم بها — على أنها رخصة أو خطأ — روعي فيه القواعد النحوية لا الشعر ، وقد كثر استخدامهم لها كثرة فائقة ، واتخذت أحيانا وسيلة يعتمد عليها لتأييد الآراء أو الطعن في الآراء المخالفة ، هذا إلى مسلكها الأصلي في الخروج عن القواعد المطردة .

وقد فتحت (شرح الأشموني — ج ٢ — باب الترخيم) وأحصيت ما ورد من نصوص شعرية وآراء وصفت بالضرورة نصاً أو بما يؤدي معناها ، فبلغت سبع مرات في هذا الباب الصغير فقط .

فإذا نحن صانعون الآن في تلك الضرائر ١٤

الذى أراء أن تلك الضرائر الشعرية مظهر من خصائص لغة الشعر في عصر الاستشهاد، ودراستها ترتبط بدراسة لغة الشعر مستقلة، والأقرب إلى إمكان التنفيذ العملي أن تجمع تلك الضرائر كلها من كتب النحو ومن المؤلفات الخاصة بها، ثم تندرس في ضوء فهم جديد، باعتبارها من خصائص لغة الشعر في عصر الاستشهاد، مع صرف النظر عما وسميها به النحاة خصوصاً لضرورتهم في تطبيق القواعد — ولعل من الباحثين من يوقفه الله للاضطلاع بهذا العمل العلمى العظيم في المستقبل.

مصادر البحث

(م ١١ - المستوى الثانى)

مصادر البحث الواردة في الهامش

مرتبة أبجدياً

أولاً : الكتب العربية أو المترجمة

(١) المطبوعات

- ١ — أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم
لابي عبد الله محمد بن أحمد المقدسي — لندن ١٩٠٩ م
- ٢ — أخبار الطراف والمتاجنين
لابي الفرج عبد الرحمن بن علي الجوزي — دمشق ١٢٤٧ هـ
- ٣ — الاقتراح في علم أصول النحو
لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي — دهل ١٢١٢ هـ
- ٤ — ألف باء
لابي الحاج يوسف بن محمد البلوي — القاهرة ١٢٨٧ هـ
- ٥ — الأمل
لابي علي إسماعيل بن القاسم القالي — القاهرة ١٩٢٦ م
- ٦ — أمل ابن الشجرى
هبة الله بن علي المعروف بابن الشجرى
تصحيح : مصطفى محمد عبد الخالق — القاهرة ١٩٣٠ م

- ٧ — الإمتاع والمؤانسة
لأبي حيان التوحيدي
تحقيق : أحمد أمين وأحمد الرين — القاهرة ١٩٢٩ — ١٩٤٤ م
- ٨ — إنباء الرواة على ألباء النحاة
تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم — القاهرة ١٩٥٠ — ١٩٥٥ م
- ٩ — بنية الرواة في طبقات اللغويين والنحاة
لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي
تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم — القاهرة ١٩٦٥ م
- ١٠ — البيان والتبيين
لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ
تحقيق عبد السلام هارون — القاهرة ١٩٤٨ — ١٩٥٠ م
- ١١ — تاريخ اللغات السامية
إسرائيل ولعاسون — القاهرة ١٩٢٩ م
- ١٢ — تكملة إصلاح ما تملط فيه العامة
لأبي منصور موهوب بن أحمد الجواليقي
تحقيق : عز الدين التنوشي — دمشق (دون تاريخ)
- ١٣ — الحيوان
لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ
تحقيق : عبد السلام هارون — القاهرة ١٩٢٨ م
- ١٤ — الخصائص
لأبي الفتح عثمان بن جني
تحقيق : محمد علي النجار القاهرة ١٩٥٢ م

- ١٥ — دور الكلمة في اللغة
تأليف : ستيفن أولمان
ترجمة : كمال بشر^١ — القاهرة ١٩٦٢ م
- ١٦ — ذم الخطأ في الشعر
لأبي الحسين أحمد بن فارس — القاهرة ١٢٤٩ هـ
- ١٧ — رسالة النفران
لأبي العلاء المعري
تحقيق : عائشة عبد الرحمن — القاهرة ١٩٦٢ م
- ١٨ — الرواية والاستشهاد باللغة
محمد عيد — القاهرة ١٩٧٦ م
- ١٩ — سيرة النبي
لأبي محمد عبد الملك بن هشام
تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد — القاهرة ١٣٥٦ هـ
- ٢٠ — شرح الأشتونى (حاتية الصبان)
لأبي الحسن علي بن محمد الأشتونى — القاهرة ١٩٤٧ م
- ٢١ — شرح شذور الذهب
لجمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام
تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد — القاهرة ١٩٤٨ م
- ٢٢ — الشعر والشعراء
لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة
تحقيق : أحمد محمد شاكر — القاهرة ١٣٦٤ هـ

٢٣ — الصاجي في فقه اللغة

لأبي الحسين أحمد بن فارس — القاهرة ١٩١٠ م

٢٤ — صبح الأعشى في صناعة الإنشا

لأبي العباس أحمد القلقشندي — القاهرة ١٢٣١ هـ

٢٥ — الصناعتين

لأبي هلال الحسن بن عبد الله السكري — الآستانة ١٢٢٠ هـ

٢٦ — طبقات فحول الشعراء

محمد بن سلام الجعفي

تحقيق : محمود محمد شاكر — القاهرة ١٩٥٢ م

٢٧ — طبقات النحويين واللغويين

محمد بن الحسن الزبيدي

تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم — القاهرة ١٩٥٤ م

٢٨ — العقد الفريد

لأبي عمر محمد بن عبد ربه الأندلسي

تحقيق : أحمد أمين وأحمد الزين — القاهرة ١٩٤٠ — ١٩٤٩ م

٢٩ — العمدة في صناعة الشعر وتقدمه

لأبي علي الحسن بن رشيق القيرواني — القاهرة ١٩٢٥ م

٣٠ — ميار الشعر

لأبي طابيا محمد بن أحمد العلوي

تحقيق : طه الحاجري وزغلول سلام — القاهرة ١٩٥٦ م

٢١ — قواعد الشعر

لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب

تحقيق : محمد عبد المنعم خفاجى — القاهرة ١٩٤٨ م

٢٢ — كتاب سيويه

لأبي بشر عمرو الملقب سيويه — القاهرة ١٣١٦ هـ

٢٣ — اللغة

تأليف : ج. فندريس

^١ ترجمة: عبد الحميد النواخلى ومحمد القصاص — القاهرة ١٩٥٠ م

٢٤ — اللغة بين الفرد والمجتمع

تأليف : أوتو جيسبرسن

ترجمة : عبد الرحمن أيوب — القاهرة ١٩٥٤ م

٢٥ — اللغة بين المعيارية والوصفية

تمام حسان — القاهرة ١٩٥٨ م

٢٦ — لغة الشعر بين جيلين

إبراهيم السامرائى — بيروت (بدون تاريخ)

٢٧ — مجالس ثعلب

لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب

تحقيق : عبد السلام هارون — القاهرة ١٩٤٨ — ١٩٦٠ م

٢٨ — محاضرات الأدباء

لأبي القاسم حسين بن محمد الأسفهانى — القاهرة ١٢٨٧ هـ

٢٩ — مراتب النحويين

لأبي الطيب عبد الواحد بن علي القنوي

تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم — القاهرة ١٩٥٥ م

٤٠ — الزهر في علوم اللغة

لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي

تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرون — القاهرة (دون تاريخ)

٤١ — مفتي اليب عن كتب الأتاريب

لأبي محمد عبد الله بن يوسف بن هشام

تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد — القاهرة (دون تاريخ)

٤٢ — مقدمة ابن خلدون

عبد الرحمن بن خلدون

تحقيق : علي عبد الواحد وافي — القاهرة ١٩٥٧ — ١٩٦٢ م

٤٣ — المفتح في رسم مصاحف الامصار

لأبي عمرو عثمان بن سعيد التلي — أستانبول ١٩٣٢ م

٤٤ — الملكة السانية في نظر ابن خلدون

محمد عيد — القاهرة ١٩٧٩ م

٤٥ — منهج البحث في الأدب واللغة

تأليف : لانسون ومايه

ترجمة : محمد مندور — بيروت ١٩٤٦ م

٤٦ — الموشع في مأخذ العلماء على الشعراء

لأبي عبيد الله محمد بن عمران المرزباني — القاهرة ١٣٤٣ هـ

٤٧ — نقد النثر

لأبي الفرج قدامة بن جعفر

تحقيق : طه حسين وعبد الحيد الباعلي — القاهرة ١٩٣٢ م

٤٨ — النهاية في غريب الحديث والآثر

لأبي السعادات المبارك بن محمد المعروف بابن الأثير — القاهرة ١٣١١ هـ

(ب) المخطوطات والمصورات

٤٩ — ارتشاف الضرب من كلام العرب

لأبي حيان محمد بن يوسف بن حيان

مخطوط — دار الكتب — ١١٠٦ نحو

٥٠ — تفليس الشواهد وتلخيص الفوائد

لأبي محمد عبد الله بن يوسف بن هشام

مخطوط — دار الكتب — ١٨ ش نحو

٥١ — تصحيح التصحيف وتحرير التحريف
لأبي الصفا صلاح الدين خليل الصفدي
مصور — دار الكتب — ٢٧ — ٢٨ الركية

٥٢ — شرح التيسيل
لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك
مخطوط — دار الكتب — ١٠ ش نحو

٥٣ — كشف المشكل في النحو والتصريف
على بن سليمان الملقب بميدرة اليمنى
مخطوط — دار الكتب ٥٦٢ نحو تيمور

٥٤ — ما يجوز للشاعر في الضرورة
لأبي عبد الله محمد بن جعفر التميمي
مخطوط — دار الكتب ٥١٥٧ أدب

٥٥ — موارد البصائر في فرائد الضرائر
محمد سليم بن حسن بن عبد الحليم
مخطوط — دار الكتب — ١١٦ مجاميع

ثانياً : الكتب الإنجليزية

- 56 — Course la General Linguistica.
F. De Saussure.
London, 1959.
- 57 — Foundations of Language.
L. H. Gray.
U. S. A., 1960.
- 58 — An Introduction to Linguistic Science.
E. H. Sturtevant.
U. S. A , 1961.
- 59 — Language.
L. Bloomfield.
London, 1935
- 60 — Language, its Nature, Development and Origin.
O. Jespersen.
London, 1947.
- 61 — The Meaning of Meaning
Ogden and Richard.
London, 1956.
- 62 — Papers in Linguistics, 1934 - 1951.
J. R. Firth.
London, 1964.
- 63 — Selected Writings of Edward Sapir.
F. Sapir.
Los Angeles, 1951.
- 64 — Speech and Language.
A. H. Gardiner.
Oxford, 1932.

الفهرس

صفحة	
٢	مقدمة البحث
٧	المحتوى

الفصل الأول

النظرة الحديثة لتحديد المستوى اللغوى

(٩ - ٢٤)

١١	أسس النظرة الحديثة
١٤	مراعاة المستوى الاجتماعى لاستعمال اللغة
١٨	مطابقة العرف اللغوى لنظام صحة اللغة
٢٥	الاقتصار فى اللغة على زمن خاص وبيئة خاصة
٢٩	اعتبار التطور فى اللغة
٣١	المستوى اللغوى نشاط للتكلم يصفه الباحث

الفصل الثانى

الفصحى واللهجات

(٢٥ - ٩٨)

أولاً : المستوى اللغوى للفصحى واللهجات فى دراسة اللغويين العرب (٢٧ - ٨٦)	
٢٩	تجاور الفصحى واللهجات طوال عصر الاستشهاد
٥٢	موقف النحاة من الصلة بين الفصحى واللهجات التبيلية
٦٤	خريطة القبائل العربية بين قبول النحاة ورفضهم
٧٩	المفاضلة بين لغات القبائل فى دراسة النحاة
ثانياً : قضايا الفصحى واللهجات فى ضوء النظرة الحديثة للمستوى اللغوى (٨٧ - ٩٨)	

محتبة

الفصل الثالث
لغة النثر ولغة الشعر
(٩٩ — ١٦٠)

أولاً : المستوى اللغوي لكل من الشعر والنثر في دراسة اللغويين العرب

(١٤٨ - ١٠١)

١٠٣	تمهيد
١٠٥	دراسة النصوص لغوياً وفنياً
١١٥	النحاة واختلاف مستوى اللغة ثراً وشعراً
١٢٩	النحاة والاهتمام بلغة الشعر
١٣٩	الضرورة الشعرية بين الخطأ والرخصة

ثانياً : لغة النثر ولغة الشعر في ضوء النظرة الحديثة للمستوى اللغوي (١٤٩ - ١٦٠)

١٦١	مصادر البحث
١٧٣	الفهرس

كتب المؤلف

- ١ — النحو المصنف مكتبة الشباب — المنيرة — القاهرة ١٩٨١ م
- ٢ — الرواية والاستشهاد باللغة عالم الكتب — القاهرة ١٩٧٦ م
- ٣ — أصول النحو العربي عالم الكتب — القاهرة ١٩٧٨ م
- ٤ — في اللغة ودراساتها عالم الكتب — القاهرة ١٩٧٤ م
(نقد ولن يعاد طبعه)
- ٥ — الملكة السامية في نظر ابن خلدون عالم الكتب — القاهرة ١٩٧٩ م
- ٦ — المطامر الطارئة على الفصحى عالم الكتب — القاهرة ١٩٨٠ م
- ٧ — نحو الالفية (أجزاء) مكتبة الشباب — المنيرة —
القاهرة ١٩٨٠ م
- ٨ — المستوى القوي للفصحى واللهجات والنثر والشعر
عالم الكتب — القاهرة ١٩٨١ م

رقم الإيداع بدار الكتب ٨١/٣١٥٦

دار الثقافة العربية للطباعة
١١٦٤٢١ - طرابلس

To: www.al-mostafa.com